

جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جيجل



عنوان المذكرة :

المعيقات الأمنية للتنمية في إفريقيا (دراسة حالة نيجيريا 2012-2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية
تخصص :التعاون الدولي

* إشراف الأستاذ:
حمايدي عز الدين

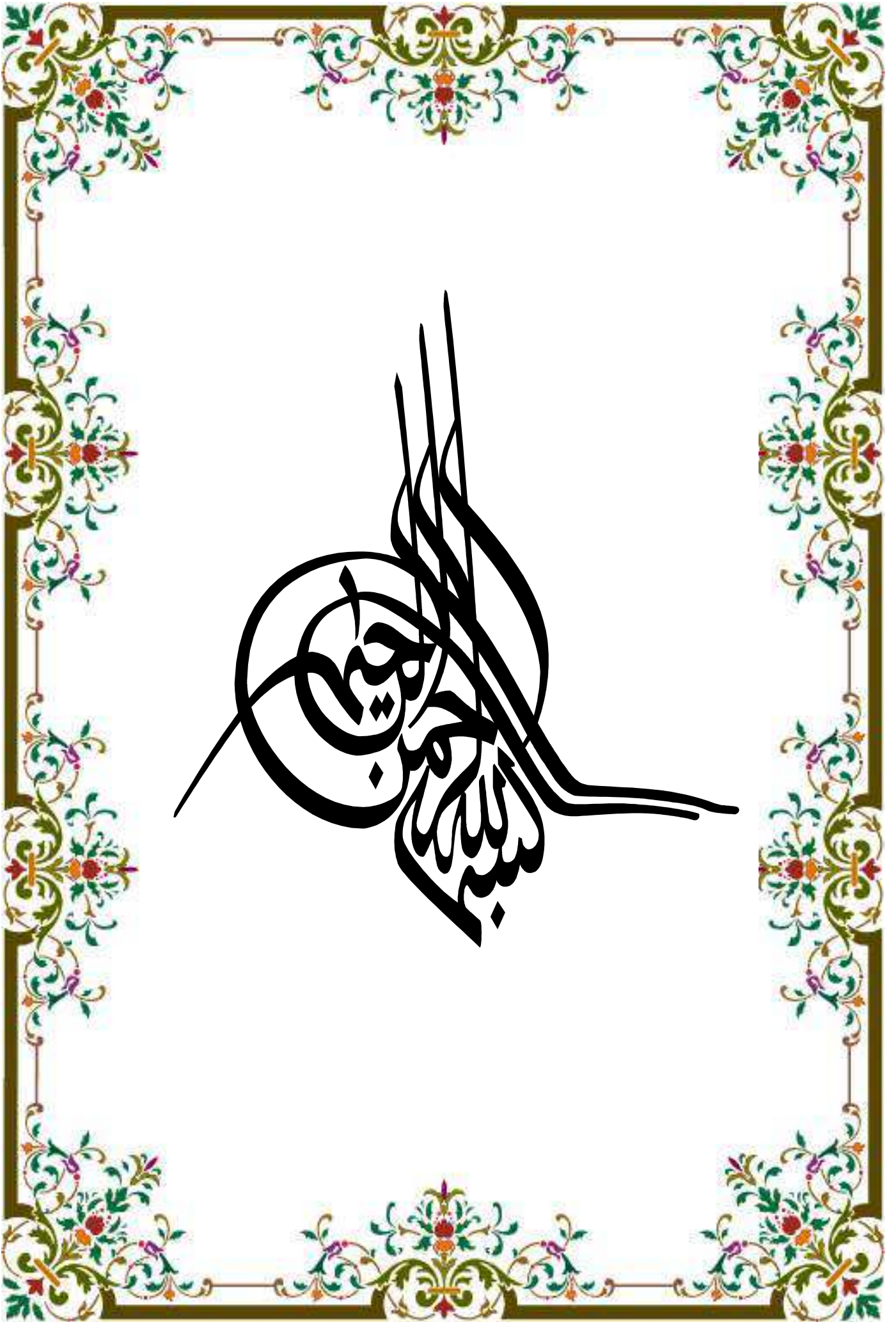
إعداد الطالب:
كحل السنان رؤوف.

لجنة المناقشة

- 1-الأستاذ:عبيكشي عبد القادر سعيد.....رئيسا للجنة
- 2-الأستاذ:حمايدي عز الدين.....مقرا
- 3-الأستاذ: مشاور صيفي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والحمد إلى المولى عز وجل

راجيا منه أن يوفقني

فيما تبقى لي من مشوار هذه الحياة.

وتحية تقدير واحترام وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته القيمة

إلى الأستاذ "حمايدي عز الدين"

ودون أن أنسى من قدم لي يد العون،

وكل من أمدني بالمعلومات حول موضوعي

شكرا

إهداء

أهدي ثمار جهدي

إلى أسباب النجاح وأسرار الصلاح والفلاح:

إلى من قال فيهما المولى عز وجل:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ

وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا"

إلى والدي وأمي أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي:

كمال الدين - نريمان - غادة - رعدة.

إلى كل العائلة

رؤوف

مقدمة

تعتبر التنمية في إفريقيا من القضايا الأكاديمية والسياسية المهمة، لارتباطها بإعادة بناء هذه الدول بعد الدمار الذي خلفته الحقبة الاستعمارية. حيث بدأت التنمية كحقل بحث، ومجال من مجالات الدراسات الاقتصادية، بما جعلها تنحصر في البعد الاقتصادي. لذلك طرحت التنمية في إفريقيا كإيديولوجية، وكخطة اقتصادية بالأساس، وتم إهمال باقي أبعادها وجوانبها الأخرى، أي: الجانب السياسي، الثقافي، الاجتماعي؛ وهي ذات الأبعاد التي تركز عليها دراستنا، إلى جانب البعد الاقتصادي، وتأخذها بالتحليل من مقاربة أمنية، تربط بين الأمن ومسار التنمية.

1/ أهمية الموضوع:

يمكن حصر أهمية موضوعنا في جانبين أساسيين:

أ/ الأهمية العلمية:

تكمن هذه الأهمية في مساهمة دراستنا في إثراء موضوع التنمية وعلاقته بالأوضاع الأمنية في إفريقيا، خاصة في ظل استمرارية حالة الأمن التي تعاني منها أغلب الدول الإفريقية. فدراستنا تقدم تحليلاً أمنياً للتنمية في إفريقيا، وذلك انطلاقاً من مفهوم شامل، يتجاوز البعد الاقتصادي الذي ركزت عليه جل الدراسات السابقة، أو ما يمكن الاصطلاح عليها بالدراسات الكلاسيكية للتنمية.

ب/ الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تفصيله للأسباب، المحددات، والعوامل الأمنية التي تقف وراء تعطل التنمية في القارة الإفريقية، ومدى تأثيرها على اقتصاديات واستقرار الدول الإفريقية؛ بما يسمح بوضع أطر أكاديمية، تساهم وتساعد على رسم سياسات التنمية في إفريقيا.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

يمكن التمييز بين نوعين من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع هذه الدراسة:



أ/ الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في شرح وتحديد المعوقات الأمنية ، سواء في شاکلة التهديدات الدولية، أو التهديدات المجتمعية، وعلاقة ذلك بمدى قدرة الدول الإفريقية على معالجة تلك التهديدات، وتحقيق التنمية.

ب/ الأسباب الذاتية:

- الاهتمام و الميولات العلمية - من جهتنا- للبحث في الشؤون الإفريقية. الذي بدأ مع اللسانس، وهناك طموح ، و استعدادا للاستمرار فيه بعد الماستر.

3/ الهدف من دراسة الموضوع:

نهدف من خلال دراستنا إلى رصد وتحديد المعوقات الأمنية التي تقف وراء عرقلة مسار التنمية في دول القارة الإفريقية؛ وذلك من خلال دراسة علاقة التأثير بن المتغيرين ، أي : تأثير العامل الأمني على التنمية في إفريقيا. كما توضح و تستكشف هذه العلاقة بإسقاط إمبريقي على حالة نيجيريا، وذلك في الفترة 2012-2014 ، أي الفترة التي عرفت بروز تهديد حركة بوكوحرام ، وهيمنتها على باقي القضايا الأمنية في الساحة السياسية.تركيزنا على هذه الفترة أيضا يهدف إلى إثرة قضية مدى وجوب أخذ صانع القرار الإفريقي بتفكيك وتفرقة و إهمال بعض التهديدات في بناء البرامج الأمنية، أو بالتعامل معها من مقارنة شاملة لا تهمل أي تهديد أمني خامد لصالح تهديد أمني جديد.

4/ إشكالية الموضوع:

تسعى الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

- كيف تؤثر التهديدات الأمنية على التنمية في إفريقيا، في صورة نموذجها نيجيريا؟

وتتضمن هذه العلاقة تساؤلات فرعية منها:

أ/ ما هي علاقة التهديدات الأمنية بالتنمية؟



ب/ ما هي أبرز العوامل الأمنية التي تعرقل التنمية في إفريقيا؟

ج/ ما هي انعكاسات هذه التهديدات الأمنية على مختلف مجالات التنمية في الدول الإفريقية؟

د/ كيف تتجلى هذه العلاقة بين الأمن والتنمية في حالة نيجيريا؟

15/ فرضيات الدراسة:

تحاول دراستنا التأكد من الفرضية التالية:

- كلما زادت التهديدات الأمنية في إفريقيا، زادت العراقيل أمام التنمية في هذا النظام الإقليمي.

16/ أدبيات الدراسة:

الدراسات التي تعرضت لموضوع دراستنا، أي العلاقة بين الأمن والتنمية كانت قليلة بالمقارنة مع الدراسات التي ركزت على البعد الاقتصادي للتنمية. يمكن الإشارة إلى أهم هذه الدراسات فيما يلي:

أ/ دراسة لمحسن بن العجمي بن عيسى (2011) بعنوان الأمن والتنمية.

استعرض الباحث في دراسته مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، ثم عرّج على بعض التهديدات مثل الجريمة المنظمة وعلاقتها بالتنمية مع إعطاء أمثلة في ذلك، وأبرز الباحث أيضا دور المؤسسات الأمنية الخاصة في قضية الأمن والتنمية، ليتطرق في الأخير إلى الآفاق والتحديات الأمنية، وأيضا فكرة الأمن ومقتضيات الإصلاح وإدارة الأزمات.

ب/ دراسة لمحمد سعد أبو عامود بعنوان "الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن". أشار الباحث إلى المفهوم المعاصر للتنمية وخصائصها وانعكاس ذلك على المفهوم المعاصر للأمن.

ج/ دراسة لأبو زيد أحمد محمد بعنوان التنمية والأمن: ارتباطات نظرية. جاء فيها التأكيد على الارتباط الشديد بين الأمن والتنمية مع التركيز على مفهوم التنمية الشاملة والأمن الإنساني. كما طرح الباحث بعض الخيارات والطول التي يجب أن تتبعها الدول النامية في مواجهتها للتحديات الأمنية، والدفع بعجلة التنمية.

7/ الإطار المنهجي للدراسة:

يشمل الإطار المنهجي لدراستنا المناهج المستعملة ومقاربة الدراسة:

أ/ المناهج:

- منهج دراسة حالة:

حيث عرضنا ، وقمنا باستكشاف العلاقة بين المتغيرين (الأمن والتنمية)، من خلال دراسة حالة نيجيريا، كحالة توضيحية.

- المنهج الوصفي:

استعملنا هذا المنهج في تحديد واستكشاف مختلف التهديدات الأمنية وانعكاساتها على التنمية في إفريقيا. فوصفنا للعلاقة بين المتغيرين كان كافي، رغم اعتمادنا على بعض الإحصائيات التوضيحية.

ب/ مقارنة الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مفهوم الأمن من مقارنة تعددية (ليبرالية)؛ فهو ليس فقط أمن عسكري، ولكن أيضا يأخذ أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية. أما بالنسبة للتنمية، فلم نعلم المقاربة البنوية (سمير أمين) وربطها بالمؤسسات الدولية، ولم نعلم المفهوم الاقتصادي التقني، ولكن انطلقنا من مفهوم التنمية الشاملة الذي يتوافق أيضا بمسلماته مع مسلمات المنظور التعددي.

بناء على هذه المقاربة التعددية ومسلماتها الأولية، ننطلق من التعاريف الإجرائية التالية للمصطلحات المفتاحية لدراستنا:

- **الأمن:** هو حماية الدولة من كافة صور التهديد العسكرية، وكذلك التحرر من التهديدات المجتمعية التي تمس الأفراد والمجتمع. فهو مفهوم متعدد الجوانب السياسية، العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية.

- **التنمية:** تعني التحرر من الحاجة، أي: توفير كافة الاحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة؛ حيث تشمل التنمية كافة جوانب المجتمع، وكافة مناطق الإقليم الوطني، بما يوفر للدولة القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وتوفير

المتطلبات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) للأفراد بل والجماعات الوطنية.

8/ صعوبات الدراسة:

لقد شكل نقص المراجع المتخصصة أحد أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث، وذلك نظرا لقلّة الدراسات التي تناولت مسألة التحديات الأمنية وعلاقتها بالتنمية في الدول الإفريقية، وكذا اقتصار الموجود على الدراسات العلمية التي تناولت المسألة بشكل عام وفي نطاق ضيق، كالتركيز على الصراعات في إفريقيا، وتسوية الأزمات والتوترات بالقارة، دونما التطرق إلى تداعيات وانعكاسات ذلك على التنمية. بالإضافة إلى صعوبة الاستفادة من المراجع باللغة الإنجليزية والفرنسية.

9/ تقسيم الدراسة:

سعيًا منا للإجابة عن إشكالية البحث ، قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: اعتمدنا في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان التهديدات الأمنية وعلاقتها بالتنمية على مبحثين رئيسيين، فالمبحث الأول يتضمن مكانة التنمية في النظريات الأمنية من خلال التطرق إلى التنمية في المفهوم الواقعي، البنيوي والتعددي للأمن . أما المبحث الثاني، فتضمن إبراز الانعكاسات الأمنية على التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، السياسية ثم التنمية البشرية.

الفصل الثاني: اعتمدنا فيه الحديث عن التحديات الأمنية التي تشكل عائقا للتنمية في إفريقيا، وذلك خلال عرضنا للتهديدات الدولالية وتأثيرها على التنمية، مجسدة في النزاعات ما بين الدول والنزاعات الداخلية والإثنية، مع الإشارة إلى موضوع خصخصة الأمن كل التهديدات الدولالية والتنمية. ثم ننتقل للحديث في المبحث الثاني عن تأثير التهديدات المجتمعية ، أو ما يعرف أيضا بالتهديدات الأمنية الجديدة على التنمية في إفريقيا.

أما الفصل الثالث والأخير، قمنا فيه بدراسة حالة نيجيريا. فبعد تعرضنا إلى مختلف التهديدات الأمنية التي تعرقل التنمية في إفريقيا، كان لزاما علينا تبيانها في نيجيريا، وذلك على مستويين: مستوى التهديدات الدولاتية والتنمية في نيجيريا، ثم التهديدات المجتمعية، وخاصة التي تثيرها جماعة بوكو حرام وتأثير ذلك على التنمية في دولة نيجيريا.

الفصل الأول

التحديات الأمنية وعلاقتها بالتنمية

تمهيد

لما كان جوهر الأمن هو التحرر من الخوف ، أي من كل خطر أو ضرر قد يلحق بالإنسان في نفسه أو عرضه أو ممتلكاته ، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1789م ، ليقرر جملة من المبادئ لعل أبرزها تأكيد الحاجة إلى الأمن الذي يبقى من الأولويات الضامنة لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق وتحقيق التنمية ، ومع تفاقم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية وخاصة الأمنية والسياسية وعجز الدولة منفردة على مواجهة التهديدات القائمة وانعكاسها على الأمن العالمي ، يبرز الاهتمام بالأمن الإنساني والأمن الشامل لعلاقتهما بالسلم والأمن الوطني والدولي.

وتعتبر أحداث سبتمبر 2001 م ، في الولايات المتحدة ، منعرجا حاسما في هذا السياق ، حيث أبرزت ضعف العالم تجاه التهديدات القائمة وطرحت مخاوف جديدة وحديثة حتى لدى الدول الكبرى ، لقد أصبحت أغلب الأزمات والنزاعات المسجلة منذ ذلك التاريخ تستند لأسباب لا يمكن احتواؤها عن طريق المفاهيم الأمنية التقليدية ، فالخطوط الفاصلة بين مفاهيم الحرب والسلم، وبين السياسة الداخلية والخارجية وبين ماهو عسكري وماهو مدني ، وبين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ، وبين السياسة والاقتصاد أصبحت غير واضحة .أفرزت رؤى جديدة تفسر شيئا في هذا الواقع وهي:

- أن الدولة مهما كان وضعها معرضة لمواجهة الصعوبات لضمان الأمن لديها لاعتبارات داخلية وخارجية.
- أن التهديدات المسجلة متنوعة ومختلفة بحسب المناطق وخصائصها .
- أن إقرار الأمن يحتاج إلى أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية.

واستنادا إلى ذلك اتجهت الاهتمامات الدولية لتطوير الدراسات وتوجيهها نحو أبعاد إنسانية وبيئية، وتسارع نسق هذه الاهتمامات خاصة منذ نهاية الحرب الباردة¹.

إن البحث في مجال الأمن والتنمية ، يندرج ضمن الجهود الجارية لمواجهة المتغيرات المتسارعة الدولية والوطنية ، فلقد قلص الترابط بين الدول من أهمية الحدود بشكل جعل التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات الإثنية والعرقية والدينية تتداخل مخلفة انهيارا وتدميرا لمقومات الحياة في بعض الدول وتفشي ظواهر الجريمة والإرهاب في دول أخرى .

وانطلاقا من هذه المعطيات تتضح أهمية تناول موضوع الأمن وارتباطه بالتنمية ، فجاء الفصل الأول بمثابة تأصيل نظري لتوضيح الأبعاد النظرية لموضوع

¹محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص23،

التنمية ، أي مكانة التنمية في النظريات الأمنية ، تم تخصيص مبحث آخر للحديث عن الانعكاسات والتجليات الأمنية على التنمية .

المبحث الأول : مكانة التنمية في النظريات الأمنية .

انطلاقاً من تعريف التنمية على أنها التحرر من العوز أو توفير كافة الظروف الموضوعية لضمان حياة كريمة للبشر ، عن طريق توفير وضمان تلبية احتياجاتهم ومطالبهم الأساسية فإن الربط بين الأمن باعتباره من أهم القيم والمطالب الأساسية المؤثرة والضرورية في ذات الوقت على حياة البشر ، والتنمية أصبح حتمي وهو الأمر الذي تنبه إليه علماء مدرسة الحاجة في حقل الصراع الدولي والتنمية الدولية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي ، حيث ربط علماء مثل : عازار (AZAR) وبرتون (Berthon) وغيرهما بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية ... الخ وبين انخفاض أو ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي .

وربط العالم الاقتصادي " أما رتيا سين " بنبوييا بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه عندما اعتبر أن الأمن يعني التحرر من الخوف ، وبأن التنمية تعني التحرر من الحاجة ، وهذه المحاولات الريادية لتفسير علاقة الأمن بالتنمية تنبؤها بوجود دراسات سياسية وأمنية جعلت من ارتباط التنمية بالأمن مسألة جوهرية ، خاصة في حالة تأثير الأوضاع التنموية على أمن بقاء الدولة ، وهذا ما جعل من التنمية تحتل مكانة خاصة لدى النظريات الأمنية وهو ما سنحاول إبرازه في مطالب المبحث الأول .

المطلب الأول : التنمية في المفهوم الواقعي للأمن .

تشدد المدرسة الواقعية على أن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي تنافسي تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته ، ولا توجد سلطة عليا تمارس ضغوطاً على الحكومات الوطنية وإرغامها على تبني سياسات معينة ، فإنها لا تهتم سوى بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية ، ودعم الاستقرار المحلي وتقوية بنيتها الداخلية بصورة تضمن حماية نظامها السياسي واستقلالها وسيادتها الخارجية¹ .

¹ جندلي عبد الناصر ، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 98.

1/ التنمية وفق الاتجاه التقليدي الواقعي للأمن :

حسب الطرح الواقعي التقليدي للأمن ، وخاصة من أمثال : هانس مورغانثو، وكينان، وميرشايمر، فإن الإنفاق العسكري لكل دول العالم المتقدم والنامي يعد من الحاجات الأساسية والضرورية لتحقيق وبلوغ الأمن والتنمية ، من خلال تأمين الاستقرار لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

ووفق هذا المنظور فإن التنمية تحصر في نطاقين أساسيين هما: محورية الدولة والتركيز على التهديدات الأمنية المادية ثم نطاق التنمية والتهديدات العسكرية الخارجية .

أ- علاقة التنمية بالتهديدات الأمنية المادية:

حسب الطرح الواقعي التقليدي للأمن ، في هذه الحالة تصبح الاعتبارات المادية تفوق الاعتبارات التنموية وبخاصة في دول العلم النامي والدول الصغرى ، كون تلك الدول تحيا في بيئات إقليمية عدائية ومضطربة وغير مستقرة ، حيث تتفاوت وتتباين صور توزيع القدرات واختلال توازن القوى بين الأطراف ، وتسود الطموحات التوسعية، للهيمنة من جانب الدول المجاورة الأكبر حجما وقدرة فغن الدول الصغرى تجد نفسها مرغمة على أن تولي اهتماماتها الأمنية والدفاعية الأولوية القصوى إن أرادت الحفاظ على وجودها وبقائها المادي في النظام الدولي².

ب- علاقة التنمية بالتهديدات الخارجية العسكرية .

ويستند الطرح الواقعي التقليدي للأمن في هذه الحالة إلى افتراض، أنه كلما زادت حجم التهديدات الخارجية العسكرية التي تواجهها الدول كلما قل حجم اهتمامها بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن البشري لشعوبها ، بسبب افتقارها لامتلاك وسائل الحماية والدفاع الكافية لردع جدرانها العدوانيين والتوسعيين فإن الدول الصغيرة في سبيلها لمواجهة المخاطر وصور التهديد الخارجي فإنها غالبا ما تميل إلى تعبئة كافة مواردها وأدوات إنتاجها وتسخيرها من أجل مواجهة هذه التهديدات ، وهو ما يعني بصورة مباشرة أو غير مباشرة تجاهل أو تقليل حجم الاهتمام من جانب الدولة ببعض جوانب عملية التنمية والأمن الإنساني والتي قد ينظر إليها على أنها غير ذات أهمية أو صلة في تحسين مستوى القدرات الدفاعية أو الردعية للدولة في مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية³.

¹أبو زيد أحمد محمد ،الأمن والتنمية : ارتباطات نظرية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012،ص16.

²David Baldwin, (The concept of security), Review of Internationalstudies,Vol23,N01(January 1997).p26

³أبو زيد أحمد محمد، مرجع سابق ، ص 18.

ب- دور المعدات العسكرية في تحقيق الأمن والتنمية:

في هذا الصدد يقول الاتجاه التقليدي الواقعي للأمن أن زيادة الإنفاق القائم على أساس الدوافع الاقتصادية متأتية من أن عملية التنمية في الدول ومؤسساتها وإدارتها معرضة للتهديد الخارجي والتخريب وهو ما يتطلب حمايتها بقوات عسكرية تمتلك القدرة والإمكانات اللازمة¹ .

إن أهم الدوافع الاقتصادية والتنموية التي تسهم برفع درجة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري تتمثل في :

- 1- حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وما تتمتع به الدولة من ثروات طبيعية ذات صبغة استراتيجية .
- 2- حماية البنية التحتية والهياكل الإرتكازية الصناعية على وجه التحديد لأنها تمثل الحلقة التقنية المتقدمة التي تعد من الحلقات المهمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية .
- 3- مواجهة الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها من قبل دولة أو عدة دول ليتم عندها التلويح باستخدام القوة المسلحة لمواجهة تلك الضغوط .
- 4- تقليل الضغط السياسي الناجم عن العوائق الاقتصادية التي تواجهها الدولة إذ تجد اللجوء للتسلح إشعارا بالرد على ذلك ، فطالما استعملت وسيلة المعونات العسكرية في بعض الحالات أداة للضغط السياسي فضلا عن القروض الممنوحة ولاسيما للدول النامية لتجعلها ضمن دائرة التبعية الاقتصادية وفي أغلب الأحيان للتبعية السياسية .
- 5- الرغبة في التفوق والتأثير الاقتصادي والذي يعضد بزيادة نسبة التسلح كضرورة دفاعية² .

مما تقدم يمكن القول بأن الاتجاه التقليدي الواقعي لمفهوم الأمن ، يبرر الدوافع الاقتصادية والتنموية لزيادة النفقات العسكرية ويرجعها إلى حجم التهديدات الخارجية التي تتعرض لها الدولة عند تحقيقها الازدهار الاقتصادي ، فضلا عن أنها قد تحتل موقعا استراتيجيا ولديها موارد طبيعية ذات أهمية أو تتوافر لديها مصادر للطاقة ، لذلك يأتي العمل للمحافظة على الاستقرار والاستقلال الاقتصادي ثم تنفيذ متطلبات التنمية من خلال زيادة الإنفاق العسكري وتعزيز القدرات من أجل ذلك. فالعلاقة المترابطة بين المعدات

¹ كامل ممدوح شوقي مصطفى ، الأمن القومي والأمن الجماعي . دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1985 ، ص 193.

² كامل ممدوح شوقي مصطفى ، المرجع السابق، ص 194.

العسكرية وعمليات التنمية المحلية للدولة تكمن بأن القدرات العسكرية تعد السياج الذي يحمي الاقتصاد والأوضاع التنموية من التهديدات والأطماع خاصة الخارجية منها¹.

ج-تعريف التنمية وفق المنظور التقليدي الواقعي :

يوظف المنظور التقليدي الواقعي البعد الاقتصادي للأمن في القوة العسكرية للدولة ، فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية للدولة والتي تساعد على للدخول في سياق التسليح وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة لها ، كما يمكن تحويل قوة العمل في إنماء الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض للإنتاج العسكري².

2- التنمية والأمن حسب الواقعية الجديدة (روبرت مكنمارا)* :

يؤكد العديد من الكتاب على أهمية البعد الاقتصادي ومنهم "روبرت مكنمارا"، الذي ربط الأمن بالتنمية ويعتبر "روبرت مكنمارا" "ROBERT MACNAMARA" أكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي الواقعي للأمن في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا ، لذلك فطرحة يستند إلى :

أ-التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن : على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية ، فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طردي ، وهي عن تكاملية وظيفية لان تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا ، وفي هذا الصدد يقول " مكنمارا " : «إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وان كان يشملها ، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن ، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها ، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا»³.

ب- أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الأمن : على عكس أصحاب الاتجاه التقليدي الواقعي للأمن، فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي، بينما انعدام الأمن الاقتصادي ، سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة ، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثلا عن

¹أبو زيد احمد محمد ، مرجع سابق ، ص22.

²تاكايوكي يامامورا، (مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية)، تر: عادل زقاغ، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IRhtml>

روبرت مكنمارا*: وزير الدفاع الأمريكي سابق والمدير الأسبق للبنك الدولي العالمي في السبعينات ، من أشهر مؤلفاته كتاب " جوهر الامن".

³روبرت مكنمارا ، جوهر الامن ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1970، ص22.

التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية¹ . "فكارولين ثوماس" (CAROLINE THOMAS) تركز علا الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني ، وذلك عندما تعرف الأمن على أنه "هو الأمن الداخلي للدولة وحده ، والذي يتضمن تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة ، وأن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الاقتصادي".

وفي نفس السياق يعرف "أولمان" (ULLMAN) الأمن على أنه محاولة الدولة حماية سكانها من التهديدات أو الأحداث الذي تهدد بتحطيم نوعية حياة هؤلاء السكان مثل : عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية ، وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية ، كما يدعو "جيسিকা" (JESSIKA) إلى اتساع الأمن لشمّل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية ، لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان².

ج- التنمية تتأثر بالعنف والتخلف الاقتصادي: حيث يربط "مكنمارا" بين العنف والتخلف الاقتصادي ، فحسبه الفقر يؤدي إلى القلاقل وضمور الإمكانيات البشرية اللازمة للتنمية ، والفقر ليس مجرد عدم الثروة بل إنه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف والتي تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله فليلجأ إلى العنف والتطرف³.

وإن ركز "مكنمارا" على الجوانب الاقتصادية للقوة باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن ، إلا أنه لم يغفل الجوانب الاجتماعية والسياسية فقد أشار إلى الأبعاد الاجتماعية للفقر ، والنتائج السياسية المترتبة عليها وانعكاساتها على الأمن ، كما أنه وسع من نطاق التهديدات التي تواجه الأمن، فهي لم تعد قاصرة على التهديدات الداخلية .

د- تعريف التنمية بالطرح الواقعي "لروبرت مكنمارا":

تعني التنمية حسب ماقدمه مكنمارا، ذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول ، مع ملاحظة أن ماهو مقبول في المراحل الأولى للتنمية ، قد لا يصبح مقبولا أو معقولا في المراحل التالية .

يقول "مكنمارا" :«كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن ، وأنه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والإنسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما يتوقعونه من الحياة ، ويتعلمون أن يوفقوا في سلام بين المطالب المنافسة عليها في ظل الصالح القومي الأوسع ، فإنه عندئذ تقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم»⁴.

¹ تاكاويكي يامامورا، مرجع سابق.

² كامل ممدوح شوقي مصطفى ، مرجع سابق ، ص 198.

³ أبوعمود محمد سعد، الأمن والتنمية : أمن التنمية وتنمية الأمن، مركز الإعلام الأمني، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، (د. ت. ن)، ص 12.

⁴ روبرت مكنمارا، مرجع سابق ص 77.

من خلال المنظور الواقعي للأمن تبرز العلاقة بين المتغير التابع للتنمية والمتغير المستقل هو التهديد الأمني من جانبيين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة .

1- الواقعية الكلاسيكية : تؤكد على فكرة الفصل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في تفسير دوافع الدول ، واستنادا إلى هذه المسلمة تبرز التنمية ومحدداتها الاقتصادية والديمقراطية ، الاجتماعية والأيدولوجية ، كدعائم لوجيستية لقوة الدول كقيم إستراتيجية يستهدفها العدو.

فالتنمية هنا بالنسبة للواقعية ومن مقارنة عسكرية يتم حمايتها عن طريق ضمان الأمن العسكري¹.

2- الواقعية الجديدة : يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات أساسية :

أ/ الواقعية الهجومية (Offensive-Realism) بزعامة جون ميرشامر.(JohnMeirsheimer).

ب/ الواقعية الدفاعية (Defensive - Realism) بزعامة كينيتوولتز(kennethWaltz).

ج/ الواقعية الإثنية (Ethno-Realism) بزعامة "باري بوزان"(Burry-Posen)².

إذا كانت التنمية عند الواقعية الهجومية والدفاعية تأخذ نفس المفهوم العسكري عند الكلاسيكية ، فإنها بالنسبة "لباري بوزان" فإن المفهوم يأخذ بعدا مجتمعيا بالنسبة للدولة .بمعنى أن انشطار الدولة إلى جماعات إثنية يجعل من هذه الجماعات فواعل إلى جانب الدولة التي تضمها مثل الأقليات الروسية في أوكرانيا، وقد تزول الدولة كحالة يوغسلافيا سابقا .فبالنسبة ل "باري بوزان"تصبح الجماعة **الإثنية** " كرة بليارد " لها ذات الصفات الواقعية للدولة ، بمعنى تحركها المصلحة المحددة بالقوة وقد تكون المصلحة في زيادة القوة أو الحفاظ عليها وضمان الأمن.

فالواقعية الإثنية وباعترافها بالجماعة الإثنية فإنها تتضمن مسلمة الاعتراف بالأمن المجتمعي وبالتالي التنمية المجتمعية، وتشمل حماية الدولة من الانشطار إلى كرات بليارد صغيرة³.

¹Morgenthau ,Hans, Politics Among Nations, Alfred Knopf, Fourth edition, New York(U.S),1967,P106-122.

²Geiser Christian, Approche Théorique sur les conflits ethniques et les réfugiés, p 23

³GEISER Christian ,Ibid,p24.

ورغم ميزة الربط التي تبرز في الواقعية الإثنية، أي الربط بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية فإن التحليل العسكري يهيمن على فهمها للتنمية وتأثرها بالتهديد الأمني .

المطلب الثاني : التنمية في المفهوم البنيوي للأمن (التبعية والتبعية الجديدة):

بالنسبة لهذا المنظور العلاقة بين متغير التنمية ومتغير الأمن تبرز من خلال ربط التخلف والنزاعات وضعف الأمن بعلاقات التبعية التي يفرضها المركز على المحيط ، وبالتالي فإن التنمية الدولية حسب سمير أمين هي أساس المشكلة الأمنية وهي أساس التخلف وضعف التنمية الوطنية ، فالتنمية تبرز كمتغير مستقل والأمن كمتغير تابع ، ويقول كرس براون(1985) :«لا يوجد بناء واحد منسجم للأفكار ما يمكن وصفه لنظرية التبعية ، رغم ذلك العديد من النظريات ركزت على المبدأ المفتاحي في أن بعض الدول والاقتصاديات هي محددة في تطورها بخضوعها لدول واقتصاديات أخرى»¹.

بناءا عليه فإن العلاقة تؤكد أن التنمية هي متغير يفسر الأمن الذي يأخذ بعد اقتصادي عند التبعية ، ومن هنا برز مشروع ضرورة بناء نظام اقتصادي دولي لضمان التنمية الوطنية وضمان أمن الدول ،يقول كريس براون:«إن المبدأ النظري المفتاحي في عمل "فرانك" الأخير هو سلسلة من الاستغلال تربط المراكز والهوامش»².

تبرز في البناء النظري للتبعية ثلاث متغيرات:

أ/المتغير المستقل (السببي) وهو التنمية الدولية المحددة بالمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية .

ب/التنمية الوطنية كمتغير تابع ثاني .

ج/الأمن كمتغير تابع ثاني.

أما بالنسبة للتبعية الجديدة فإنها تطرح ذات المسلمة ولكن بإبراز فاعل دولي غير بنيوي في المحيط وهو دول الهامش التي هي غير نشطة في العلاقة بين المركز والمحيط .

وترجع أوائل مسلمات التبعية الجديدة إلى كتابات "فرانك" فهو أول من فكك المركز إلى مراكز والمحيط إلى محيطات ، أو كما أشار "كريس براون"³.

كما يعرف "Dos Sontos"*التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع الحاصل في الاقتصاد الآخر المهيمن ، فبينما يكون نمو هذا الأخير ذاتيا ،

¹Light Margout and Groom A.J.R, International Relations :A hand book of current theory ,Frances Pinter (publishers)London,UK,p62.

²Light Margout,op.cit,p64.

³I Bid .p64.

يكون نمو الأول انعكاسا للتوسع الحاصل فيه ، وأن وجود واستمرار حالة التخلف ترجع بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية ، مما يجعل محاولاتها لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا.

تنطبق نظرية التبعية في حديثها عن موضوع التنمية والتخلف من مسلمات أساسية تتمثل في أنه:

1- حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية ، وتفسر حالة التخلف الاقتصادي والسياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي.

2- هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف وبين الحداثة والتقليدية وبين مختلف الظواهر بشكل عام¹.

3- التنمية التي حدثت في العالم الرأسمالي المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة ، وأن الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث ، ووقوعها في براثن التبعية والسيطرة الرأسمالية.

ويعني منظر التبعية بالتنمية على أنها أكثر من مجرد النمو ، فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة ، عن طريق التغذية الكافية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم بالنسبة لجميع السكان ، بالإضافة إلى تقليل التفاوت الكبير بين الطبقات والفئات الاجتماعية في توزيع الثروة والدخل².

وبدورها تنطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة وأبرزها تيار التخلف ، تيار الإمبريالية، تيار المركز والمحيط ، وهو ما يستدعي من الأخذ بمفهوم التنمية لدى كل تيار على حدا، وانطلاقا من:

1/ التنمية لدى تيار التخلف (CH.Bettelheim,A.G.Frank)

أ- التنمية والتخلف عند (A.G.Frank) :

ويركز "أندريه فوندرفرانك" على فكرة " تنمية التخلف " في النظام العالمي ، حيث تناول بالتحليل ظاهرة التخلف ، باعتباره يمثل نتاجا للعلاقة الاقتصادية التاريخية بين الدول

¹ شراب ناجي صادق، التنمية السياسية ، دراسة في النظريات والقضايا ط2 ، مكتبة دار المنارة غزة ، العراق ، 2001 ، ص91.

*"Dos Sontos": هو مفكر برازيلي أحد رواد ومؤسسي مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية سنوات الستينات والسبعينات من القرن 20.

²مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان ،قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث ،دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، مصر، 1985، ص 56.

المتقدمة والمتخلفة ، حيث وضع التخلف في إطار عملية تاريخية عالمية، باعتبار التخلف يمثل نتاجا لأسلوب في التنمية يقوم على سيطرة العواصم (دول المركز) على التوابع (دول المحيط)، بفعل توسع النظام الرأسمالي العالمي ، منتهيا إلى تأكيد ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة ، وضبطها إلى ضرورة الاهتمام بالخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي.

وأن التنمية يجب أن تحقق أهداف قومية تتبع أساسا عن الظروف التاريخية للبلدان النامية¹.

وتوصل فرانك إلى نتيجة مفادها أنه توجد علاقة نسبية بين بلدان المركز وبلدان المحيط ، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز ، وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف ، ويحدث الاقتصاد الثنائي (Economies Dualité) أو غير المتمفصل (Désarticulée)، أو غير المتكامل² (Désintégrée).

ب- عند (CH.Bettelheim): من جهته يرى "شارل بيتلهام"، أن ظاهرة التخلف في الدول النامية ترتبط بعدة عوامل التبعية والاستقلال ، وضرورة إبراز دور الاستعمار والإمبريالية في تفسير ظاهرة التخلف في المجتمعات النامية ، لما لها من تأثير سياسي واقتصادي على بلدان العالم الثالث مما يقتضي -حسبه- النضال ضد التخلف ، والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية ، مبرزاً دور الصناعة والزراعة في إنجاح عملية التنمية التي تقوم -حسبه- على تطويع الإمكانيات والموارد الداخلية المتاحة³.

2- التنمية لدى تيار الإمبريالية (P.BARAN) و(P.JALLEE)

أ- عند بول باران (P.BARAN):

يعتبر بول باران أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية ، من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث ، كما يشير إلى أن الانخفاض التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم النامي إلى فائض قيمة لصالح الدول الصناعية المتطورة⁴.

ومن جهة أخرى يعتبر بول باران أن محاولة فرض وتعميم وصفة تنموية عالمية للعالم النامي لن تؤدي إلا إلى تشويه الواقع فضلا عن تغييره وتراكم تخلفه ، حيث أن النخب

¹مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان ، المرجع السابق ، ص 56.

²زمام نور الدين ، القوى السياسية والتنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 81.

³مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان ، مرجع سابق ، ص 57.

⁴شعباني إسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، ط3 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د.ت.ن)، ص 35.

الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية.

وعليه يعتقد باران بان بأن التنمية توريثة وليست تطويرية وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة¹.

ثم عن البديل الذي يطرحه "باران" هو عمل الدولة النامية على تحقيق التنمية المستقلة والتي تتمثل -حسبه- في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف ، وتكوين المهارات وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لذلك، وتحقيق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي ، وعدم استنزافه ، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة².

ب- عند "بيار جاليه" (P.JALLEE):

لقد ربط بيار جاليه التنمية والتخلف بالدور الجديد للإمبريالية حيث يقول بأن الإمبريالية أصبحت تهتم بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الأموال بهذه الدول ، كما أشار إليها أيضا إلى أن تصفية الاستعمار السياسي لم تؤذي إلى اختفاء عملية نهب الدول المتخلفة ، كما لم تسهم في تدعيم الاستقرار السياسي في هذه الدول ، ومن هنا يظهر الطابع السياسي للمعونات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة ، التي لا تغدو كونها وسيلة لاستمرار النهب ، وتكريس التبعية³.

والهدف في تغيير الإمبريالية لاستراتيجياتها التقليدية يكمن حسب بيار جاليه في الحفاظ على مراكز الرأسمالية الغربية ، لتكريس تخلف البلدان النامية وتعميقه وتنمية الدول المتقدمة بوتيرة عالمية⁴.

3/ التنمية لدى تيار المركز والمحيط* (سمير أمين): يشير سмир أمين إلى أن التراكم البدائي القائم على التبادل اللامتكافئ سيتعزز ويساهم في تبديل التبعية التجارية والمالية والتقنية وبالتالي السياسية والثقافية لدول الأطراف ، حيث يقول في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال ، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم

¹ مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان ، مرجع سابق ص 58.

² نصر محمد عارف ، (نحو مشروع نهضوي عربي) ، ورقة عمل ضمن ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ديسمبر 2001 ، ص 579.

³ شعباني إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 41.

⁴ نويصر بلقاسم ، التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ص 127.

هذا المنظور الداخلي ، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي ، فهي بهذا المعنى تراكم تابع¹ .

ينطلق سمير أمين في التحليل لأسباب الهيمنة من طرف المركز على المحيط من خلال:

أ-التبعية في المجال الاقتصادي : وذلك يقول -سمير أمين- عن طريق تقديم دول المحيط للمواد الأولية والأساسية (مواد قاعدية) للمركز بأسعار رخيصة وأحيانا مجانا وهذا ما يجعلنا نستنتج أن دول المحيط هي دول منتجة للمواد الأولية لصالح المركز ، في حين أن دول المركز تتمتع بقدرة على تمويل مشاريعها (تمويل ذاتي داخلي)،بينما دول المحيط فإن تمويلها مرتبط بالخارج ، فأموال المواد الأولية لا تستثمر في المحيط بل في المركز² .

ب- التبعية على أساس التبادل غير المتكافئ : وتحدث حسب -سمير أمين- بأنه هناك قوانين النمو الرأسمالي الخاصة بدول المركز تقويم على الاحتكار والاستغلال والتقسيم غير العادل للعمل الدولي أما قوانين النمو الرأسمالي الخاصة بدول المحيط فهي الخضوع للسياسة الاقتصادية الرأسمالية ويضيف -سمير أمين- بأن التبادل غير متكافئ يحدث نتيجة سيطرة الدول الرأسمالية (المركز) على الأسعار الأولية للمواد والمواد المصنعة ، ذلك أن دول المحيط هي مجبرة على تلبية احتياجات السوق العالمي بإنتاج المواد الأولية ، وتوفير مخزون لليد العاملة الرخيصة.

ج-الهيمنة في المجال المالي : حيث يقول - سمير أمين - أن المركز له رأسمال أجنبي ، وهذا ما يظهر في الاستثمارات ، وبالتالي فإن المركز من الطبيعي أنه سوف يقوم بتسيير العجلة المالية للمحيط على نحو معكوس ، مما يؤدي إلى توقيف النمو وتصبح التنمية في المحيط تسيير حسب مصالح المركز لأنه المنقول الرئيسي لمشاريع المحيط وبالتالي فإن التنمية في المركز هي على حساب التخلف في المحيط³ .

لهذا يطرح - سمير أمين - بدائل (خيارات) لأجل إقامة تنمية مستقلة ذاتية في البلدان النامية تركز أساسا على:

1- إعادة ربط قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية الجماهيرية وقطاع الإنتاج الصناعي من أجل ضمان تنمية ذاتية مستقلة (الإنتاج الذاتي للآلات) مع افتراض زيادة حيز الإنتاج الزراعي على نطاق واسع (حدوث ثورة زراعية).

¹نويصر بلقاسم ، مرجع سابق ص 129.

²نفس المرجع ،ص 130.

* (المركز والمحيط): التقسيم الذي وضعه منظرو التبعية مثال فرانك وسمير أمين ويقصدون بالمركز الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تفرض سيطرتها على المحيط الذي يشكل الدول النامية والمتخلفة.

³نويصر بلقاسم ،مرجع سابق ، ص 131.

2-بسبب عوائق التنمية (Développement Bloqués) تأتي من شدة - سمير أمين - من أجل "فك الارتباط" (Déconnexion) بحث أنه لا يمكن -حسبه- تصور نجاح استراتيجية تنمية ذاتية مستقلة قائمة على فك الارتباط دون تدخل الدولة ، حيث تتمثل مهمة الدولة في إيجاد تلك الاستراتيجي المتنوعة التي تهدف إلى استغلال الفرص في السوق العالمية بشكل انتقائي خاصة المتوافقة مع مشروعها ، الخاص في استثمارها تنشيط التنمية الداخلية على أوسع نطاق ،وذلك جنب إلى جنب مع القوى الاجتماعية المهمة.

3-يرى - سمير أمين - في ضرورة إتباع دول المحيط سياسة الاكتفاء الذاتي وكذا إتباع سياسة اشتراكية ولكن الأسواق تبقى تابعة للمركز الرأسمالي نتيجة لميكانزم السيطرة¹.

المطلب الثالث: التنمية في المفهوم التعددي للأمن.

وتبرز العلاقة بين التهديد الأمني لمتغير مستقل، والتنمية لمتغير تابع على مستوى نظريتين من المنظور الليبرالي (المجتمع الدولي) ، Global society:

1/ نظرية الحاجيات "لجون بورثون" : Needstheory John Burton

تبرز العلاقة بين المتغيرين بشكل عكسي بمعنى أن التنمية متغير مستقل تفسر الأمن لمتغير تابع . "لجون بورثون" يؤكد أن الحاجة للأكل والشرب والأمن هي التي تحرك السلوك النزاعي للدول ، فالدول تتنازع وتبرز المشكلة الأمنية بسبب نقص هذه الحاجيات لدى الفواعل .

يقول "جون بورثون": «على كل حال أهم شيء للبقاء هو النمو والتنمية ، فالمولود الصغير يمكنه العيش فقط إذا نمت . فميكانزم البقاء والنمو يتطلب بيئة ملائمة ، ومن دون هذه الاستجابة الملائمة لن يكون هناك تعلم ومعنى للهوية وللذات مهم ليستطيع الفرد أن يمارس الفصل بين ذاته وبيئته ومن هذا فإن المنظومة الإنسانية والمجتمعات الإنسانية لها بعض الحاجيات يجب توفرها ».

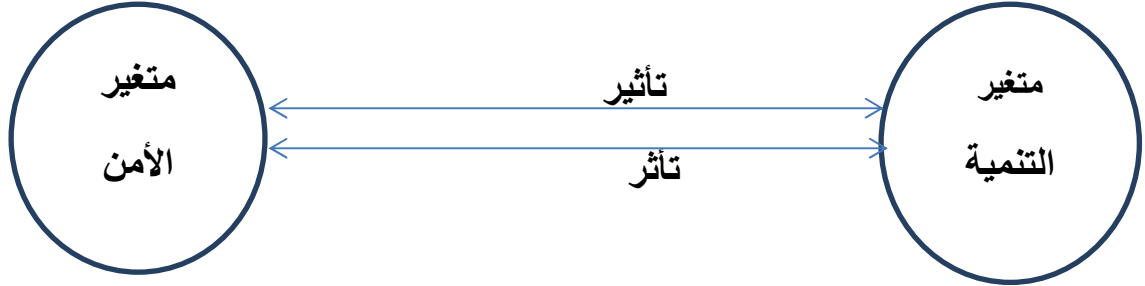
ثم يقول :«إن تنازع المصالح أو التكتيكات لتحقيق الحاجيات يمكن أن يتم التفاوض عليها ، ولكن السعي من أجل هذه الحاجيات لا يمكن حذفه»².

وإذا كانت دراستنا تؤكد على العلاقة القائمة على التنمية لمتغير تابع والأمن كمتغير مستقل ، فإن نظرية الحاجيات إنما تؤكد العلاقة التفاعلية بين المتغيرين بتركيزها العكسي على المتغيرات .

¹نويصر بلقاسم ،مرجع سابق ، ص 132.

²Groom A.j.R and light Mar gout, International Relations ,p52.

فدراستنا تؤكد على هذه العلاقة التفاعلية بين المتغيرين ، وتركيزنا على الاتجاه الذي يأخذ التنمية كمتغير تابع تفرضه التزامات منهجية ترتبط بالحدود و الأطر المنهجية للمشكلة والإشكالية ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرين في الشكل الموالي :



الشكل (01):العلاقة التفاعلية بين الأمن و التنمية.

2/ نظرية الاعتماد المتبادل المركب (Complexe Interdépendance)

-Joseph Ney.

-Robert Keohan

يمكن تحديد العلاقة بين متغير التنمية ومتغير الأمن ، من خلال ناي وروبرت كيوهان : أ/ أن القوة العسكرية مازالت مهمة في السياسة الدولية ، حيث يقول الباحثين : «إذا كان الواقعيون قد وفقوا في التأكيد لبقاء قيمة القوة العسكرية بشهادة الحرب والنزاع في الشرق الأوسط ، الفيتنام والحرب بين الهند وباكستان ، وغيرها من الأحداث فإنهم وجدوا صعوبة في تحديد قيمة التشابكات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الإيكولوجية»¹.

بعدم إهمال قيمة القوة العسكرية في السياسة الدولية ، فإن الاعتماد المتبادل يؤكد تأثير التنمية بالتهديد الأمني كما تؤكد مسلمات الواقعية ، وهنا يبرز الأمن (التهديد الأمني) كمتغير مستقل والتنمية كمتغير تابع.

ب/ مسلمة الحدائون ، فمن جهة أخرى فإن إقرار أنصار النظرية أن الحدائون وتأكيدهم على قيمة العلاقات الاقتصادية الدولية والاجتماعية والإيكولوجية ، فإنهم وبتطبيق هذه الأهمية على أزمة البترول لعام 1973، فإنهم يؤكدون العلاقة من جهة عكسية، بمعنى تأثير العامل الاقتصادي والتنمية كمتغير مستقل على الأمن كمتغير تابع .

¹Joseph Nye and Robert Keohane ,power and interdependence ;world politics ,Boston little,boston,usa,1977,p4.

يقول المنظرين (ناي وكيوهان): «ومثال عن حساسية التبعية هو الطريقة التي تأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، أوروبا الغربية ، من زيادة أسعار البترول سنة 1971 ومجددا بين سنوات 1973-1974-1975»¹.

واستنادا إلى هذه العلاقة المتبادلة بين المتغيرين من هذه النظرية فغن القول بتآكل القوة العسكرية بدلا من زوالها وبتقلص دورها ، فإن الاعتماد المتبادل يؤكد المفهوم الواقعي لهذه العلاقة ، وبتأكيده على قيمة العلاقات غير العسكرية بشهادة أزمة البترول ، فإنهما يؤكدان العلاقة كما وضحا "جون بورثون"² .

استنادا إلى المتغير العسكري وقيمة المتغير الاقتصادي وضح "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهان" خصائص الاعتماد المركب، وقاما بحصرها في :

أ/ تراجع دور القوة العسكرية (Minore Rôle Militari Force)

أي بمعنى آخر أن الاعتماد المتبادل في جانبه الاقتصادي يمنع الدول من استخدام القوة العسكرية ضد بعضها ، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه للأطراف المتصارعة ، في حين ان الاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل يولدان الفاعلية وتحصيل الحد الأعلى من الثروة ، فحينما يتم نشر شبكات الاعتماد الاقتصادية المتبادلة وتتعاون الدول في المنظومة الدولية ، سيحصل من خلال التعاون كسب الفوائد والنمو السريع³ .

ب/ تعدد القنوات (Multiple Channels) : من العلاقات بين الدول إلى علاقات عبر الدول ، فوق الدول عبر الحكومات ، أي أنه تم التركيز في الاعتمادية المتبادلة على أبعاد التعاون وعلى التداخل بين عدة فواعل في العلاقات الدولية وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أو اصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني.

ج/ غياب التسلسل بين القضايا (Absence of hierachy ameany issues): أي تعدد قضايا جدول أعمال العلاقات بين الدول دون أن تكون مرتبا حسب تسلسل هرمي واضح أو مطرد ، معنى عدم استمرار هيمنة القضية العسكرية باستمرار على جدول الأعمال فئمة سلسلة طويلة من القضايا⁴.

المبحث الثاني : انعكاسات التحديات الأمنية على التنمية .

تعددت الآراء والمفاهيم سواء للأمن أو التنمية ، فبعد أن كان الأمن محددنا ضمن إطار المفهوم التقليدي (أمن الدولة والأفراد)، إلا أنه نتيجة التطور والتوسع الذي حدث

¹Ibid,p12.

²Ibid,p26,p27.

³Robertkeohane, After Hegemony : cooperation and Discord in the world political economy ,(New Jersey :Princeton university press),1984,p6.

⁴بورز يكي عبدالنبي , (هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد " يوتوبيا"),المجلة العربية للعلوم السياسية' العدد 28 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ، 2010، ص 120.

بسبب تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن المتغيرات السياسية ، مما جعل مفهوم الأمن يتوسع ليكون أكثر شمولاً وليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات ، فظهر الأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن البيئيإلخ.

وتأكيداً لذلك ربطت أهداف التنمية للألفية الثانية التي وضعتها الأمم المتحدة بين الأمن والتنمية من خلال تأمين البشرية خصوصاً المجتمعات النامية ضد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ، وأهمها الفقر و الأمراض والتشرد والاختلالات البيئية فضلاً عن قيام الأمن بالمحافظة على الناس على وفق مفهومه التقليدي.

فالأمن له أهمية قصوى في توفير الأجواء الملائمة لبلوغ الأهداف التنموية ، من خلال مواجهة مختلف التهديدات الأمنية سواء المسلحة أم غير المسلحة ، وذلك ضمن الاستراتيجيات التنموية.

فهذه العلاقة الموجودة بين الخطط والاستراتيجيات التنموية، وتوفير الأمن، جعلت في موضوع التهديدات الأمنية وعلاقته بالتنمية يدخل ضمن نطاق الانعكاسات التي تفرزها تلك التهديدات سواء على التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية السياسية والبشرية وهو ما سنحاول تسليط الدور عليه من خلال :

1/ التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية.

2/ التهديدات الأمنية و التنمية الاجتماعية والثقافية.

3/ التهديدات الأمنية و التنمية السياسية.

4/ التهديدات الأمنية والتنمية البشرية.

المطلب الأول : التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية .

لقضية التنمية الاقتصادية بعداً مجتمعياً على مستوى العالم المتقدم او النامي ، حيث تعد هدف تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي...أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق المعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية¹ .

¹محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، (د.ت.ن)، ص224.

1/ التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها:

أ/تعريف التنمية الاقتصادية:

يختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية والذي يحتوي ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهي:

- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعليم، مأكّل، علاج، مسكن) وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف.
- احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.

- الحرية وفي هذا الصدد لا يمكن الحديث عن قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم مع حقهم في الاختيار¹.

ب/ أهداف التنمية الاقتصادية:

وتتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة² وهي أنها:

- دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد.
- تواجه ضغوطا سكانية وارتفاع معدلات المواليد.
- الخلل البنائي لأفراد المجتمع من خلال انخفاض مستوى الدخل وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري وعدم الشفافية واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار³. هذا فيما يخص تعريف التنمية الاقتصادية وبعض أهدافها ، إضافة إلى مشكلات داخلية تعاني منها الدول النامية على مستوى تنمية اقتصاداتها ، ولكن ماذا عن التخلف (آثار) التحديات الأمنية على التنمية الاقتصادية وهو ما سنتطرق إليه في الشطر الثاني من هذا المطلب.

2/ تأثير التحديات الأمنية على التنمية الاقتصادية: قبل الخوض في مسألة تأثير التنمية الاقتصادية بالتحديات العسكرية (الحركات الإرهابية المسلحة)، أو غير العسكرية مثل الفقر والفساد نشير في البداية إلى تقديم تعريف للأمن الاقتصادي .

¹Vinod Thames et Autres, Qualité de la croissance ,De Boeck Université Ed, la banque Mondiale ,Belgique,2002,p161.

²محمد عبد العزيز عجمية ،مرجع سابق ، ص 227.

³سارة بركات وزايد حسبيّة ،(الملتقى الوطني حول : حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،يومي 06-07 ماي 2012 ، ص

أ/ تعريف الأمن الاقتصادي :

إذا قلنا الأمن الاقتصادي، فإن الهدف منه هو تأمين اقتصاد الدولة ومشروعاتها الاقتصادية ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية أو، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاكتفاء والرخاء والعدل¹ .

ومن هذا المنطلق تتضح الرؤية الاقتصادية للأمن، حيث أنه يعني التنمية والاكتفاء الذاتي والرفاهية، من خلال عناصر وهي:

- إن التنمية والأمن هما وجهان لعملية واحدة.
- تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية والتي تحقق الاكتفاء الذاتي للدولة ما يجنبها إمكانية الضغط عليها من الخارج

ويمكن تأمين الأمن الاقتصادي للدولة من خلال تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، لبلوغ التنمية الإنسانية الشاملة وترشيد السياسات الاقتصادية، ودور المؤسسات مثل القطاع الخاص، الحكومة والمجتمع المدني في ذلك، للتصدي للمشاكل المجتمعية التي ممكن أن تشكل مستقبلا تهديدا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا².

مما سبق يمكن استنتاج العلاقة الارتباطية بين التنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي وتأثرهما بالتهديدات الأمنية الداخلية أو الخارجية .

ب- انعكاسات التهديدات المسلحة على الاقتصاد:

بحسب الدراسة التي أجراها (كنايت و لويزاوفيلانويفا) سنة 1996 ، على كلفة النفقات العسكرية والأمنية في حالة السلم ، فإن تخصيص 2.2 % إضافية في الميزانية للنفقات العسكرية أو الأمنية ولمدة سبع سنوات (معدل تقديري لفترة الحرب الأهلية أو الأزمة الداخلية) يؤدي بدوره إلى خسارة مستديمة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني تبلغ 2% ، فضلا عن الأموال التي تضع أو تتصرف فيها الخلايا الإرهابية أو الشبكات الإجرامية والتي تبقى نقصا على حساب الأنشطة التنموية.

أما الاستنزاف الكبير الذي يشير إليه المختصون فيتمثل في الضرر الذي يلحق الممتلكات العمومية حيث تستهدف الجماعات المسلحة غالبا المنشآت الوطنية في نطاق استراتيجية معنية ، ومن ذلك شبكات الاتصال والمطارات والمرافق والطرق والمحولات ، إلى جانب ما يفرزه انعدام الأمن من اعتداءات ونهب وتدمير للبيوت والمدارس ،

¹ سالم صلاح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، مصر ، 2003، ص 18.

² ليلي ليجال ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 91.

والمستشفيات ،ومن الأمثلة المتعارف عليها "دولة الموزمبيق" التي تعرض 40% من تجهيزاتها الفلاحية والاتصالية والإدارية سنة 2001 وإلى التدمير¹.

وفي توجه تحليلي، واستنادا إلى معطيات 18 دولة عرفت أوضاعا داخلية غير مستقرة، تراجع الدخل على مستوى الفرد وفي حدود 3.3% في 15 دولة ، وبخصوص الإنتاج الغذائي فغن النتائج بنيت انهيارا كاملا للقطاع في 13 دولة ، وأنكل الدول المعنية بالدراسة ارتفعت ديونها و 12 دولة منها سجلت تراجعا في الصادرات ، وأي قرار تتخذه إحدى الدول المجاورة فزيادة ميزانية الدفاع سيفضي إلى تسابق للتسلح بكامل المنطقة قد يتواصل إلى ما بعد العنف المسجل بشكل مؤثر على التنمية بكامل المنطقة، وتشير بعض الدراسات أن تراجع النمو بنسبة 2.2% في البلد المعني بالنزاع سيفضي إلى تراجع بنفس النسبة تتقاسمه مختلف الدول المجاورة بالمنطقة².

ورغم تنوع الدراسات لتدقيق الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاعات والإرهاب (Econométrie ou études décas) فإن مختلف الآراء تتفق على تراجع نسبة التنمية بنحو 2.2%، كما يتراجع مستوى الدخل بنحو 15% لنفس الفترة وبالتالي تزايد نسبة الفقر بنسبة 30% ويمكن أن تبلغ مختلف نسب التراجع 60% من الناتج المحلي الإجمالي³.

ج/ انعكاسات الجريمة على التنمية الاقتصادية:

تؤثر الجريمة في التنمية الاقتصادية على أربعة محاور : خوف أبناء الوطن من الاستثمار لخطورة الوضع ، تراجع الاستثمار الأجنبي لنفس الأسباب ، الفساد الإداري وإرباك القطاع السياحي.

فبالنسبة للاستثمار الداخلي: تتعدد المعلومات حول عمليات تهريب الأموال من الدول غير المستقرة إلى أوروبا وأمريكا بما يترجم خوف المستثمرين أبناء الوطن من الاستثمار في بلدانهم للاعتبارات السابقة ويبلغ هذا المقدار 40% من إجمالي الاستثمار الخاص بأفريقيا.

الاستثمار الأجنبي : مازال الاستثمار الأجنبي مرهونا بمدى توفر عنصر الأمن في الدول النامية ، وبحسب بعض الدراسات الشخصية فإن 29% في المستثمرين الأجانب يرون

¹ محسن بن العجمي بن عيسى ،مرجع سابق ، ص 101.

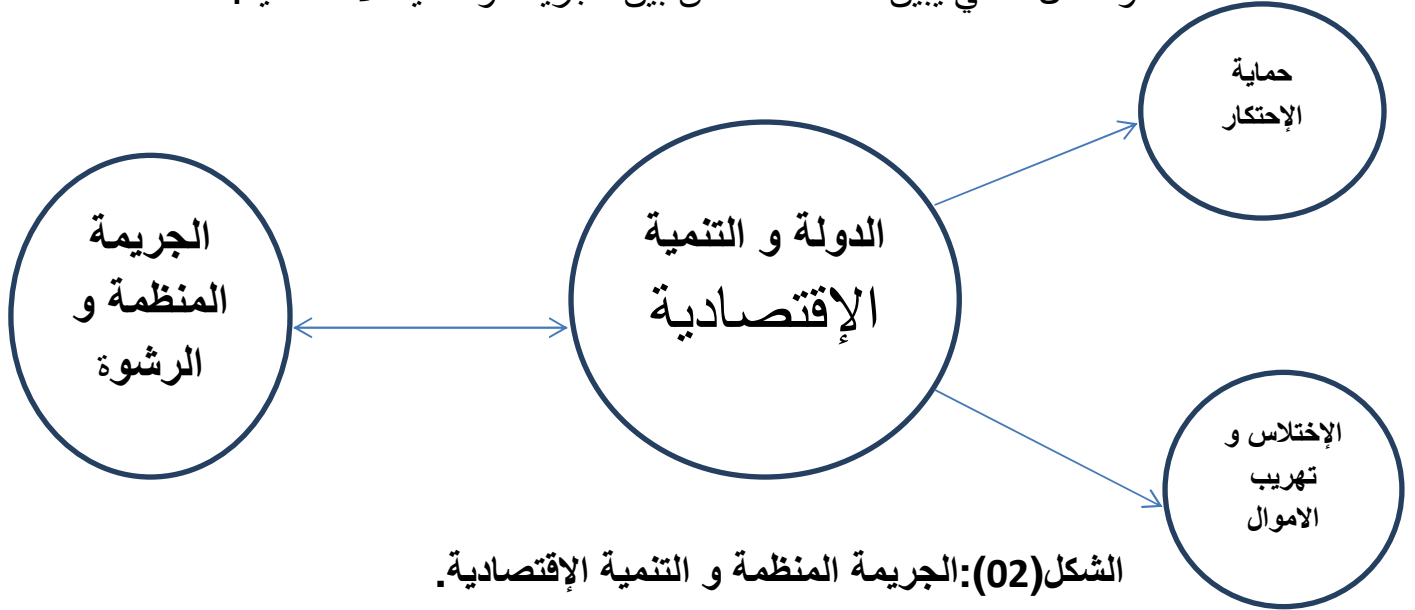
² Maurice cusson, Traité de sécurité intérieure, presse polytechnique et universitaire romandes,2008,p63.

³ محسن بن العجمي بن عيسى ،مرجع سابق ، ص 102.

أن الجريمة مازالت عائق أمام الاستثمار ، وأن نسبة الخسارة المنجزة تتراوح من 2 إلى 12% من مجموع المبيعات .

الضرر بالقطاع السياحي : مازالت وثائق ومطويات السياحة تثير مسائل الإحتياط من الجريمة في الدول النامية المعنية، كما مازالت بعض الحوادث تسجل لتتال من السياح والقطاع السياحي وتلحق الضرر بأصحاب المهن في هذا القطاع¹.

والشكل التالي يبين لنا نقاط التماس بين الجريمة والتنمية الاقتصادية:



الشكل(02): الجريمة المنظمة و التنمية الاقتصادية.

د/انعكاسات الفساد و الفقر على التنمية الاقتصادية:

استنادا إلى تقرير البنك العالمي بشأن الفساد في بعض الدول الإفريقية ، يتبين أن الفساد الإداري و رشوة الموظفين مازالت في صدارة الإشكاليات التي تعيق النشاط الاقتصادي متقدمة بذلك عن الضرائب ونقائص البنية الأساسية والتضخم المالي ، يتراجع حجم المبالغ المقدمة كرشوة (Vin-de-pots) من 2 إلى 9 % من المداخيل واستنادا إلى دراسة معمقة للبنك الآسيوي للتنمية أن الفساد الإداري يمكن أن يكلف الدولة نحو 17 % من الناتج المحلي الداخلي لها وذلك على حساب احتياجات المواطنين للتغلب وتحقيق التنمية المستدامة².

¹Giberly Mouanda, (Séminaire, Justice et état de droit en Afrique et de évolution de puis les indépendances) ,Faculté de droit et science politique,2008,p23.

²محمد خاتمي ، التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية والأمن ، تر: سرمد الطائي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، 2002، ص113.

وبهذا فإن الفساد يقود إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية .
- هدر الموارد بسبب المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في أشغال المناصب¹.

بالإضافة إلى الفساد يعد الفقر أحد العوامل الأساسية التي تبين طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية ، فكلما زادت التوترات الأمنية تطلب الأمر استنزاف القدرات المالية والمادية لمواجهة هذه الاختلالات ، ليسهم ذلك بظهور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها انخفاض المستوى المعاشي وتدني مستوى الإنتاج مع ارتفاع معدل البطالة والفقر ، بعد توقف المشاريع الإنتاجية والخدمية وليرافق ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يدل على عرقلة العملية التنموية ، بالمقابل فإن ضعف القدرات التنموية خصوصا الدعم الحكومي في معالجة مشكلة الفقر سيزيد من انتشاره مما يعني زيادة التهديدات غير المسلحة للأمن².

يبين تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008 معدل الفقر البشري في الدول النامية على وفق خطوط الفقر الوطنية، إذا كانت النسبة في هذه السنوات 34.2% وقد سجلت أعلى نسبة فقر بالنسبة للدول النامية في مدغشقر ب 71.3% وأقل نسبة فقر فكانت في الصين ب 4.6% وحسب نفس التقرير فإن من أسباب تفشي الفقر هو ضعف الإدارات والسياسات والبرامج الحكومية في خلق الموازنة بين الإنفاق في مجال توفير الحاجات الأساسية وتفعيل النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو³

المطلب الثاني: التحديات الأمنية والتنمية الاجتماعية والثقافية.

في العلاقة ما بين الأمن والتنمية الاجتماعية والثقافية ، أعطى كل من ويفر (Weaver) وديلون (Dillon) ، أبعاد غير عسكرية للأمن وتطوير المفهوم إلى مفهوم الأمن الاجتماعي (Security Social) إذ يرى ويفر (Weaver) ، أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة ، وأن

¹ ساهر عبد الكاظم مهدي، (الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة) ، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nazaha.iq>.

² هالة جمال ثابت ، (الفقر في إفريقيا واستراتيجية اختزاله)، مجلة قراءات إفريقية ، العدد الثاني ، سبتمبر 2005، ص 77.

³ عبد المعطي لطي، (تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية)، من الموقع الإلكتروني: <http://www.cipe-arabia.org>

الأمن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية حسب مرادف لبقاء الهوية والانسجام الثقافي في المجتمع ، بمعنى أن التحديات موجهة إلى القيم الثقافية للأفراد¹.

ومثلما يظهر التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية عن طريق المتغيرات الاقتصادية ، فإن هناك متغيرات اجتماعية من الممكن أن نستبدل من خلالها عن طبيعة وحجم التأثير الناجم عن الإختلالات الأمنية وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية (أي الآثار المتبادلة مابين الأمن والتنمية الاجتماعية والثقافية) وذلك من خلال :

أ/ آثار التحديات الأمنية على التعليم:

يعد التعليم من المتغيرات الاجتماعية التي توضح طبيعة العلاقة بين الامن والتنمية ومستوى التأثير الحاصل بينهما فقد يؤثر الأمن بالتنمية من خلال القطاع التعليمي، فالحروب تساهم بقسط كبير في تدني المستوى التعليمي وانخفاض المهارات² ، ومن أمثلة ذلك نجد :

- التحول الجذري الذي حدث في العراق بعد عام 1991 إذ تدهور الأمن وغاب الاستقرار بعد أن اهتزت أركان هذا الاستقرار نتيجة الحرب ضد إيران وحرب الخليج الثانية ، إذ استنزفت القدرات المالية والمادية التي كانت توجه للتعليم لتذهب فيما بعد ومع استمرار الحروب للإنفاق العسكري .
- القطاع التعليمي وبسبب انتشار الفوضى وانهايار الأمن يتدهور من خلال سلب ونهب الممتلكات الخاصة بالمدارس والمعاهد والجامعات، إضافة إلى القتل العشوائي نتيجة العمليات الانتحارية والإرهابية وعمليات الاغتيال والخطف للكوادر التعليمية.
- المؤشر الآخر الذي يبين تأثير غياب الأمن والاستقرار في القطاع التعليمي ومنه في التنمية الاجتماعية والثقافية هو نسبة التسرب من المدارس ، فضلا عن تسرب الطلبة وعزوف الأهالي عن إرسال أبنائهم للمدارس نتيجة لانهايار الأمن ومثال ذلك أن وزارة التربية العراقية سجلت سبب الالتحاق بالمدارس مابين 2006 إلى 2008 ب 59% فقط لأسباب أمنية³ .

ويتبين أثر التنمية في الأمن من خلال التعليم والذي يعد خط الدفاع الأول لمواجهة الإختلالات الممكن حصولها داخل المجتمع ولا سيما مايتعلق بالجانب الأمني ، ذلك لان تدني مستوى التعليم يزيد من احتمالات عدم الاستقرار وغياب

¹Helene sjursen, security and Defense, university of Oslo :Advanced Research of Europeanization of the Nation-state (Arena),Working paper ,October ,2003,p07

² نبيل جعفر عبد الرضا ،(جدلية الأمن والتنمية في العراق)، الحوار المتمدن ، العدد: 2012-3670 على الموقع الإلكتروني : www.aheewr.org

³نبيل جعفر عبد الرضا ، المرجع السابق .

الأمن ، فالأمية والتسرب المدرسي تدفع العديد من فئات المجتمع للانزلاق والتعاطي مع مختلف أنواع الجرائم والمنظمات الإرهابية والمجموعات المسلحة ، والعصابات تحاول دائماً نشر أفكارها وتتوسع داخل شرائح المجتمع غير المتعلم ، ضف إلى ذلك استهداف النخب المتعلمة من طرف المجموعات المسلحة لغرض تصفيتهم بالقتل أو التهجير .

ويتضح مما تقد أن التعليم يؤدي دوراً مهماً في العلاقة بين الأمن والاستقرار من جهة والتنمية الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى من خلال زيادة المهارات والمعرفة ، التي تزيد من مساهمة الأفراد في تنفيذ مفردات العملية التنموية إذ أنها السياج الذي يمنعه من الانزلاق في الأعمال التي تقوض الأمن والاستقرار .

ب/ آثار التحديات الأمنية على قطاع الصحة:

القطاع الصحي هو المتغير الاجتماعي الآخر الذي يبين طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية عن طريق دوره في تهيئة الكوادر الطبية والخدمات الاجتماعية (الوقائية والعلاجية) والتي تعد من ضرورات تحقيق الأهداف التنموية وبلوغ الأمن والاستقرار داخل المجتمع ، فالصحة لها دور في إظهار الأثر المتبادل بين الأمن والتنمية الاجتماعية من خلال :

- أن تدهور الأمن يعمق من المشكلات الصحية بسبب عمليات النهب والتخريب للبنية التحتية (تخريب المستشفيات والأجهزة الطبية... إلخ).
- تدني الخدمات الوقائية والعلاجية بسبب الأعمال الإرهابية والعنف وهو ما ساهم في انتشار الأمراض والأوبئة¹. (ضمن هذا الإطار أشارت مجلة "لا نسييت" الطبية البريطانية الصادرة عام 2006 إلى أن عدد الوفيات في العراق بلغ 634964 منهم 601627 شخصاً بسبب العنف والأعمال الإرهابية منذ عام 2003 مما أسهم بتهديد الاستقرار الاجتماعي.
- نزوح وهروب الكوادر الطبية بسبب التحديات بالقتل ، والخطف ، إضافة إلى تنفيذ عمليات القتل التي تستهدف الكوادر الطبية .
- انضمام شريحة الفقراء ودوي الدخل المنخفض إلى المجموعات المسلحة والإرهابية وعصابات السرقة لغرض توفير الحلول اللازمة وتحسين المستوى المعاشي وتعزيز إمكاناتهم بالحصول على مختلف الخدمات في مقدمتها الخدمات الاجتماعية الصحية ، ويأتي ذلك على حساب التنمية الاجتماعية السليمة².

¹ علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص 97.

² نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سابق .

إذا طبيعة وحجم دور القطاع الصحي في تبيان الآثار المتبادلة بين الأمن والتنمية تتجلى في حالة غياب الأمن حيث تكون الخسائر المادية والبشرية التي تصيب هذا القطاع تمثل عبئا كبيرا على التنمية عن طريق تعويض هذه الخسائر ، فضلا عن زيادة التدهور الأمني بسبب تدني الكفاءات الطبية المتخصصة وغيابها والتي تعد من ضمن مخرجات العملية التنموية .

تحقيق التنمية الثقافية يتقاطع مع تحقيق التنمية الإنسانية وهو ما يستلزم النهوض بقطاعات أخرى ويأتي على رأسها التعليم الذي يعد الوسيلة الأساسية لتكوين رأس المال المعرفي ، والصحة بوصفها وسيلة من أهم الوسائل لتكوين رأس المال البشري والاقتصاد وخاصة قيم العمل والانجاز والادخار والسياسة في المشاركة والحرية¹.

بالتالي فإن مسؤولية الدولة الأساسية تقتضي توفير الحماية اللازمة للفئات الضعيفة في المجتمع والمساعدة على توفير مقتضيات العيش الكريم ، فالتهديد الأمني وعلى رأسها الجريمة والجماعات الإرهابية تشل الحركة الاجتماعية وتقلل من حظوظ الحصول على العمل وتعطل سير المؤسسات الصناعية والنشاط الثقافي وبدون شك سيؤثر على التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية²

المطلب الثالث : التحديات الأمنية والتنمية السياسية

التنمية السياسية كعملية هي تهدف لتطبيق مداخل ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي ، وكل عمل تنموي في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع من خلال (الديمقراطية وتحفيز المشاركة وحل المشكلات) ، مع الوعي بكل مافي شأنه ألا يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع³.

لكن إذا ربطنا التنمية السياسية بما يعرقلها ويعترضها من تهديدات ، سنجد أن معظم دول العالم الثالث تعاني من أزمات تشكل أبرز سمات التخلف في هذه الدول مثل : أزمة المشاركة والتوزيع وأزمة الاستقرار السياسي ، إضافة إلى الفساد السياسي والذي يعد من أكبر التهديدات الأمنية غير العسكرية والتي تضر بالتنمية.

¹ شما بنت محمد بن خالد آل نهيان ، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية ، دار العين للنشر ، الاسكندرية ، مصر، 2003 ، ص 80.

² محسن بن العجمي بن عيسى ، مرجع سابق ، ص 121.

³ عبد الهادي محمد والي ، التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الاسكندرية ، مصر ، 1988 ، ص 446.

1/ الفساد السياسي والتنمية السياسية :

يشير عدد من الأدلة الإحصائية إلى أن الفساد يفرض عبئا هائلا على التنمية ، حيث يهدد الفساد تأمين خدمات حكومية أساسية في مجالات كالصحة والتعليم، وهو يحول الانتباه الإداري نحو التعامل مع واضعي القوانين وبعيدا عن المساعي الأكثر إنتاجية ، فضلا على أن الفساد يترك وقعا سلبيا على الفقراء ، الذين يضطرون في أغلب الأحيان إلى دفع مبالغ كرشاوي للحصول على خدمات من المفترض أن يتلقوها مجانا. حيث تشير التقديرات إلى أن البلدان الإفريقية تفقد حوالي 25% من مجموع دخلها أي 148 مليار دولار سنويا بسبب الفساد السياسي ، وفي مثال آخر أظهرت الدراسات في أمريكا اللاتينية أن الفساد السياسي يهدد شرعية الحكومات ، وأن البلدان التي تشهد مستويات فساد عالية يكون فيها مستوى الثقة متدن والامتثال الضريبي ضعيف¹.

2/ أزمة المشاركة والتوزيع والتنمية السياسية :

تشكل هذه الأزمة تهديدات بالنسبة للتنمية السياسية وذلك في حالة عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، لأن المشاركة السياسية تعد من أهم مقومات التنمية السياسية ، فتغيب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية وبالتالي يكون بعيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد ، مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية .

فالمجتمعات الديمقراطية التي تتيح المشاركة للمواطنين في بناء التنمية تنعدم فيها الخلافات السياسية والتناحرات الطائفية ، ذلك أن عامل المشاركة في وسط من الحريات المدنية ، يعد بمثابة علاقة توافقية ، فغياب المشاركة السياسية وانعدام الحريات المدنية كما في كثير من دول إفريقيا والشرق الأوسط ، فضلا عن عدم قدرة المواطنين على التأثير في قرارات حكوماتهم عبر مؤسسات فاعلة ، سيؤدي حتما إلى ضياع فرص التنمية وهدر الكثير من الطاقات البشرية والمادية².

فيما يتعلق بأزمة التوزيع نلاحظ أنها ترتبط بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ، ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع وتلجأ الحكومة لمواجهة هذا المشكل بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية إمكانيات الجماعات الضعيفة ، ويتضح أن الصراع الطبقي بين الفقراء والأثرياء للتخلص من الحرمان وكذا أبعاد الحرمان الاقتصادي المتجلية في ندرة الموارد والتوزيع غير العادل لها والصراع السياسي الناجم

¹ عبد الخالق عبد الله، (البعد السياسي للتنمية البشرية : حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2003، ص 95.

² الزبيدي حسن لطيف كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، بيروت ، 2007، ص 391.

عن العامل الاقتصادي إضافة إلى الفساد السياسي واستغلال السلطة لتحقيق أغراض ذاتية ، والتفاعل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية هي من أهم العوامل المسببة لازمة التوزيع وتنخفض بالتالي مؤشرات الثقافية¹ .

3/ أزمة الاستقرار السياسي والتنمية السياسية:

فيما يخص أزمة الاستقرار السياسي وعلاقتها بالتنمية السياسية فيمكن تقسيمها إلى:

أ/ أزمة استقرار الدولة : وهذا الأمر تعاني منه عدة دول في العالم الثالث ، فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الحال في العراق وبعض البلدان الإفريقية مثل نيجيريا، حيث ينعدم فيها المساواة بين الجماعات العرقية مما يؤدي إلى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري ، وبالتالي تزداد مشاعر الغضب مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الأم ويتفشى العنف والإرهاب وتكثر الحروب الأهلية ، الأمر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك، وكل هذه العوامل تؤثر سلبا على استقرار الدولة والتنمية السياسية² .

ب/ أزمة استقرار النظام السياسي : وتحدث هذه الأزمة حين يضعف النظام الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها ، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات غير نزيهة أو عن طريق القمع والعنف أو الانقلابات وفي بعض الأحيان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة مثل ما حصل في دولة "كوت فوار" سنة 2012 بتدخل الجيش والشرطة الإيفوارية في تسيير ما سمي " بحرب الانتخابات " والتي فاز بها "حسن واتارا"³ .

إن من بين التهديدات التي تمس باستقرار النظام السياسي والتنمية السياسية ، نجد أنواع رئيسية للفساد المتعلقة بالمال والسياسة فمثال ذلك أن يقوم المرشحين في الانتخابات وحتى الأحزاب السياسية بعملية التمويل لنشاطاتهم السياسية من مصادر غير مشروعة ، فقد يقبل حزب سياسي ، ومرشح أموال من الجريمة المنظمة أو الجماعات الإرهابية ، ويجوز أن تشكل هذه المجموعات الأحزاب السياسية الخاصة بها ، إضافة إلى إساءة استخدام موارد الدولة من قبل القطاع العام والمرشحين وذلك من خلال عمليات التوجيه غير المأذون به للإنفاق العام إلى شركات أو منظمات أو أفراد⁴ .

¹ علي رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل التغيير ، دار الكتب الوطنية، بنغازي ، ليبيا، 2002، ص 149 .
² المرسي السيد حجازي ، (التكاليف الاجتماعية للفساد)، مجلة المستقبل العربي ، عدد 266: أبريل 2001، ص 23.
³ مزيان نجيم ، (أزمات التنمية السياسية) ، من الموقع الإلكتروني : <http://www.nadorcity.com>
⁴ منظمة الشفافية الدولية ، بيان صحفي : الرشاي إلى الأحزاب السياسية هي تهديدات متزايد للديمقراطية ، 2002، من الموقع الإلكتروني : <http://www.transparency.org/pressées archive> ,2000

تظهر التأثيرات السلبية لهذه التحديات على النظام السياسي والتنمية السياسية من خلال :

- ضعف الدولة الوطنية نتيجة قيام الفساد بتدمير علاقة الثقة مابين المواطنين والدولة.
- ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على أداء مهامها ، وتنامي العنف الذي قد يشكل تهديدا لفاعلية النظام السياسي واستقراره ن وفقدان النظام القانوني لسلطانه وهيبته بسبب قدرة المفسدين على تعطيله ،مع فقدان النظام السياسي لشرعية إضافة إلى التخطيط في إتخاذ قرارات غير عقلانية مما يضعف من موقف الدولة وقدرتها على التنمية السياسية محليا والتساوم مع الشركات والدول على المستوى الدولي¹.

المطلب الرابع: التحديات الأمنية والتنمية البشرية.

التنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات أمام الناس ، فهي تضع البشر في صميم عملية التنمية من خلال جعلهم هدف وموضوعها ، وطبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فغن التنمية البشرية تدعو إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والأجيال الحاضرة². في حين يشير الاقتصادي الأمريكي من أصل هندي "آما رتيا سن" إلى أن التنمية البشرية تقوم على تحقيق حرية أفراد المجتمع من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش الكريم ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم.

من هذا المنطلق يمكن التعرف على مدى تأثير التحديات الأمنية على التنمية البشرية من خلال :

1/ التحديات المجتمعية (الفقر والبطالة) والتنمية البشرية :

إضافة إلى اعتبار الفقر من مفوضات الأمن ن فإنه من عوامل تدمير التنمية البشرية، ذلك أن انتشار تهديد مثل الفقر قد يساهم بإبعاد شريحة واسعة من أبناء المجتمع من المشاركة وأخذ فرصتهم في تحقيق الأمن والتنمية ، ذلك لان الفقر يولد الفقر ، فالشخص الفقير والعائلة الفقيرة لديها احتمال متزايد في عدم مساهمتهم بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ومحدودية الخدمات التعليمية والصحية التي من الممكن أن يحصلوا عليها الأمر الذي يجعل من الصعب اندماجهم في المؤسسات المهمة داخل المجتمع .

¹محمد خاتمي ، مرجع سابق ، ص208.

²الزبيدي حسن لطيف كاظم ، مرجع سابق ص208.

كما يؤدي انتشار الفقر إلى ظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وزيادتها ليكون بذلك الدافع الأساسي لجرائم مثل التسول والتفكك الأسري فضلا عن ظاهرة بيع الأعضاء خصوصا للأطفال ، وهو يسهم بتوفير الأرضية اللازمة لتشكيل المجموعات المسلحة التي تعمل على تفويض الأمن والتنمية¹ .

بالنسبة للبطالة فهي من المتغيرات التي تبين التأثير الحاصل بين الأمن والتنمية البشرية ، ففشل التنمية يعني توقف العديد من المشاريع وما يرافق ذلك من ظهور وانتشار البطالة لتتزامن معها انتشار الأعمال غير المشروعة والجريمة ، فالعلاقة بين البطالة ، مؤثر سلبي على التنمية البشرية وعدم الاستقرار وغياب الأمن تتجلى في صورة الأفراد أو الجماعات التي لا تتحصل على العمل أو وظيفة توفر لهم دخول ثابتة كافية مما يدفع بعضهم بصورة مباشرة إلى السلوك الإجرامي كالسرقة والنصب والاحتيال إضافة إلى ذلك التأثير الذي يظهر من خلال الضغط النفسي والاجتماعي الذي تتعرض له هذه الفئات من المجتمع مما يجعلهم يشعرون بعدم الاستقرار وغياب الأمن² .

2/تهديد الأوبئة والأمراض للتنمية البشرية:

في هذا الصدد حددت منظمة الصحة العالمية تلك الأسباب التي تساهم في تردي الوضع الصحي مما يؤثر سلبا في كل جوانب الحياة وبخاصة في التنمية البشرية ثم تهديد الأمن والاستقرار ، ذلك عن طريق انخفاض مستوى الاستثمار في القطاع الصحي ، والتغيرات السياسية التي تطرأ بصورة غير متوقعة وهو ما يؤدي إلى عرقلة الإجراءات الصحية والوقائية خصوصا في الدول النامية ، مثل قرار إيقاف التلقيح ضد شلل الأطفال في نيجيريا سنة 2011 مما أسهم بانتشار المرض من جديد ، وهو ما أدى إلى تزايد عدد الوفيات بالنسبة للأطفال ، إضافة لوجود النزاعات داخل مجتمعات العالم الثالث إذ تحرم السكان من الاستفادة من الخدمات الصحية ، مع وجود سوء التغذية وأثرها في قدرات الجهاز المناعي .

تأكيدا لذلك بينت منظمة الصحة العالمية حجم الضحايا في العالم الناتج عن القصور في التعامل مع الأمراض والأوبئة ، خاصة انتشار مرض الملا ريا الذي يؤدي إلى وفاة ما نسبته 95% شخص من إفريقيا منهم 800 ألف طفل حسب إحصائيات المنظمة³ .

¹ عباس خالد صالح ، (مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات) ، مجلة جامعة بابل ، المجلد 21، العدد 2، العلوم الإنسانية ، كلية الطب ، جامعة بابل ، 2013 ، 625ص.
² الزبيدي حسن لطيف كاظم ، مرجع سابق ص211.
³ نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سابق .

يتضح مما تقدم أن الأمراض والأوبئة من العوامل ذات التأثير المباشر على الأمن ومن ثم التنمية البشرية، لأن انتشار الأمراض وتردي الوضع الصحي يزهق الكثير من الأرواح والتي قد تكون أكثر من ضحايا النزاعات والحروب مثل ما يحدث في إفريقيا.

3/ تهديد الهجرة والتهجير للتنمية البشرية:

تعد الهجرة والتهجير أحد العوامل الاجتماعية التي تبين التأثير مابين الأمن والتنمية البشرية ، فالأمن يقوض التنمية عن طريق هذا العامل بعد أن تهتز أركانه سواءا بالحروب أو بالأزمات مما يؤدي إلى غياب دور الكفاءات العلمية والمهنية ورجال الأعمال عن التنمية بسبب هجرتهم¹ ، وهذه الهجرة تكون وفق عدة حالات منها:

الحالة الأولى: الهجرة التي تنبع من الفرق الحاصل في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي و الثقافي بين دولة المغادرة منها والدولة المضيفة ، هذا النوع يضم هجرة نسبة كبيرة من الكفاءات العلمية والأيدي العاملة ورؤوس الأموال وكذلك الطلبة دون العودة إلى بلدانهم ، حيث أشارت منظمة العمل الدولية إلى عبور الملايين من النساء والرجال كل عام الحدود الوطنية بحثا عن فرص عمل لائقة حيث أصبحت الهجرة في هذه الحالة إستراتيجية لبقاء وتحسين الوضع المعاشي للعديد من الأسر خصوصا في الدول النامية .

الحالة الثانية : التهجير والنزوح بسبب العنف والنزاعات المسلحة ، مما جعل عملية النزوح والتشرد وسيلة لتوسيع دائرة التأثير لهذه النزاعات من حيث عدد المناطق والدول التي تصيبها مخلفاتها ، ومع ازدياد مخاطر النزاعات وانتقالها إلى الدول المستقبلية للمهاجرين ، يرافق ذلك ارتفاع معدل الجرائم عند فئة المهاجرين والنازحين وتتركز هذه الجرائم في عمليات السطو وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وتهديد الناس بالقتل ، إضافة إلى عزل اللاجئين في أحياء سكنية ومخيمات تقع في أطراف المدن وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة تأقلمهم مع المجتمعات الجديدة ليكونوا عبئا لأحداث المخاطر وغياب الأمن .

الحالة الثالثة : الهجرة والتهجير الداخلي تساهم بتقوض العملية التنموية خصوصا في جانبها البشري ، من خلال إعادة توزيع الكفاءات العلمية ورؤوس الأموال والمستثمرين ، حيث يحدث الانتقال من مناطق التهديدات إلى مناطق التوترات الأمنية وانتشار البطالة المقنعة والمزاحمة في المناطق المستقرة أمنيا ، ضف إلى ذلك التحدي الذي يواجه المهجرين بعدم توفر السكن اللائم وندرة المواد الغذائية وغياب الخدمات الصحية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة².

¹ عباس خالد صالح ، مرجع سابق ، ص 627.

² نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق .

خلاصة الفصل:

يتضح مما تقدم دور التحديات الأمنية وبخاصة المجتمعية منها في تغذية وتفعل إجراءات تقويض الأمن ومساهمتها في عرقلة العملية التنموية بعد أن قللت من القدرات والطاقات المادية والبشرية التي كان من الممكن أن تسهم في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وعملية الإصلاح الاقتصادي ، ثم اتضح لنا أن الهجرة والتهجير تؤديان دورا كبيرا في عرقلة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويتضح ذلك من الآثار والتكاليف المالية والاجتماعية التي تتحملها الدول سواء دول المغادرة أم المضيفه وتأثير ذلك في البرامج التنموية ثم في الأمن.

الفصل الثاني

التحديات الأمنية للتنمية في أفريقيا

تمهيد:

تعد ظاهرة اللأمن من أكبر المشاكل التي تكبح التطور الاقتصادي والاجتماعي في القارة الإفريقية التي تعاني من العديد من الأزمات والنزاعات السياسية والمسلحة وتفاقم ظاهرة الإرهاب، والظواهر المرتبطة به (الجريمة، المتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات.....)، حيث شهدت العديد من الدول الإفريقية مالا يقل عن إثني عشر أزمة ونزاع مسلح يعود تاريخها إلى عشرات السنين، كالنزاع المسلح الذي أنهك الصومال منذ 1991، والجماعات المتمردة التي يتهدد استقرار السودان.

فانعدام الأمن قد يعيق سيرورة التنمية، ضف إلى ذلك أن الهشاشة الاقتصادية تؤدي إلى فسح المجال لظهور النزاعات والأمن، ولا تعود متطلبات الأمن بإفريقيا، مثل نظيراتها، إلى الدولة التي يتعين عليها حماية سيادتها.

فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أضحت لمسؤولية الحماية درجة كبيرة من الأهمية واكتسبت حماية الأفراد ضرورة بالغة في صميم الجانب الأمني وأضحت مسألة تأمين الدولة وحماية ترابها ومؤسساتها تتماشى وحماية الأفراد والشعوب الذين هو في أمس الحاجة إلى الحماية من الرعب والأمراض والتهديدات الجسدية والسياسية والمعنوية⁽¹⁾. من خلال ما تقدم تبرز تلك العلاقة بين التحديات الأمنية والتنمية في إفريقيا والتي سنسلط عليها الضوء من خلال مبحثين:

المبحث الأول: يتناول التنمية في إفريقيا والتهديدات الدولاتية (النزاعات).

المبحث الثاني: يتناول التنمية في إفريقيا والتهديدات المجتمعية (الحركات الإرهابية والجريمة، المخدرات، الهجرة، والأوبئة الدولية).

⁽¹⁾ابوزيد عمار وآيت عميرات مليكة، (إفريقيا عندما يعيق اللأمن مسار التنمية)، مجلة الجيش الوطني الشعبي، عدد 561، أبريل 2010، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ص38.

المبحث الأول: التنمية في إفريقيا والتهديدات الدولاتية

يبدو أن تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية خلال العقد المنصرم أسهمت بدورها في تأكيد نبوءات (روبرت جاكسون) ومن يسيرون على دربه في إطار ما يسمى بالنزعة التشاؤمية "Afro pessimism".

فقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حرب إقليمية كبرى شاركت فيها عشر دول إفريقية وهو ما دعا البعض إلى وصفها: بأنها الحرب العالمية الإفريقية الأولى، كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال وحتى ليبيا حروب وصراعات أخرى تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى، ولا شك أن هذه الصراعات الإفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسسات الدولة، إضافة إلى شيوع العنف والفساد في هذه المجتمعات⁽¹⁾.

على صعيد آخر فإن بعض الدول الإفريقية لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة مثل:

رواندا، وبورندي، أوغندا، وتشاد، وجيبوتي، والسودان، أضف إلى ذلك فهناك بعض الدول الإفريقية تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة وهو ما يعرقل جمود التنمية المحلية لهذه الدول خاصة والتنمية في القارة الإفريقية عامة⁽²⁾.

المطلب الأول: التنمية والنزعات ما بين الدول في إفريقيا

عندما يكتسب العنف بعدا إقليميا (بين الدول) فإنه يزداد عدد الممثلين واللاعبين وتتعدد مصالح الأطراف المتحاربة ويصبح الحل أكثر تعقيدا وتكون هناك آثار كبيرة ومتعددة على الأمن ورفاهية المواطنين وهو ما حدث ويحدث في إفريقيا.

الصراعات ما بين الدول الإفريقية لها تداعيات إقليمية، فما ينجم عن الصراع من وفيات، وتدمير، وتأخير في أعمال التنمية، له أثر سيء على البلدان المتأثرة بالصراعات،

⁽¹⁾Rebert kaplan, (the coming anarchy), the Atlantic monthly, number non, men tined, may1993, pp110-113.

⁽²⁾المخادمي عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص154.

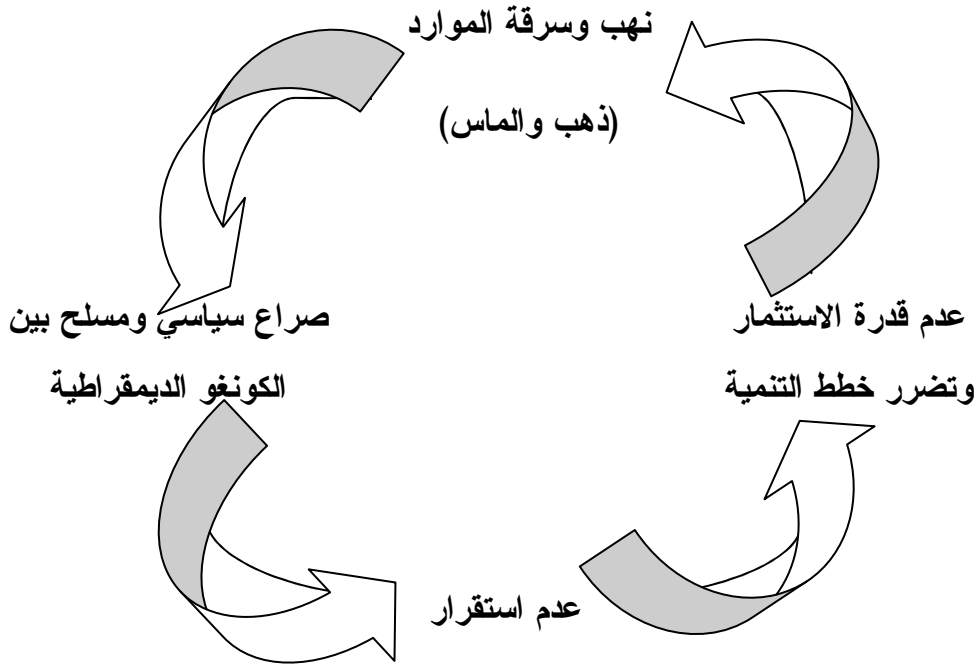
وفي مثال عن ذلك دولة تنزانيا رغم إحرازها تقدما في التنمية فإنها تخسر نحو 0.7% من إجمالي الناتج المحلي كل عام نتيجة لنشوب صراع في أي من البلدان المجاورة لها⁽¹⁾.

في مثال آخر عن حالة الكونغو الديمقراطية وأوغندا حيث أصر الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني على ان تظل قواته موجودة على أرض الكونغو الديمقراطية من أجل القضاء على القواعد العسكرية هناك للمعارضين له وتأمين الحدود مع الكونغو الديمقراطية، فرغم الأسباب المعلنة للنظام الأوغندي في تبريره لدعم متمردي الكونغو الديمقراطية والتي تدور في مجملها حول الدفاع عن حقوق الإنسان وتأمين حدود البلاد والقضاء على معارض نظام موسيفيني من أعضاء وتنظيم جيش الرب، فإن العديد من الشواهد تشير إلى تغليب المصلحة وحالة صراع حول الموارد الطبيعية بين النظامين (الكونغولي والأوغندي)، فما دفع بالنظام الأوغندي إلى إيجاد دور في الحرب الكونغولية تتمثل في البحث والاستيلاء على بعض ثورات الكونغو الديمقراطية. إضافة إلى تورط الجيش الأوغندي ورجال أعمال أوغنديون في سرقة ذهب وماس في الكونغو⁽²⁾.

ما يتضح في هذا المثال هو أن هدف النظام الأوغندي في خوض الصراع ضد النظام الكونغولي يتمثل في نهب الثورات الطبيعية (ذهب وألماس) وهذا يأتي على حساب أحد المقومات الرئيسية للنهوض بالتنمية في دولة الكونغو الديمقراطية.

⁽¹⁾ بوزيد عمار وآيت عميرات مليكة، مرجع سابق، ص 41.

⁽²⁾ عاشور محمد (الألماس يشهد صراعات إفريقيا)، من الموقع الإلكتروني:



شكل رقم (03): العلاقة بين صراع دولتين حول الموارد وتأثيره على التنمية.

المصدر: تصميم الباحث.

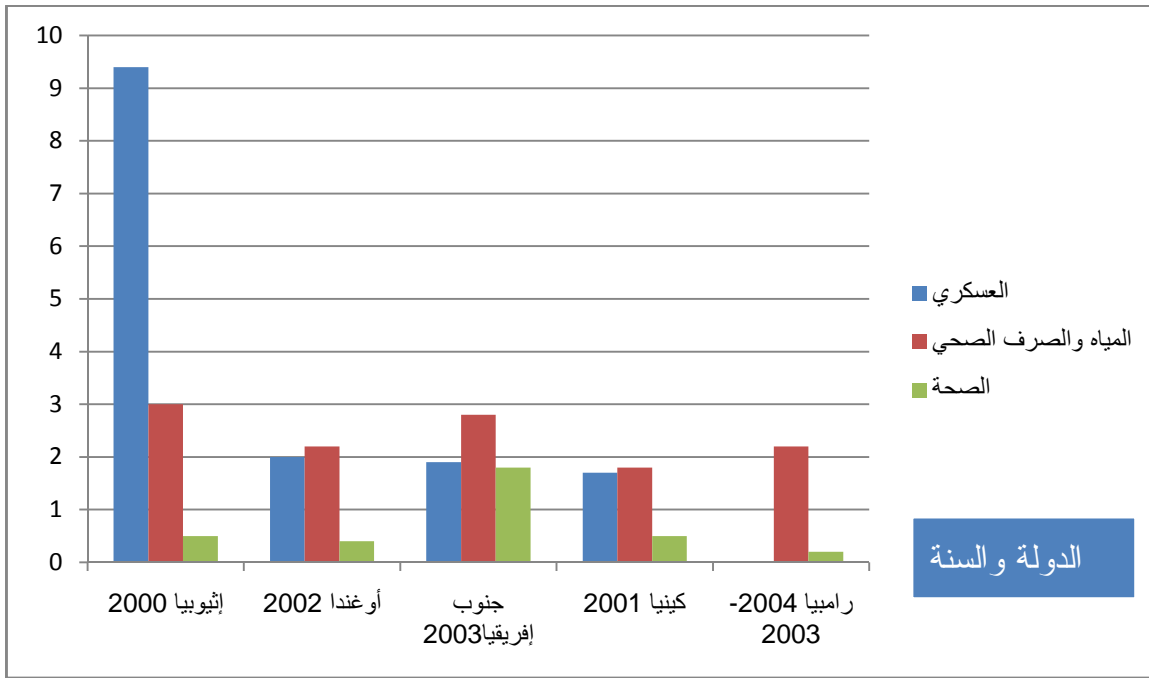
تتنوع الصراعات حسب الغرض محل النزاع، فقد يكون هناك صراع حول منطقة لها أهمية جيواستراتيجية (الشراع الدولي في القرن الإفريقي يرجع سببه إلى الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة)، أو صراعات حدودية (الصراع بين دولتين) على إقليم معين، مثل: الصومال وإثيوبيا، أو الصراعات الإثنية مثل: رواندا وبوروندي، بالإضافة إلى الصراعات والحروب الأهلية والانفصال، مثلما حدث في إثيوبيا بين إريتريا وإثيوبيا حيث دارت الحرب بينهما 30 سنة، حتى استقلال إريتريا في بداية التسعينات (1).

لكن ما يهمنا هنا النتائج المترتبة على تلك الصراعات، والتي تتمثل في تدمير البنية التحتية، وهروب رأس المال للخارج، وإحجام الاستثمارات الأجنبية عن الدخول في تلك المنطقة، ومن ناحية أخرى صارت معظم حكومات دول المنطقة توجه مواردها نحو الإنفاق العسكري، وليس نحو التنمية أو الخدمات الاجتماعية، التي تعاني دول القرن الإفريقي نقصا حادا فيها (الصحة والتعليم)، أو معالجة مشكلات اللاجئين (2).

(1) المخادمي عبد القادر رزيق، مرجع سابق، ص 161.

(2) زيروا جيتاشو، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في إفريقيا، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلام، جامعة أديس أبابا، 2013، ص 12.

الشكل (04): نسبة الإنفاق العسكري من G D P لدى بعض الحكومات الإفريقية



Source: UNATEDNATION, human development, report, 2005, p94.

ما يلاحظ في الشكل السابق ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري على حساب التنمية وذلك بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي، خصوصا في دولة إثيوبيا (حوالي أكثر من 90% عام 2000م)، بالإضافة على انحسار رؤوس الأموال والدمار الذي لحق بالبنى التحتية وأصول سبل العيش زادت النفقات العسكرية ونفقات إعادة التأهيل والتصليح.

حسب تقرير التنمية الإفريقية لعام 2008م فإن الصراعات ما بين الدول إضافة إلى تلك الصراعات الأهلية التي تم تسجيلها في إفريقيا بين عامي 1960 و 2005م، تسببت في خسارة بشرية بلغت حوالي 1.6 مليون حالة وفاة والتي شكلت ما نسبته حوالي 24% من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن تلك الصراعات.

نفس التقرير يشير إلى أنه في فترة الثمانينات وبداية التسعينات أشارت التقديرات إلى أن 35 بلدا إفريقيا كان في حالة حرب أو مشارك في النزاعات المسلحة والتي أثرت بشكل

مباشر أو غير مباشر على أكثر من 550 مليون شخص غالبية الضحايا منهم من الشباب كونهم الفئة الأكثر مشاركة⁽¹⁾.

والجدول التالي يبين لنا تكاليف الصراعات في بعض البلدان الإفريقية التي تم اختيارها:

النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	عدد سنوات الصراع	سنوات الصراع	البلد	نسبة خسارة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولارات)	نسبة الخسارة % من الناتج المحلي الإجمالي
1.1- %	13	1993م-2005م	بوروندي	5.7	37%
2.8 %	12	1996م-2001م	رواندا	8.4	32%
0.10 %	10	1996م-2005م	جمهورية الكونغو الديمقراطية	18	29%
3.8- %	3	1998م-2000م	إريتريا	0.28	11%

المصدر: نيباد، تقرير التنمية الإفريقية، التكاليف الاجتماعية للصراعات الدولية في

إفريقيا، 2008، ص54.

في نفس السياق أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من 20% من سكان شبه الصحراء الإفريقية تأثر بالحرب الأهلية وما بين الدول من شكل مباشر خلال التسعينات وتقدر الخسائر في الإنتاج الزراعي - بسبب العنف المسلح- في إفريقيا بـ 25 مليار دولار في الأعوام 1970-1997، كما أدى على تقليل الدخل الناتج من السياحة

⁽¹⁾ زيروا جيتاشو، مرجع سابق، ص14.

بنسبة 50% في العديد من البلدان الإفريقية في أواخر التسعينات وحرمانهم من النقد الأجنبي (1).

ما يمكن قوله أن إفريقيا تعاني بشكل كبير من الصراعات والعنف المسلح ويكلف النزاع المسلح سواء بين الجيوش النظامية أو جماعات التمرد، إفريقيا حوالي 18 مليار دولار سنويا وبالتالي يمثل ذلك عائقا خطيرا للتنمية في إفريقيا، وبالمقارنة مع الدول التي تنعم بالسلام، فإن ما نسبته 50% من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات، إضافة إلى معاناة 15% من الناس من سوء التغذية وانخفاض متوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات، ونسبة الأمية تقدر بـ 20% بين فئة الكبار (2).

ثم إن هذه المشكلة (الصراعات ما بين الدول) هي السبب في مشكلة التخلف الاقتصادي في الدول الإفريقية، ذلك أن ما أفرزته تلك الصراعات من عدم استقرار سياسي قد أدى إلى تبيد الموارد الاقتصادية المحدودة للدول الإفريقية في سعيها لشراء الأسلحة وفي تدمير البنية التحتية، واستنزاف القوى البشرية وهجرة العقول، وأحيانا أدت الصراعات إلى تغليب اعتبارات الجدوى الاجتماعية على اعتبارات الجدوى الاقتصادية (3).

(1) زروا جيتاشو، مرجع سابق، ص 16.

(2) Gary Moser and toshihiro ichida, (economic growth and poverty reduction in sub- Saharan Africa), IMF working paper, august 2001, p7.

(3) عاشور محمد، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، مصر، 2005، ص 58.

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وتأثيرها على التنمية في إفريقيا

تمثل الصراعات والحروب أبرز أشكال التفاعلات الإفريقية – الإفريقية في أعقاب الحرب الباردة، فخلال المدة 1990 إلى 1998 اندلعت في إفريقيا أكثر من ثلاثين حرب، كان معظمها داخليا، وفي العام 1996 وحده، نكبت 14 دولة إفريقية بنزاعات داخلية مسلحة ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية.

وكان لظاهرة الصراعات داخل القارة العديد من الأسباب، أهمها: التنافس على الموارد النادرة، الفقر، وحرمان المواطنين الأفارقة من ممارسة حقوقهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكانت النتيجة أن أصبح 4% من سكان القارة – ما يقرب من 23 مليون نسمة من اللاجئين، والنازحين، وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من الدول الإفريقية مثل: رواندا، الصومال، ليبيا، وأنجولا⁽¹⁾.

قد تتنوع تداعيات وآثار النزاعات الداخلية (الإثنية) من سياسية واقتصادية واجتماعية وبشرية على أوضاع التنمية في الدول الإفريقية، خاصة إذا علمنا أن معظم الجماعات المسلحة تعتمد على حصيد بيع الموارد والثروات الموجودة في الدولة محل الصراع، مثل: الماس والذهب، وذلك لتوفير الأسلحة وتجنيد العناصر القتالية.

1/ تداعياتها في الجانب السياسي (على التنمية السياسية):

يشكل إهيار الدولة النتيجة الأكثر خطورة للصراعات الإثنية خاصة في إفريقيا حيث حداثة نشأة الدولة الإفريقية، والإخفاق في بناء الأمة، ومن ثمة تناقص الشعور بالانتماء للوطن، وتعاظم الانتماءات الإثنية والقبلية والإقليمية.

فقد تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية. وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب، وتعد ليبيا عقب اغتيال "صمويل دو" عام 1989 والصومال

⁽¹⁾Thelma aware, « progress against poverty in Africa », united nations development program, new york, USA, 1998, p27.

عقب الإطاحة بـ "سياد بري" عام 1991، الحالتين الأكثر تمثيلا على الانهيار الشامل للدولة.

أما في حالة الإنهيار الجزئي للدولة فتحدث عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية ويترهل جهازها الإداري، مما يؤدي إلى عدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة، وضعف فاعلية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة من تعليم وصحة، مما يغري جماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحا في معظم الصراعات الإثنية الإفريقية، كما هو الحال في إثيوبيا في عهد "هيلا سيلاسي" و "مانجستو هايلي ميريام"، وكذا حالة أوغندا في الوقت الراهن، حيث تسيطر جماعة "جيش الرب للمقاومة" على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها⁽¹⁾.

هناك أيضا إفرار آخر أو انعكاس من النزاعات الداخلية على التنمية السياسية في إفريقيا والمرتبطة بنمط العنف السياسي والتحول الديمقراطي، فقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية، ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى.

فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية.

يمكن أن تشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عليات التحول الديمقراطي تحقيق الاستقرار السياسي، بل إنها تسبب في ازدياد حدة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي ومن ذلك حالات: كوت ديفوار، أنجولا، وبوروندي⁽²⁾.

⁽¹⁾ شبانة أيمن السيد، (الصراعات الإثنية في إفريقيا)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 6، سبتمبر 2010، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص 98.

⁽²⁾ حسن حمدي عبد الرحمن، (الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، أكتوبر 2004، - (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص 49.

2/ تداعيات الصراعات الداخلية (الإثنية) على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تؤدي الصراعات والحروب الإثنية إلى نشوء ما يعرف بـ: "اقتصاديات الحرب"*، وتسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المناوبة بتلك الصراعات، وخصوصا مع تزايد الإنفاق العسكري في الدول محل الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور، لعل أهمها: تدمير البنى الأساسية، ونهب الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، لاسيما الخدمات التعليمية والصحية... الخ.

ففيما يتعلق بالبنى التحتية الأساسية: أدت الحرب الأهلية في كل من أنجولا وليبيريا ورواندا وبورندي والكونغو الديمقراطية وسيراليون إلى تدمير معظم عناصر البنية التحتية الأساسية، وخاصة الجسور والطرق الرئيسية⁽¹⁾.

بالنسبة لثروات الدول الإفريقية فقد أتت عليها تلك الصراعات، ففي الكونغو الديمقراطية تعاني البلاد منذ عام 1992م حتى الآن عمليات نهب منهجي.

وذلك من قبل جميع الأطراف المنخرطة في الصراع الداخلي فيها، وحتى عندما تم تشكيل لجنة دولية للتحقيق في ذلك الأمر لم تتم محاسبة المتورطين في عمليات النهب بعد ان كشف تقرير اللجنة عن تورط عدد غير قليل من الحكومات الغربية في تلك العمليات.

وفرت الحرب الأهلية في ليبيا المناخ الملائم لنهب البلاد وبخاصة المطاط والماس والأخشاب والحديد، إذ اتجهت أطراف الصراع إلى إقامة هياكل اقتصادية مستقلة، وتأسيس روابط قوية مع الشركات الأجنبية، حيث سيطر "تشارلز تايلور" على الجزء الأكبر من أراضي ليبيريا منذ عام 1990م، وأصبح يتحكم في تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع شركاء آخرين، وقد أسهم ذلك بدور حيوي في توفير التمويل للجبهة الوطنية الليبيرية، كما قام أمراء الحرب الآخرون بإجراءات مماثلة، ولاسيما "جورج بوليا" زعيم "مجلس السلام الليبيري"⁽²⁾.

* اقتصاديات الحرب: "هي هيمنة أمراء الحرب في إفريقيا على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، واستثمار عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثورة وتدبير تكاليف الصراع.

(1) شبانة أيمن السيد، المرجع السابق، ص 106.

(2) المرجع نفسه، ص 101.

فيما يتعلق بتداعيات الصراعات الإثنية على الأوضاع الاجتماعية في إفريقيا، فقد كشفت تقارير عن تدني الأوضاع الاجتماعية في جميع الدول التي تعاني تلك الصراعات، وهناك مؤشرات التي تؤكد على ذلك وأهمها:

تدني مستويات دخول الأفراد والانخفاض الشديد في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، وتدهور الفرد من الغذاء، وتدني مستويات الخدمات العامة.....الخ.

على سبيل المثال: فإن متوسط الحل السنوي للفرد في سيراليون خلال فترة الحرب الأهلية لم يكن يزيد عن 100 دولار، كما كان متوسط نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي خلال سنوات الصراع في كل من الصومال وإثيوبيا وليبيريا: 11% و 28% و 40% على الترتيب، كما انخفض نصيب المواطن من إمدادات الغذاء في تلك الدول ليصل إلى قيم سلبية، وتدهورت قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية كما وكيفا، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم، وتوفير مياه الشرب، والكهرباء والنقل⁽¹⁾.

3/ تداعيات الصراعات الإثنية على حقوق الإنسان والتنمية البشرية:

تشهد الصراعات الإثنية الإفريقية انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود خمسة أشكال أساسية لهذه الانتهاكات هي: الإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وانتهاك الحريات المدنية، وانتهاك الحقوق السياسية، والتمييز الإثني والاجتماعي.

وصلت مستويات العنف في رواندا الناجمة عن الصراعات الإثنية إلى حد الإبادة الجماعية ما بين أبريل و ماي سنة 1994م (قتل ما يزيد عن نصف مليون نسمة من التوتسي واليهود المعتمدين على أيدي المتطرفين الهوتو)، وهو ما حدث في حالات أخرى عديدة، مثل: أنجولا، والصومال، وبوروندي، وليبيريا، والتي أسفر الصراع فيها عن كارثة إنسانية راح ضحيتها 200 ألف نسمة خلال المدة من 1989 إلى 1995م، وهذا كله على حساب التنمية البشرية وحقوق الإنسان⁽²⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص105.

⁽²⁾Thelma awori, op.cit., p32.

كما ينجم عن الصراعات الإثنية أشكال عديدة من الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية المرتبطة بالحفاظ على الكرامة الإنسانية، حيث يتعرض السكان في الدول المنكوبة بمثل هذه الصراعات للتعذيب، والاعتقال التعسفي، والنفي، والحرمان من المحاكمة العلنية العادلة... الخ، كما تسهم تلك الصراعات في تنامي الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية، ومن ذلك تقييد الحق في التعبير، والمشاركة السياسية والتنظيم والانتقال وممارسة الشعائر الدينية⁽¹⁾.

تؤدي الصراعات الإثنية من جهة أخرى إلى تهجير السكان بشكل قسري هرباً من تداعيات القتال، حيث يقيم هؤلاء المهجرون عادة معسكرات للاجئين خارج البلاد، أو معسكرات للنازحين، داخل بلادهم، ففي حالة ليبيا أدت الحرب الأهلية إلى تشرد حوالي 1.4 مليون شخص داخل البلاد ولجوء أكثر من 800 ألف إلى غينيا وساحل العاج، وسيراليون ونيجيريا، ومن ثم كانت ليبيريا تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا من حيث اللاجئين إلى العدد الإجمالي للسكان والتي بلغت 25.8%، في حين كانت رواندا صاحبة المرتبة الأولى بنسبة 28.4%⁽²⁾.

كما تخلف الأوضاع الأمنية المتردية (النزاعات الإثنية) مشكلات أمنية خطيرة، أهمها: مشكلة إعادة توطين اللاجئين، ويصل عددهم إلى 10 ملايين لاجئ بواقع نصف اللاجئين في العالم، والمتشردين والنازحين، ويقدر عددهم بحوالي 15 مليون إفريقي من بين 25 مليون على مستوى العالم. وفي مثال عن ذلك فقد التمس اللاجئون من ليبيريا وتوغو ملاذاً في دولة غانا لفترات ممتدة، ما أجهد قدرة هذه الدولة على تقديم الخدمات وأثار توترات مع السكان المحليين⁽³⁾.

في مثال عن تلك النزاعات الداخلية المدولة نجد حالة الكونغو الديمقراطية التي تقدر ثوراتها بنحو 58 مليار دولار، فالصراع يدور بين النظام الحكومي بزعامة "الوران كابيلا"

(1) حسن حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 51.

(2) شبانة أيمن السيد، مرجع سابق، ص 104.

(3) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 66.

من ناحية، ومعارضيه من قبائل التوتسي من ناحية أخرى، وهو الصراع الذي شهد تورط عدة دول إفريقية، والتأمل في جوهر الصراع نلاحظ أن الأطراف الأساسية فيه هم رئيس الكونغو و "روبرت موسيفيني" رئيس أوغندا" و "روبرت موجابي" رئيس زيمبابوي. وهؤلاء الرؤساء تجمعهم صفات المحسوبية والفساد وإقامة التنمية الجهوية على حساب التنمية الوطنية المحلية، وما يؤكد ذلك هو سعي كل طرف للحصول على أكبر مكاسب من الصراع والاستفادة من ظروف الحرب لعقد صفقات بشروط مسبقة على حساب الاستثمارات الأجنبية (1).

ضف إلى ذلك أن النزاعات الداخلية المدولة قد تخلق نوع من "الجيرة السيئة" والتي تؤثر بدورها على الآفاق الاقتصادية، فتشير التقديرات إلى أن البلدان الإفريقية المتأثرة بنوع هذه النزاعات تفقد 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي من جراء انخراط كل جار في حرب أهلية (2).

لقد أدت ظاهرة الصراعات في القارة الإفريقية إلى تفاقم التهديدات المجتمعية مثل: زيادة الفقر، سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من 12 دولة إفريقية جنوب الصحراء، وكانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تأثراً بهذه الظاهرة، حيث قدرت منظم اليونيسيف نسبة القتلى بما يفوق 60% من ضحايا الصراعات، وهو ما يهدد جهود التنمية في القارة الإفريقية على المستوى القريب والبعيد على حد سواء (3).

المطلب الثالث: خصخصة قطاع الأمن في الدول الإفريقية

مع اندلاع الصراع الإثنية وتفاقم نتائجها تزايد استخدام العديد من الدول الإفريقية لشركات الأمن الخاصة، بهدف توفير الأمن وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها، وقد وصل الأمر أحياناً إلى حد الاعتماد الكلي على الخدمات الأمنية التي توفرها تلك الشركات، مما أدى إلى تحول القارة الإفريقية إلى سوق واسعة مفتوحة أمام شركات الأمن

(1) عاشور محمد، الموقع الإلكتروني السابق.

(2) البنك الدولي، مرجع سابق، ص 74.

(3) ثابت هالة جمال، (الفقر في إفريقيا: خصوصيته وإستراتيجية اختزاله)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 2، سبتمبر

2005، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص 96.

الخاصة التي تجند المرتزقة من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأستراليا⁽¹⁾.

من أهم الشركات واسعة النشاط في هذا المجال: شركة "Sand line" البريطانية، والنتائج الحاسمة "Execwtive outcomes" في جنوب إفريقيا، و ICI و " Defense system"، و"جراي سيكي ورتي، ولايف جارد، وتيلي سيرفيس، وهو ايتي ليجون.

تؤدي تلك الشركات كثيرا من الخدمات، أهمها:

توفير المقاتلين، والدعم اللوجستي، وإنشاء معسكرات التدريب وإدارتها، وتقوم بالتدريب على تكتيكات الفرق الخاصة، ومواجهة حروب العصابات، والتمردات المسلحة، وضبط الأمن، والحراسة والتأمين للمطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الاتصالات ومقار البنوك والشركات الاستثمارية والقوافل والشحنات والمخازن التابعة لوكالات الإغاثة الإنسانية... الخ.

مقابل ذلك تحصل شركات الأمن الخاصة على عوائد مالية كبيرة، أو امتيازات في مجال تجارة المعادن الثمينة، حيث تتولى الشركات بنفسها بناء الطرق ونقل المعادن والإستيراد والتصدير.

ومن أهم الدول التي استخدمت تلك الشركات: سيراليون وليبيريا والكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا وأنجولا وبوتسوانا وموزمبيق ومالاوي وزامبيا والجزائر وكينيا ومدغشقر. على سبيل المثال: تعاقدت حكومة سيراليون مع "شركة النتائج الحاسمة" و "شركة ساند لاين" من أجل توفير الأمن في البلاد وتدريب القوات المسلحة الحكومية في مواجهة متمرد "الجبهة الثورية المتحدة"، كما قامت "شركة ساند لاين" بدور مهم في إعادة الرئيس "أحمد تيجان كباه" من المنفى في فيفري 1998م، لتولي مهام الرئاسة في سيراليون بعد هزيمة الانقلاب العسكري الذي أطاح به.

تولت "شركة ساند لاين" في السودان مهمة حماية خطوط أنابيب نقل البترول السوداني، وقد اعتمدت أوغندا على تلك الشركة نفسها في تقديم خدمات الاستطلاع وجمع لمعلومات في مناطق نشاط "جيش الرب" المتمرد ضد الحكومة، وفي أنجولا تولت "شركة

(1) شبانة أيمن السيد، مرجع سابق، ص 108.

النتائج الحاسمة" مواجهة "حركة يونيت" المتمردة، وحماية حقول النفط والمعادن الانغولية، وتقديم الاستشارات في مجال الدعم اللوجستيكي والتقني (1).

مع ذلك فعندما يتسبب الأمن ويمكن الحفاظ عليه يكون باستطاعة الدول الإفريقية التي تشهد الصراعات، أن تحقق أكبر المكاسب الإنمائية، وقد كان العديد من البلدان التي خرجت من دراسة تلك الصراعات من بين أسرع البلدان تحقيقاً للأهداف ومن أمثلة ذلك نجد:

- أن دولة إثيوبيا زادت نسبة من توفر لديهم مياه صالحة للشرب إلى أكثر من أربعة أمثالها لتصل إلى 66 في المائة من السكان في 2009-2010 مقابل 13 في المائة في عام 1990.

- رفعت دولة موزامبيق نسبة إتمام التعليم الابتدائي إلى ما يزيد على ثلاثة أمثالها لتصل إلى 46 في المائة عام 2007 خلال ثماني سنوات فقط، مقابل 14 في المائة عام 1999.

- خفضت دولة رواندا نسبة تفشي سوء التغذية من 56 في المائة من السكان في عام 1997 إلى 40 في المائة في عام 2005 (2).

ثم إن حدة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية، فثمة مطالب قابلة للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة.

ما يمكن استنتاجه أن الدول التي تعاني حالة مستمرة من الصراعات الداخلية أو حتى الدولة غالب ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور وعجز اقتصادي مستمرة تهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها.

فقد أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تدفق المنح والقروض، وغيرها من المساعدات المالية، كما فقدت العديد من الأنظمة الحاكمة في إفريقيا مشروعيتها، نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من الكوارث القومية وفي مقدمتها الصراعات الأهلية.

(1) شبانة أيمن السيد، مرجع سابق، ص 109.

(2) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2011، مرجع سابق، ص 34.

المبحث الثاني: التنمية في إفريقيا والتهديدات المجتمعية

تشكل التهديدات المجتمعية مثل الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية على جانب الأوبئة وهجرة الكفاءات والأدمغة عبئا على الدول الإفريقية في مسارها نحو إعادة بناء مجتمعاتها واقتصاداتها.

المطلب الأول: الجريمة الدولية، الحركات الإرهابية والتنمية في إفريقيا

عقب 11 سبتمبر 2001، حدثت زيادة هائلة في تغطية الإعلام للإرهاب وفي الوقت نفسه، أخذت تتزايد أيضا تغطية الإعلام للعصابات والتهريب، وقارب مستوى تغطية العصابات والتهريب في الآونة الأخيرة مستوى تغطية الحروب الأهلية في إفريقيا.

يشمل العنف المنظم في إفريقيا والذي يشيع الاضطراب في الحكومة ويقوض التنمية، العنف المحلي الذي يتضمن ميليشيات أو يقع بين جماعات عرقية، والعنف الذي تمارسه العصابات، والعنف المرتبط في الموارد المحلية والعنف المقترن بالتهريب (خاصة تهريب المخدرات)، وهذا العنف يتكرر دوريا غالبا، مع تعرض بلدان كثيرة حاليا لحلقات متكررة من الصراعات الأهلية والعنف الإجرامي⁽¹⁾. وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية، مرجع سابق، ص53.

الدولة	صراع محلي بين الجماعات	العنف واسع النطاق المرتبط بالعصابات	الجريمة المنظمة أو التهريب والعنف المصاحب لذلك	صراعات لها روابط إيديولوجية عبر قومية
مالي	الاقتتال الداخلي بين المتردين، العنف العرقي في مناطق: غاو، كايس وكندال	-	تهريب السلع غير المشروعة عبر الحدود الوطنية أساسا المخدرات والسلاح	القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي
بابوا غينيا الجديدة	صراعات عرقية وقبلية في النجاد (من 2001 حتى الآن)	الجريمة وعنف العصابات في الحضر	تهريب البشر، مصدر ومعبر لتجارة الأخشاب غير المشروعة	-
كينيا	عنف بين الجماعات العرقية والعشائرية (2005-2008)		محور لتهريب المخدرات خاصة الهيروين.	-

المصدر: U.N، مكتب الأمم المتحدة، المخدرات والجريمة: العنف والتنمية في

إفريقيا، 2010، ص73.

ومثلما يبين الجدول ، فإن أنواع كثيرة من العنف روابط مباشرة ببعضها البعض مثلما يتبدى من الأمثلة التالية:

- في بعض البلدان الغنية بالنفط وغيره من المعادن التي يمكن تهريبها بصورة غير مشروعة يزيد احتمال تصاعد عمليات الجريمة والحركات الإرهابية في إفريقيا، حيث يمول المتمرّدون نشاطهم من خلال بيع الموارد التي يمكن نهبها على غرار الألماس في سيراليون والكولتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد كان التهريب غير المشروع مصدر تمويل الجماعات المسلحة في هذه الدول إضافة إلى أنغولا، كما يتم حشد عصابات الجريمة خلال المنازعات السياسية والانتخابات فب بلدان مثل كوت ديفوار، وكينيا⁽¹⁾.

- في مثال آخر عن منطقة غرب إفريقيا حيث توجد علاقة بين تهريب المخدرات وعدم الاستقرار السياسي أو العنف السياسي، وذلك باعتبارها أفقر مناطق العالم وأقلها استقراراً بدليل إدراج ثلاثة عشر بلداً من المنطقة في قائمة الأمم المتحدة "البلدان الأقل نمواً، ففي 2008 عبر ما يقدر بنحو 25 طناً من الكوكايين عبر غرب إفريقيا، وقدرت قيمتها عند العبور بمبلغ مليار دولار عند وصولها لغرب إفريقيا، ويستخدم مهربو المخدرات بعض من الأرباح لرشوة المسؤولين الحكوميين، ومثلما يلاحظه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في "تقييمه لمخاطر الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بالنسبة لغرب إفريقيا"، فإن مسؤولي إنفاذ القانون يمكن أن يقدم لهم أكثر مما يكسبونه طوال حياتهم لمجرد تغاضيهم عن هذا العمل غير الشرعي"، كما أن المنطقة تشهد صعوبة بالغة في خلق مؤسسات قادرة على الصمود واحتواء عمليات شبكات الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا خاصة بعد ارتباطاتها الدولية منذ 2004م. وبذلك توافرت منظمات تهريب المخدرات موارد يمكن أن تقزم موارد الحكومات التي تحاول محاربتها في المنطقة.⁽²⁾

- يتعايش التهريب و العنف في إفريقيا، حيث تؤمن مثلاً الجماعات المسلحة في إفريقيا الوسطى بالتمويل اللازم لها بالتنقيب عن المعادن الثمينة كالذهب و تهريبها، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، يتم تهريب ما يقدر بنحو 40 طن من الذهب سنوياً تبلغ

(1) كوركيس يوسف داوود، الجريمة المنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 68.

(2) البنك الدولي، مرجع سابق، ص 56.

قيمتها 124 مليار دولار، وهذا ما يبين الصلة في التهريب الإجرامي والكشف المسلح في إفريقيا.

- الصراع السياسي التقليدي في غرب إفريقيا (بدأ في ليبيا و امتد إلى سيراليون و كوت ديفوار)، فسح السبيل للجريمة المنظمة بدرجة كبيرة حيث شرعت الفصائل المتحاربة في نهب المواد الموارد الطبيعية ، وتسلفت شبكات تهريب المخدرات إلى المنطقة، وضعف حكم القانون ، وأصبح ما كان كوسيلة لتمويل الحرب نموذج أعمال ناجح لتهريب الألماس، و الأخشاب و الأسلحة و البشر. (1)

فالجريمة العنيفة و انعدام الأمن في بعض البلدان الإفريقية تنجم عنها تكاليف اقتصادية مرتفعة، حيث يقتضي انعدام الأمن ثمن باهض من القطاع الخاص ، من التكاليف المباشرة لن عمال الإجرامية(السرقه، إحراق المباني، وغير ذلك من الأعمال التي توقع ضحايا لها)،والإستثمار في نضم الأمن. وقد توصلت الاستقصاءات القطرية إلى أن هذه التكاليف مثلت 1 إلى 3 في المائة و 8، 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. (2)

كما تشير بعض الدراسات الإفريقية إلى أنه هناك علاقة وطيدة بين التهديدات المجتمعية مثل الفقر و البطالة و الانضمام إلى الحركات المتمردة و ارتكاب الأعمال الإجرامية ، إذ في إحصائيات مقدمة شكل م نسبته 70% من البطالين في ليبيريا و سيراليون جانب مهم من التجارة غير الشرعية للمخدرات و الأسلحة و الأعمال الإجرامية. (3)

تعرف دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة الجريمة للمنطقة(غسيل الأموال، التجارة بالأعضاء البشرية، تهريب الأسلحة، و تهريب السجائر خاصة في منطقة "ديكال" المالية، كما تعرف دول الساحل الإفريقي تنامي تجارة المخدرات إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 4 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب و شمال إفريقيا، كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود

(1) عبد الحميد نسرين، الجريمة المنظمة العبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2006، ص43.

(2) البنك الدولي، مرجع سابق، ص68.

(3) بوريد عمار و ايت عميرات مليكة، مرجع سابق، ص38.

الجزائرية – المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار، وتشكل المخدرات حسب "إمنوال لوكير" نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة و تجارب المخدرات، تهديدا كبيرا لدول الساحل الإفريقي خاصة في الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي.(1)

فيما يخص الحركات الإرهابية في إفريقيا و تأثيرها على مشاريع التنمية، فهي تبرز مع استغلال الإرهاب للأسواق العالمية غير المشروعة، حيث يستطيع المتطرفون تمويل أنشطتهم من خلال التهريب، والتهرب من الضرائب، والاتجار في المخدرات، وعمليات النصب والاحتيال، ومثال ذلك أن القرصنة البحرية كعمل إرهابي تحد من التجارة والنشاط الاقتصادي على المستوى الإقليمي، مثلما يفعل القرصنة الصوماليين في منطقة خليج عدن، حيث يقدر أن القرصنة يترتب عليها تكاليف اقتصادية تتراوح ما بين 5.7 مليار و 11.2 مليار دولار، إذا ما أدرجت فيها مبالغ الفدية والتأمين وتغيير مسار السفن(2).

تكاليف انعدام الأمن على مستوى القارة الإفريقية هي على حد سواء تكاليف سيكولوجية (في القلق من تهديدات العصابات والتهريب والإرهاب)، و عملية جدا من خلال زيادة تكاليف تدابير الأمن، وقد كشف دراسة عن 18 بلدا إفريقيا غربيا من 1971 إلى 2004، أن كل حادث إرهابي إضافي يتم عبر الحدود الوطنية لكل مليون نسمة، يحد من النمو الاقتصادي بنسبة 0.4 نقطة مئوية وكل حادث إرهابي محلي إضافي يحد منه مقدار 0.2 نقطة مئوية، فبعد أن ومر متمردون محطة تصدر تملكها شركة " Royal dutchshell" في دولة النيجر الغنية بالنفط في جويلية 2009، ارتفعت أسعار النفط بمقدار 2.33 للبرميل (3.4 في المائة) في بورصة نيويورك التجارية، وزادت أسعار النفط بمقدار 15 في المائة في الأسابيع الأربعة التالية لبداية الانتفاضة في ليبيا(3).

(1) برفوق محند، (المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري)، مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، مديرية الإعلام و الاتصال و التوجيه، الجزائر، ص 52.

(2) البنك الدولي، مرجع سابق، ص 64.

(3) البنك الدولي، مرجع سابق، ص 67.

البلدان الإفريقية المبتلات بالعنف ذات المؤسسات الضعيفة، معرضة دائما للمعاناة من التهريب، وذلك مع إمكانية استغلال منظمات تهريب المخدرات لضعف تلك المؤسسات والتأسيس لعملياتها الغير مشروعة مع زيادة الأعمال الإجرامية على حساب مشاريع التنمية الاستثمارات.

المطلب الثاني: الهجرة الدولية والتنمية في إفريقيا

ما يهمننا في هذا المطلب هو شرح معاناة إفريقيا بسبب مشكلة هجرة الكفاءات والخبرات المتخصصة (المعرفية والتقنية وغيرها)، فهي تشكل تهديدا لعملية التنمية الشاملة في القارة الإفريقية، ما يجعلها أمام مخاطر كبيرة لصعوبة تعويض تلك الكفاءات أو سد نقصها، بجانب كونها فقداننا لما بذلته في إعدادها من جهود وإمكانات وأموال. وبالتالي سنعرض أهم أسباب الهجرة الدولية للكفاءات في إفريقيا ثم الآثار السلبية لتلك الهجرة على التنمية.

أولاً: أهم أسباب الهجرة الدولية للكفاءات في إفريقيا

تكمن أبرز تلك الأسباب في:

- ضعف النمو وتباطؤه في البلدان الإفريقية: فيلاحظ أن كلا من مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية المندرجة في فئة أقل للبلدان نموا قد شهد تباطؤا في عام 2011م، وسجلت المجموعتان نموا بمعدلات متشابهة قاربت 4%⁽¹⁾.
- صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلدان الإفريقية: حيث الأزمات الاقتصادية المتكررة، وقلة الموارد المالية، وتفشي الفقر، وعدم تكافؤ فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة، وتردي الخدمات الأساسية.
- قلة الاهتمام بالبحث العلمي والتدريب والتطوير، وشح الإنفاق والموارد المخصصة لذلك، يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية للعام 2002، إلى أن مجموع استثمار دول القارة الإفريقية في مجال البحث العلمي والتنمية لا يتجاوز 0.5% من مجموع الاستثمار العالمي في هذا المجال، وأن الدول الإفريقية لا يتجاوز إنفاقها على المنشورات

⁽¹⁾العقيد محمد، (إفريقيا والكفاءات المهاجرة)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، جوان 2014م، (د.د.ن)، (د.ب.ن)،

العلمية نسبة 0.8%، إضافة لافتقار الكثير منها إلى مؤسسات معنية بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

- عدم تبني مبادرات الكفاءات العلمية واختراعاتها، وعدم حماية الملكيات الفكرية وبراءات الاختراع، ما أدى إلى إهدار المعارف، وضياع الجهود العلمية.
- الفساد الإداري والمحسوبية في توزيع الفرض المتاحة، وفقدان الأمن الوظيفي، مع ضعف الفرض المتاحة لمشاركة الكفاءات في صناعة القرار، وتوجيه السياسات العامة في مجتمعاتهم.
- عدم الاستقرار السياسي والحروب والصراعات الداخلية.

إذا هذه الأسباب وغيرها دفعت لكفاءات الإفريقية إلى الهروب من مواطنها إلى حيث مواطن الجذب في الدول المتقدمة (دول المهجر)، وأبرز الدول المصدرة للكفاءات في إفريقيا: جنوب إفريقيا، غانا، السودان، نيجيريا، الكونغو، إثيوبيا، بوركينا فاسو، كينيا، أوغندا، الصومال، الرأس الأخضر، وغامبيا⁽¹⁾.

ثانياً: انعكاسات هجرة الكفاءات الإفريقية على التنمية

تشكل خطورة على اقتصاديات بلدانها، وعلى مخططاتها التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبخاصة الخدمات، والتخطيط والبحث العلمي، وتتهدد عملية التنمية الشاملة في القارة، فهناك "38 من 47 بلداً إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقل الخدمات الصحية عن الحد الأدنى القياسي لمنظمة الصحة العالمية، حيث يوجد 20 طبيب فقط لكل 100000 شخص" وذلك حسب إحصائيات المنظمة لسنة 2014م.

- تسبب نقصاً إجمالياً في الكوادر العلمية المؤهلة، والخبرات المتخصصة والنادرة (المعرفية والتقنية)، في البلدان الإفريقية، وقطاعاتها المختلفة.
- فقدت إفريقيا رصيد استثماراتها لسنوات طويلة من الإعداد والتأهيل للكفاءات المهاجرة، حيث تقدر منظمة الهجرة العالمية أن "بعض الدول الإفريقية والعربية تتكلف 100 ألف دولار لإعداد الفرد الواحد من الكفاءات المهاجرة، وقد فقدت إفريقيا أكثر من

(1) راوية توفيق، (هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع)، من الموقع الإلكتروني:

3.2 بليون دولار من الاستثمار على المحترفين الـ 60000 الذين تركوا القارة ما بين 1985 و 2003م⁽¹⁾.

- تحمل أعباء لتعويض نقص الكفاءات المهاجرة، فتقديرات البنك الدولي تفيد بأن مائة ألف وافد من الدول الصناعية يعملون في إفريقيا بتكلفة تبلغ 4 مليارات دولار سنويا، وهو نفس ما أكده وزير التخطيط والتطوير الوطني في كينيا.

- الآثار السيئة على الاقتصاد، لارتفاع الأجور غير المصحوبة بزيادة مماثلة في الإنتاجية، فهذا الارتفاع يسبب التضخم، كما تؤثر عملية الهجرة في تدني سعر صرف العملات الوطنية.

- خطورة تأثيرها في الآجال الناشئة من كفاءات الدول الإفريقية، فمعظمهم يفضلون البقاء في المهجر ولا يعودون إلى بلدانهم، كما تحدث خلط في التوزيع العمري والنوعي للسكان، وقد تؤدي إلى تدمير جزئي للثروة البشرية، الأمر الذي يؤثر في التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية في البلدان الإفريقية.

- إضعاف قوى التنمية في البلدان الإفريقية (الموارد البشرية، والقدرات المؤسسية)، وكفاءة القيادة والإدارة فيها، وضعف أدائها.

- ازدياد اتساع الهوة في مجال العلم والتكنولوجيا بين إفريقيا والقارات الأخرى، وقد انخفض نصيب إفريقيا من الناتج العلمي العالمي، من 0.5% في منتصف 1980 إلى 0.3% في منتصف 1990م.

- تراجع بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي ساعدت في المجتمعات الزراعية خاصة، وتفكك الأسرة، وتغير خريطة العلاقات الاجتماعية، وتراجع دور الأب في عملية التنشئة الاجتماعية⁽²⁾.

- إعادة إنتاج التخلف في العالم الثالث، وإفريقيا خاصة، فالغرب يستقطب الكفاءات التي بإمكانها تطوير مجتمعاتها، لتنتهي النتائج بالإجمال لصالح الاقتصاد الغربي، حيث يقوم الغرب بتوظيف هذه الكفاءات لصالح الاقتصاد والمجهود الحربي والسياسي والثقافي

⁽¹⁾ مشهور إبراهيم أحمد، (هجرة الكفاءات وآثارها السياسية والاقتصادية على الدول النامية)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، جوان 2014م، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص 89.

⁽²⁾ مشهور إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 90.

الغربي، بل ينظر الغرب إلى القلة الذين يعودون إلى أوطانهم على أنهم سفراء لنمط الحياة الغربي في بلدانهم الأصلية.

- حدوث توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المهاجر إليها، وقد برزت قضايا متعددة تتعلق بحقوق الإنسان، والإدماج الاجتماعي والأمن الوطني⁽¹⁾.

يبقى خيار عودة الكفاءات الإفريقية (مطروحا)، تحت ضغوط تيار العولمة الجارف، وحرب الكفاءات، والمواقف المتناقضة للدول الصناعية الكبرى، وتزايد معدلات الفجوة بين تلك الدول والدول الإفريقية، في مجال العلم والتكنولوجيا وآليات سوق العمل العالمية من جانب، ومرهونا من جانب آخر بمآلات أوضاع القارة السياسية والاقتصادية والتنموية بصورة عامة.

المطلب الثالث: الأوبئة الدولية والتنمية في إفريقيا

على الرغم من اتجاه معدلات الوفيات في إفريقيا نحو التناقص، فما زالت هناك عدة أمراض تمثل مشكلات سكانية وتقف عائقا أمام التنمية للدول الإفريقية مثل: الملاريا والبلهارسيا وأمراض ذبابة تسي-تسي والسل والإيدز، ومؤخرا فيروس إيبولا.

غير أن أكثر الأمراض انتشارا هي تلك المرتبطة بسوء التغذية، خصوصا بين الأطفال وترجع في معظمها إلى نقص البروتين الذي يعود إلى ظروف طبيعية أو ظروف اجتماعية واقتصادية⁽²⁾.

فتأثير الوباء والمرض على التنمية البشرية في إفريقيا يكون من خلال تسببه في ارتفاع معدلات الوفيات، ومثال ذلك ارتفاع وفيات الإيدز في القارة الإفريقية عام 2005 نحو 2036 ألف شخص، يمثلون 96.9% من وفيات الإيدز في العالم، وقد تركزت الوفيات في شرق إفريقيا الذي حاز على 49.3% من وفيات الإيدز بالقارة، يليه جنوب إفريقيا بنسبة 19.4%، ثم غرب إفريقيا بنسبة 18.8%، ثم وسط إفريقيا بنسبة 10.7% ويعد إقليم

(1) Ainalem tabeje and brain drain, capacity building in Africa,

<http://www.idre.ca/we/site/dre/date: 13/09/2011>.

(2) علمت موسى فتحي موسى، (سكان إفريقيا..... إلى أين؟)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 9، سبتمبر 2011م، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص 109.

شمال إفريقيا أقلها بنسبة 1.8% فقط، وتعكس هذه النسب معدلات الانتشار الجغرافي لمرض الإيدز والوفيات وغيرها من التداعيات الناجمة عنه (1).

مع تزايد الإصابة بفيروس ضعف المناعة البشرية (للإيدز) الذي يعاني منه أكثر من 36 مليون شخص في العالم، تلتهم في إفريقيا، ومن بين أشد السكان فقرا، يمكن إدراك أن وباء فيروس الإيدز لم يعد مسألة صحية فقط، بل أصبح يهدد جهود التنمية، فخطورة انتشار مرض الإيدز هو في تركيزه في أكثر الفئات نشاطا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهي الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 15 و 45 عاما، أي الفئة التي تعول عليها الدول الإفريقية تولى مهمة إدارة عملية التنمية، الخروج بها من دائرة الفقر.

تبرز قضية العلاقة بين مرض الإيدز والفقر المادي كتهديد مجتمعي في صورة انخفاض الدخل، وهي علاقة مزدوجة فمن ناحية نجد الفقر من أهم أسباب الإصابة بالمرض في إفريقيا، فالفقير يعجز عن دفع تكاليف العلاج وجاهل بأعراض المرض نتيجة عجزه عن دفع تكاليف التعليم، ومن ناحية ثانية فالإصابة بمرض الإيدز تسبب الفقر، وذلك لأن المرض يضرب بالأساس أكثر الفئات مساهمة في النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى عجز عن العمل والإنتاج، وينخفض الدخل نتيجة لانخفاض الإنتاج، كما ان ما يتم إنفاقه على تكاليف العلاج يؤثر على الدخل المحدود مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر (2).

محصلة ما سبق أن معدلات الوفيات بسبب وباء الإيدز في إفريقيا يشهد تباين بين الأقاليم الفرعية للقارة، وتباين على مستوى دول القارة، لكن السمة السائدة هي ارتفاع معدل الوفيات في غالبية دول القارة، وذلك في ظل تفضيل العديد من الدول الإفريقية الإنفاق العسكري وغيره من القطاعات على الإنفاق على القطاع الصحي، فعلى سبيل المثال أنفقت بورندي على القطاع الصحي 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004م مقابل 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي أنفقتها على القطاع العسكري عام 2004م، لذا جاء تصنيف الدول العشرين الأولى في العالم من حيث معدل الوفيات عام 2010 جميعها من قارة إفريقيا (3).

(1) نفس المرجع، ص 111.

(2) سعودي محمد عبد الغني، إفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 92.

(3) عليم موسى فتحي موسى، مرجع سابق، ص 112.

يمكن للأوبئة أن تلحق الضرر بقطاعات حيوية التابعة للنشاط الاقتصادي وبالتالي التأثير في إجمالي الناتج المحلي لدول إفريقيا، فقد تسبب وباء أيبولا في أكبر نسبة انخفاض في المجال السياحي، وهذا ما أشارت إليه إحدى وكالات السفر المتخصصة (Safari Bookings.com)، في مسح أجرته في سبتمبر 2014م، تبين فيه أن (500) من منظمي الرحلات قد عانوا انخفاض في للحجز بنسبة تتراوح بين 20% و 70%، ومنذ ذلك بدأت نسبة الانخفاض في التزايد خصوصا في: بنسوانا وكينيا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، كما توقف العديد من الوكلاء الأمريكيين والأوروبيين عن عرض رحلات إلى إفريقيا، والسبب في ذلك هو انتشار (فيروس إيبولا) في غرب إفريقيا، والذي أدى بحياة ما يزيد عن (5.000) نسمة⁽¹⁾.

إذا كان قطاع السياحة يمثل نحو 10% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي لدول إفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى، ففي عام 2013 زار إفريقيا حوالي 36 مليون نسمة، وقد تزايد هذا المعدل بنسبة 6% سنويا، ولكن تراجع هذه الأرقام بسبب وباء إيبولا سنة 2014 و 2015م الذي أدى إلى خلق مكاتب السفاري وتحول العمال العاطلين بسبب ذلك إلى ارتكاب أعمال غير شرعية مثل الصيد غير القانوني والجائز⁽²⁾.

على المستوى الاقتصادي فقد يشكل وباء إيبولا أزمة اقتصادية وليس طارئة صحية فقط، لأن المرضى لا يستطيعون العمل، والخوف من المرض يدفع الآخرين للبعد عن العمل ومن ثم تعطلت حركات المواصلات والسفر، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى إصدار تقييم في 8 أكتوبر 2014- يقدر فيه الآثار قصيرة المدى لانتشار الإيبولا على اقتصاد: غينيا، وليبيريا، وسيراليون، من حيث نسبة إجمالي الناتج المحلي الضائعة، والتي بلغت 359 مليون دولار، وسيرتفع مؤشر الخسارة ويضبط طبقا لسرعة انتشار إيبولا وبطئه في العالم القادم، وفي ظل تقدير البنك الدولي الأكثر تشاؤما، فإن سيناريو "انتشار

⁽¹⁾السلطاني بسام، العقيد محمد أحمد وآخرون، (الفيروس القاتل... الإيبولا يهدد من القارة السمراء)، مجلة قراءات

إفريقية، العدد 23، مارس 2015، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص124.

⁽²⁾نفس المرجع، ص126.

الإيولا المرتفع" سيصيب اقتصاد ليبيريا في عام 2015م بخسارة تقدر بنحو 12% من إجمالي الناتج المحلي⁽¹⁾.

فالدول الإفريقية لا تستطيع مواجهة خطر الأوبئة وانعكاساتها على واقع التنمية، وذلك في ظل عجز الشعوب الإفريقية عن دفع تكاليف العلاج، وانعدام الوعي الصحي وقلة عدد المستشفيات، وفي ظل كل هذا يصبح الحديث عن التنمية واختزال الفقر والأوبئة الدولية أمر حتمي لا بد من تحقيقه والوصول إليه.

⁽¹⁾السلماني بسام، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثالث

التحديات الأمنية للتنمية في نيجيريا

الفصل الثالث: التحديات الأمنية للتنمية في نيجيريا.

نيجيريا دولة ذات أهمية خاصة في إفريقيا ذلك أنها الدولة الأكبر من حيث عدد السكان، و كذلك فإن مساحتها تصل إلى 923773 كيلومتر مربع - و تمتلك ثروات زراعية و معدنية كبيرة، فضلا عن دورها المهم في الساحة الإفريقية على صعيد القارة بشكل عام، و غرب إفريقيا بشكل خاص، إلا أنها في الوقت نفسه دولة تعرضت و لا تزال لحالة من عدم الاستقرار الأمني و السياسي، منذ استقلالها سنة 1960 عن الاستعمار البريطاني و حتى وقتنا الحالي، و كان لعدم الاستقرار آثار على تحقيق التنمية و تدعيم الوحدة الوطنية لنيجيريا.¹

تواجه نيجيريا البلد الإفريقي الذي يحتوي على أكثر من 100 مليون مسلم العديد من التحديات و الأزمات مثل: الفقر و الفساد و الجريمة و الحروب و النزاعات التي تهدد بتفتيت وحدة البلاد، و في دراستنا لهذا الفصل نستند إلى فرضية أن النزاعات الداخلية ثم الفساد المستشري في البلاد منذ استقلالها أدخلت نيجيريا في سلسلة من الأزمات الأمنية و السياسية و هي عوامل سببت الفشل التنمية للمناطق المهمشة من البلاد و منها هذه المنطقة و كانت سببا في تعطل التنمية بسبب أضرارها بالصناعة النفطية.²

وفقا لما تقدم قمنا بتقسيم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:
 المبحث الأول: يحتوي على تلك العلاقة بين التهديدات الدولية للنزاعات في نيجيريا وواقع التنمية في هذه الدولة.
 المبحث الثاني: جاء في صورة التهديدات المجتمعية (الفقر و الفساد) ثم حركة بوكوحرام الإرهابية و التنمية في نيجيريا.

¹ عمار حسين ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ص7.

² غالب عمر، نيجيريا، (ما بين شبغ الحرب الأصلية و تفشي الفساد)، 2013/12/04، من الموقع الإلكتروني:

المبحث الأول: التهديدات الدلواتية(النزاعات) و التنمية في نيجيريا:

تتجلى مظاهر الأزمات في نيجيريا في الاغتيالات السياسية و النزاعات المحلية و الإثنية و اللاتسامح الديني، القرصنة البحرية، و تهريب النفط، و تزوير العملة و التهريب، و انتشار العصابات، و الأسلحة و الميليشيات القبلية في مختلف أرجاء البلاد، و يرجع السبب في ذلك إلى وجود نزاعات مسلحة في الدول المجاورة مثل تشاد و النيجر، و تشابك العلاقات القبلية مع سكان تلك الدول.¹

فهناك الكثير من الصراعات في نيجيريا ، في شاكلة اندلاع المنازعات المسلحة الداخلية، لا سيما بين الحكومة المركزية و جماعات متمردة في نيجيريا، و أخذ ظهورها أشكالاً متعددة، فمرة تبدو في شكل صراع إقليمي، و أخرى في شكل صراع إثني، و ثالثة في شكل صراع ديني.²

المطلب الأول: النزاعات الداخلية و التنمية في نيجيريا:

عند ذكر النزاعات الداخلية في نيجيريا. يجب الإشارة إلى النزاع المسلح بن قبائل الهوسا و اليوروبا و الإيبو، و الذي أدى إلى قيام حركة انفصالية في مناطق الإيبو و التي ينتمي أفرادها إلى المسيحية في إقليم بيافرا خلال سنوات 1967 و 1971، علما أن "إقليم بيافرا" هو من أكثر المناطق ثراء في نيجيريا بالنفط، و راح ضحية ذلك النزاع أكثر من 1 مليون شخص في إشارة إلى الأثر السلبي الذي خلفه ذلك النزاع على التنمية البشرية من خلال كثرة الضحايا، و كذلك الصراعات ففي دلنا النيجر و التي مازالت مستمرة بين الجماعات المحلية التي تعاني التهميش من جانب و الحكومة النيجيرية من جانب آخر.³

1-تجد الصراع بين المسلمين و المسيحيين في نيجيريا، حيث تذهب الكثير من التقارير الصحفية إلى تصوير الصراع الإثني في نيجيريا على أنه صراع بين المسلمين و المسيحيين، و أن هاتان الجماعتين الرئيسيتين تتقاسمان المشهد السياسي

¹Efevrhobo Davis and Mgbonye Bivoke Charles , The concept of security operation in Nigeria, Nigeria defense academy annual conference .delta state, nigeria,2012,pp4-13.

²الندواوي مهند عبد الواحد، (مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا: بوكو حرام نموذجاً)، مجلة الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 1، جانفي 2015، الجزائر، ص35.

³نفس المرجع ، ص 37.

النيجيري منذ عقود، و تتنافس على السلطة و الثروة و السيطرة، و في يتداخل البعد الأمني مع البعد التنموي في تفسير هذا الصراع و ذلك من خلال:

أ- أن الكثير من السياسيين في نيجيريا يلجؤون إلى تسليح الجماعات المتطرفة ، و تزويدها بالمال من أجل أهداف سياسية لا علاقة لها بالدين، و ذلك حسب ما أعده "محمد سعد أبو بكر" سلطان سكوتو في حوار مع قناة سي أن أن CNN الأمريكية سنة 2012. ¹

ب- اتجاه ثاني يرى في أعمال العنف التي تعيشها نيجيريا هي أعمال شعب أكثر منها صراع ديني مسيحي إسلامي، و كثيرا ما تأخذ أعمال العنف شكل مطالب اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أنه من يعتبرون الصراع ديني هم يتسترون عن حالة الفقر و سوء المعيشة و تفشي الفساد في نيجيريا.

ج- اتجاه ثالث يفسر الصراع بين المسلمين و المسيحيين في نيجيريا خاصة بعد أحداث العنف في "ولاية جوس" مطلع مارس 2010 ، على أنه صراع على الكلاً و المراعي و الأراضي الفلاحية و مصادر المياه بين قبيلة البروم المسيحية ضد المزارعين من قبيلة الفولا في المسلمة ، إضافة إلى اعتباره صراع سياسي تقف وراءه مجموعة من السياسيين الفاسدين في منطقة "جوس" من أجل مصالحهم ².
فرغم تنصيب العديد من اللجان المشتركة و تنظيم الكثير من اللقاءات بين الزعماء و يفشل خطط و البرامج التنموية مثل: فساد الطبقة السياسية و أجهزة الدولة، و غياب الشفافية، و تفشي ظاهرة تسييس الدين و تفشي الأمية بين غالبية أفراد الشعب النيجيري. ³

2- البعد الأمني السياسي في تفسير واقع النزاعات الداخلية بنيجيريا و علاقته بالتنمية يأخذ مثلا شكل تقاسم عائدات النفط ، حيث تحتل نيجيريا المرتبة السادسة من بين مصدري البترول على المستوى العالمي و العاشرة من حيث الاحتياطي المؤكد من البترول و السابعة من حيث الغاز تقديرات 2012، و عليه فإن معظم النيجيريين و في مقدمتها الجماعات المتمردة و المتصارعة ترى في التنافس السياسي على أنه

¹ أبو بكر محمد سعد، (العنف في نيجيريا تحركه دواع سياسية) ، 10/05/2012/ من الموقع الإلكتروني:

<http://www.cnnarabic.com>

² زكزي إبراهيم، (صراعات في نيجيريا صراعات سياسية و ليست دينية)، 13/04/2012، من الموقع

الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/detail.aspx?id.>

³ عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص 17.

تتنافس من أجل الاستفادة من ريع البترول، و تقاسم عائداته، إلا أن المشكلة تكمن في كون البترول يستخرج من ولايات محددة لم تنتهي عن المطالبة بحقها من إيراداته، بل وصل بها الأمر إلى استعمال العنف و التهديد بالانفصال ، فيما ذهبت ولايات أخرى مثل ولاية غيموا و أنبرا (imao et anambra) إلى خفض استفادة الحكومة الفدرالية من عائدات النفط المستخرج من أراضيها من 14% إلى 03% سنة 2012 بحجة عجزها على دفع رواتب موظفيها.¹

دائما في تفسير النزاعات الداخلية و الصراعات بنيجيريا من خلال البعد الأمني و السياسي يتضح إهمال برامج التنمية و الاستثمارات ويأتي ذلك على حساب تزايد الصراعات الشخصية على النفوذ و السلطة، فخلال العشرين سنة الماضية و أثناء الحكم العسكري تم تهميش المؤسسات الدستورية لنيجيريا لمصالح المؤسسات التقليدية، و هذا ما جعل كل عملية تعاقب على الحكم محطة للصراع بين النخب السياسية و الزعامات التقليدية، و أصبحت المواعيد الانتخابية مواعيد للعنف و القتل، و تفجر الصراعات بين المترشحين للمناصب السياسية، لما ذلك من امتيازات اقتصادية.²

تنعكس الصراعات السياسية الناتجة من التنافس بين القوى السياسية في حالة نيجيريا سلب على القواعد الشعبية لتلك القوى ، لعدم معرفتها بأبجديات الثقافة السياسية و العمل النضالي السياسي السلمي، و تعتمد تجييش تلك الجماهير لصالح النخب السياسية و رجال السياسة الفاسدين، الذين يجتهدون في الزج بكل مكونات الهوية الإثنية في الصراعات ، من أجل تحقيق غايتهم ، متجاهلين نتائج الصراعات و يساهمون في تفاقمها على المستقبل السياسي للبلاد، انعكاساتها على الاقتصاد و الأمن.³

ترتبط الصراعات القبلية المحلية بشكل كبير في نيجيريا بظاهرة التنافس على الموارد و السلطة السياسية، حيث تستعمل الخلافات و النزاعات الإثنية لأغراض شخصية من قبل المتنافسين على المواقع السياسية، حيث يجني رجال السياسة نتائجها فيما تعود على المواطنين بالوبال، و تنش كثيرا من الصراعات القبلية نتيجة

¹Philippe sébille- Lopez,Hydro carbures et Géopolitique 'au Nigéria، géopolia، Sao Paulo,septembre 2013,p18.

²الخضر عبد الباقي محمد، (المواجهات في نيجيريا ، الأسباب و الحلول المقترحة)، مركز الجزيرة للدراسات
2012/02/13، على الموقع [http ;aljazeera.net](http://aljazeera.net).

³عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص11.

السياسات الحكومية الغير مقنعة للجماهير خاصة في جانها التتموي و الاقتصادي و الاجتماعي، و مثال على ذلك ما وقع بين الإيبو و الهوسا في ولاية كَانُو "Kano" سنة 2013، سبب الوعود الحكومية بتجنيس مستوى الخدمات بين القبيلتين ما أدى إلى زيادة حدة التوتر بين الإيبو و الهوس ¹.

3- البعد الأمني الاقتصادي في تفسير الصراعات الداخلية بنيجيريا و علاقة ذلك بالتنمية يأخذ شكل الصراع على الموارد حيث يشكل البترول عصب الحياة الاقتصادية إلى جانب الزراعة في نيجيريا، وقد شكل هذان الموردان محور صراع حولهما ، و تسبب في كثير في العنف، حيث أصبح الصراع بين الفلاحين و الرعاة مشكلة يؤرق المسؤولين في نيجيريا، حول تقاسم المساحات الرعوية و الزراعية، خاصة في ظل استغلال رعاة من الدول المجاورة (تشاد و النيجر و الكامبيرون) للمناطق الحدودية النيجيرية لرعي المواشي تحت تهديد السلاح نظرا لانتشار الجماعات المسلحة و المرتزقة ².

تبرز العلاقة بين العامل الاقتصادي الأمني و الصراعات الداخلية في نيجيريا بسبب التنمية من خلال ما يسمى "بالتنمية غير المتوازنة"، حيث توجد الكثير من الولايات في نيجيريا تعاني وضعا تنمويا كارثيا نتيجة تواجد جماعات إثنية تعاني التهميش و سوء المعاملة، نظرا لمشاكلتها للنظام العسكري في نيجيريا أو لعدائها المستمر و صراعها مع صناع القرار في الولايات أو في السلطة الفيدرالية، و ما نتج عنه تباين في مستويات التنمية بين مختلف مناطق البلاد، فمثلا يرى الكثير من أبناء من أبناء المناطق الجنوبية الغنية بالنفط أن الجنرال Sani abacha، قام بتعبيد الطرق و إنشاء الجسور البنى في مناطق الشمال أكثر مما فعل في مناطق الجنوب التي تأتي منها تلك الإعتمادات ³.

دور العامل الاقتصادي في تأجيج حدة التوترات والصراعات الإثنية في نيجيريا قد يظهر من خلال التنافس الاقتصادي، خاصة في ظل استمرار غياب إطار قانوني منظم للسوق و النشاطات التجارية، حيث يتحول التنافس بين المنتجين و التجار و

¹ babatomiwa Moses Owojaiye , (Factors Responsible for Muslim-Christian un resté Im Nigéria),availableat:"<http://pente costal mouvement.wordpress.com>,visite 11 /May/ 2014.

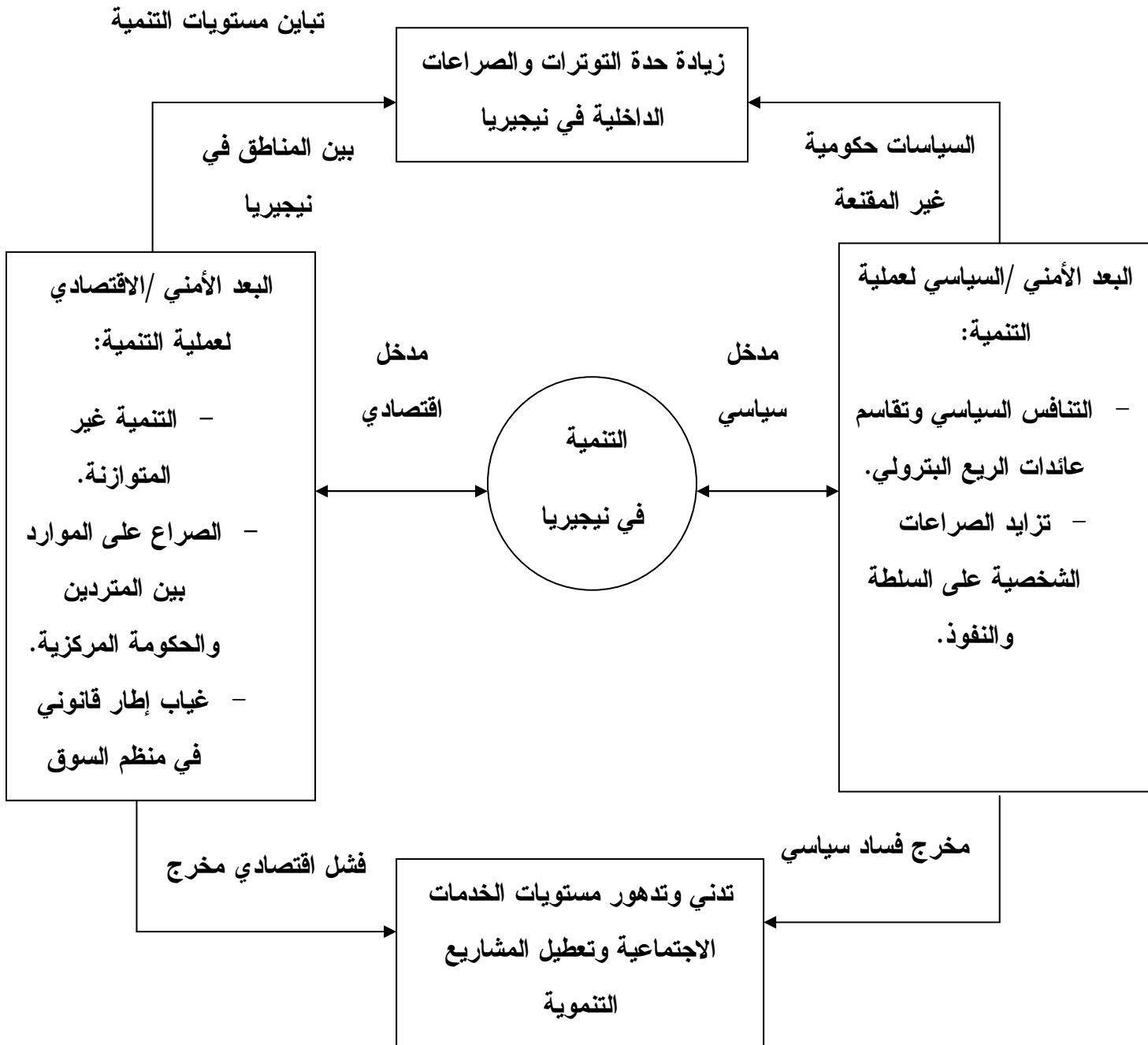
²الخضر عبد الباقي محمد، مرجع سابق.

³ Philippe sebillé-Lopez,op.cit., p 21.

كبار رجال الأعمال إلى مظهر من مظاهر العنف الإثني، و مثال ذلك ما حصل بين امرأة من قبيلة الهوس و آخر من قبيلة الإيجيو في السوق، حول سعر البصل والقماش و الذي أدى إلى شجار عنيف أقحم فيه كثير من الهوس و من الإيجيو سنة 2012.¹

2غالب عمر، مرجع سابق .

و الشكل الموالي يوضح علاقة النزاعات الداخلية بالتنمية في نيجيريا.



الشكل (05..): علاقة النزاعات الداخلية بالتنمية في نيجيريا.
المصدر: تصميم الباحث.

4/انعكاسات النزاعات الداخلية على واقع الأمن و التنمية في نيجيريا يتضح جليا من خلال انتشار السلاح الخفيف و التجارة غير شرعية به، حيث أدى تدخل الجيش النيجيري انتشاره في مناطق غرب إفريقيا لمساعدة تلك الدول على ضبط الأمن من أجل إيجاد بيئته مناسبة للاستثمارات في المنطقة، أدى إلى وقوع الأسلحة الخفيفة بين أيدي الجماعات المتمردة و أمراء الحرب، و خاصته في تشاد و دارفور بالسودان و النيجر، و ذلك بالشواطئ مع زعماء محليين داخل البلاد، كما أدى خفض تعداد القوات المسلحة النيجيرية إلى 85000 جندي بداية سنة 2012 إلى عدم قدرتها على السيطرة على كل أرجاء البلاد.¹

يتضح من خلال حالة نيجيريا ، أن فساد قوات الأمن مرتبطا إلى حد بعيد بمسألة جوهرية في التنمية تتمثل أساسا في تدني المستوى المعيشي لأفراد تلك القوات ، و تأثير الفساد السياسي على قاداتها، حيث أصبحت مسألة فساد قوات الأمن في نيجيريا التي تسهر على تطبيق القوانين حفظ الأمن و النظام و من ثمة الحفاظ على متطلبات و مشاريع التنمية، متسببة في العنف، و مساهمة في تفاقم النزاعات على حساب التنمية.²

تنتشر الجماعات المسلحة في نيجيريا و تقوم بتطبيق القانون وفق ما تراه مناسبا لحقوقها في التنمية و الخدمات المهضومة أو المعتدى عليها، حيث تسعى بعض الجماعات السياسية إلى تسهيل عمل هذه الجماعات المتمردة بهدف الضغط على الحكومة المركزية أو حكومة ولايات "أبا" و "أو ينتشا" (Aba, Onitsha) سنة 2013 حتى قامت بوقفات احتجاجية ضد الحكومة المركزية تطالبها بتحسين و ترقية مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، كما تشير بعض الدراسات إلى أن حضور تلك الجماعات يأتي كرد لفعل على انتشار الجريمة و سببا في نفس الوقت لانتشارها.³

كما يتضح انعكاس النزاعات الداخلية على الأمن و التنمية في نيجيريا من خلال عدم جدوى و فاعلية للإجراءات العسكرية غير المدروسة ما أدى إلى زعزعة الأمن و زيادة حدة التوترات، و يرجع ذلك إلى أن كل تدخلات الجيش في إخماد التوترات و بؤر الصراعات، تتم دون آفاق حل سياسي أو اقتصادي و دليل ذلك وجود المرتزقة

1شايب بشير، مستقبل الدولة الفيدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا، مذكرة ماجستير

العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2011، ص99.

2النداوي مهند عبد الواحد، مريم سابق، ص38.

3 شايب بشير، مرجع سابق، ص101.

الأجانب حيث يشكل الكامبيرون و التشاديون العدد الأكبر من بين المرتزقة المتواجدين في ولاية (taraba) لدعم ميليشيات (mambilla) و هو ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في ولايات بلاتو وكادونا حيث توقفت العديد من مشاريع التنمية فيما يخص البنى التحتية و بناء المستشفيات سنوات 2011 و 2012 و 2013م و خلق بدوره جوا من الأرض أدى إلى تسليح مجموعات إثنية محلية كرد فعل على تواجد المرتزقة المتسببة في تعطيل تلك المشاريع التنموية.¹

المطلب الثاني: صراع الموارد و التنمية في دلتا النيجر:

تقع دلتا النيجر في جنوب شرق نيجيريا، و يحدها المحيط الأطلنطي من الجنوب، و جمهورية الكامبيرون من الشرق، و باقي أجزاء نيجيريا من الشمال و الغرب، و تبلغ مساحتها نحو 70 ألف كم²، و تضم تسع ولايات ضمن الولايات الست و الثلاثين التي يتكون منها الإتحاد النيجيري.²

طبقا لتقديرات عام 2005، بلغ سكان دلتا النيجر نحو 29 مليون نسمة، و من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى أكثر من 40 مليون نسمة سنة 2015، و يتسم سكان الدلتا بتعدد الجماعات الإثنية و اللغوية و غيرها شأنهم في ذلك شأن باقي سكان نيجيريا، و يعد الإيجيو أكبر هذه الجماعات، إلى جانبهم تعيش عشرات الجماعات الإثنية الأخرى، كالإيبيببو و الأورهوبو و الإيتسكيري و الإيكويري و الأوجوني و الإيدو، و غيرهم.³

تمتلك نيجيريا احتياطات ضخمة من النفط الخام في أراضي دلتا النيجر و تبلغ هذه الاحتياطات نحو 25 مليون برميل، يمكن أن تصل إلى أكثر من 30 مليون برميل في ظل الاكتشافات البحرية الجديدة في مياه المحيط الأطلنطي قبالة سواحل دلتا النيجر.⁴

¹ شايب بشير، مرجع سابق، ص103.

²قنصوة صبحي، (النفط و السياسة في دلتا النيجر..صراع لا ينتهي)، مجلة قراءات إفريقية، العدد11،

مارس2012،(د،د،ن)،(د،ب،ن)، ص25.

³المرجع نفسه، ص26.

⁴نفس المرجع، ص26.

يأتي معظم إنتاج نيجيريا من النفط الخام أكثر من 90% في حقول و آبار دلتا النيجر، بل إن نحو 75% من الإنتاج النيجيري من النيجري من النفط يأتي من ثلاث ولايات فقط تقع في قلب دلتا النيجر، وهي ولاية الأنهار و الدلتا و بايلسا، كما تتمركز احتياطيات النفط الخام أيضا في دلتا النيجر، و في مياه المحيط قبالة سواحلها ، بالرغم من جهود البحث عن النفط في ولاية باوتشي، وبقرب بحيرة تشاد في شمال نيجيريا.¹

هناك ثلاثة أطراف ذات صلة مباشرة بصناعة النفط في دلتا النيجر و هي: شركات النفط الأجنبية، و الحكومة النيجيرية ، و الجماعات المحلية في دلتا النيجر ، و الطرف- الجماعات المحلية – هو طرف بحكم الاضطرار ، بسبب أن صناعة النفط تتم على أرض هذه الجماعات ، و من ثم لم يمكن لهذا الطرف دور في صناعة النفط في المنطقة ، إلا الاحتجاج على عدم العدل التوزيعي المرتبط بهذه الصناعة.²

أثبتت الخبرة الواقعية وجود ارتباط مصلي بين شركات النفط الأجنبية و الحكومة النيجيرية ، و نتيجة لهذا الارتباط المصلي أصبحت الخطوط الفاصلة بين هذين الطرفين غير واضحة ، و هو ما دفع بعض الجماعات في دلتا النيجر إلى وصفها ب"تحالف الهيمنة" ، ويشمل هذا التحالف عناصر النخبة الحاكمة النيجيرية، و شركات النفط الأجنبية ، و دوائر النقود الغربية ، و بخاصة الأمريكية / من أجل تعزيز المصالح السياسية و الاقتصادية لأطراف هذا التحالف على حساب الجماعات المحلية في دلتا الجزائر.³

لكن العلاقة بين إنتاج النفط في منطقة دلتا النيجر وانعكاساته على أمن وسلامة السكان والتنمية يبرز من خلال:

- تحمل جماعات دلتا النيجر الجزء الأكبر من مغارم جماعة النفط، في مقدمة هذه المغارم تدمير البيئة، و تهديد مصادر معيشة السكان، و معاناتهم الفقر و الحرمان على نطاق واسع، فحتى سنوات 2010 و 2011 و 2012، كانت إمدادات

1 priyes. Torulagha , (The Niger Delta oil and western strategic interests: the need for an Under standing), at :<http://nm.online Nigeria.com/templates/?@+8500 z - 17> visite:13/May/2015.

²قنصوة صبحي، مرجع سابق ، ص 27.

³المرجع نفسه ، ص 29.

الكهرباء متاحة لـ 50% فقط من بيوت دلتا النيجر، وإمدادات المياه النقية لـ 45% فقط من هذه البيوت.

- معاناة سكان المنطقة من الفقر والتخلف، حيث مازال 70% من سكانها يعيشون في مناطق ريفية على الرغم من أن دلتا النيجر تساهم من خلال النفط المستخرج من أراضيها بنحو 80% من الإيرادات الحكومية النيجيرية.¹

- حوادث التسرب النفطي حيث تلحق أضرار كبيرة بالبيئة والسكان في دلتا النيجر، ومن هذه الأضرار: تدمير الغطاء النباتي، وإتلاف الأراضي الصالحة للزراعة، وتلوث مصادر المياه، ولا يقتصر الأمر على تهديد حياة سكان الدلتا بالموت البطيء بسبب التلوث النفطي، حيث تشهد المنطقة من حين لآخر حوادث خطيرة تؤدي إلى مصرع عشرات بل مئات الأشخاص نتيجة انفجار أنابيب النفط في حين تذهب شركات النفط الأجنبية في دلتا النيجر إلى إلقاء اللوم في حوادث التسرب النفطي في المنطقة على أعمال التخريب والعبث بأنابيب نقل النفط.²

يرجع ذلك ضمن عوامل أخرى، إلى الفساد واسع الانتشار بين النخبة النيجيرية المسيطرة، وميل عناصر هذه النخبة نحو استهلاك السلع الترفية المستورة، في حين تمتعت النخبة النيجيرية بالسيارات والمساكن الفخمة، كان سكان دلتا النيجر، يعانون الفقر والحرمان والأمراض.³

العلاقة بين متغير التنمية ومتغير الأمن يبدو واضحاً في حالة دلتا النيجر، حيث أدى عدم العدل التوزيعي والتناقض بين فقر المنطقة وتخلفها من جهة، وتوليد الثروات الضخمة من أراضيها من جهة أخرى، إلى تنامي مشاعر السخط والكرهية بين سكان الدلتا نحو الدولة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية، وظهرت تنظيمات كثيرة في دلتا النيجر للتعبير عن مطالب الجماعات المحلية في الحق في التنمية المتوازنة والضغط من أجل تحقيقها.⁴

فالمتغير الأمني يتمثل في نشوء بعض الحركات والتنظيمات المسلحة في منطقة دلتا النيجر تتبنى العنف المسلح سبيلاً لتحقيق أهدافها ومطالبها من توفير الخدمات

¹النداوي مهند عبد الواحد، مرجع سابق، ص 39.

²قنصوة صبحي، مرجع سابق، ص 30.

³ المرجع نفسه، ص 31.

⁴Priye s.Torulagha,op,cit.

الاجتماعية التعليم والصحة ، ومن أهم هذه الحركات: حركة تحرير دلتا النيجر MEND، وقوات متطوعي شعب دلتا النيجر NDPVF.

شكل ظهور هذه الحركات والتنظيمات المسلحة تطورا كبيرا بالنسبة للصراع من أجل العدل في توزيع مغانم صناعة النفط في دلتا النيجر، حيث أدت العمليات المسلحة التي تقوم بها هذه التنظيمات، وخاصة MEND، إلى تخفيض بل توقف إنتاج النفط في كثير من المرات، كما تدهور الوضع الأمني في منطقة دلتا النيجر، الشيء الذي دفع ببعض الشركات النفطية إلى التفكير بشكل جدي في وقف أعمالها والرحيل عن دلتا النيجر.¹

تقوم بعض التنظيمات المسلحة في المنطقة، إلى جانب أنشطتها المسلحة ضد شركات النفط، بتكرير النفط وبيعه للأهالي بسعر رخيص، معتبرة ذلك جزءا من خدمة ينبغي تقديمها، وتعد قوات متطوعي دلتا النيجر NDVF، من أهم التنظيمات التي تقوم بذلك، حيث ترى أن ما تقوم به عمل شرعي وجزء من الصراع على الموارد، وعلى حد تعبير "دوك وبو أساري" زعيم NDVF عام 2004، فإنه: " ليس هناك خطأ في أن أقوم بأخذ النفط الخام الموجود في أرضنا، وأقوم بتكريره وبيعه لشعبنا ب15 نايرا للتر، أما المهربون الحقيقيون فهم الحكومة النيجيرية".²

عودة القلق إلى السوق النفطي النيجيري بعد عودة حركة تحرير دلتا النيجر MEND إلى شن بعض الهجمات على المنشآت النفطية سنة 2010، و2012، بعدما كانت وافقت على وقف الهجمات والاستفادة من عفو منحه الرئيس المريض لقادتها المحكومين بقضايا تتعلق بهجمات على المنشآت والشركات النفطية في أكتوبر 2009م، ما سمح للدولة التي تعد ثامن منتج للنفط في العالم بزيادة إنتاجها اليومي إلى ما فوق مليوني برميل، بعد انهياره إلى ما دون مليون برميل في اليوم صيف 2012، بسبب عنف الهجمات التي شنتها MEND على المنشآت النفطية.³

¹ قنصوة صبحي، مرجع سابق، ص33.

² المرجع نفسه، ص35.

³Priye s.Torulagha, op, cit.

تأثير المتغير الأمني الحركات والتنظيمات المسلحة على المتغير الآخر وهو التنمية يبدو واضحا، وذلك في مسألة استمرار الاحتجاجات من جانب الجماعات المحلية، وتهديد نشاط الشركات في منطقة دلتا النيجر أجبرها على تقديم بعض التنازلات والاستجابة لمطالب هذه الجماعات والتوصل إلى مذكرات تفاهم مع تلك الجماعات، وإنشاء بعض مشروعات التنمية في الإقليم، بالإضافة إلى تقديم تعويضات للمتضررين من إتلاف أراضيهم وزراعتهم نتيجة التلوث النفطي، كما سعت شركات النفط إلى إنشاء مشروعات لإسالة الغاز الطبيعي، وهو ما يساعد على التقليل من الأضرار البيئية والصحية، والتي عاناها سكان دلتا النيجر.¹

استمرار تأثير تهديدات الحركات المسلحة على مسألة التنمية يتضح أكثر مع الإجراءات التي قامت بها الحكومة النيجيرية، حيث رضخت لبعض مطالب تلك الحركات وقامت بإنشاء هيئات خاصة لتنمية دلتا النيجر، ممثلة في "صندوق تنمية المناطق المنتجة لمعدن النفط" OMPADEC، ثم "مفوضية تنمية دلتا النيجر" NDOC والتي حلت محل الصندوق وتتمتع باختصاصات أوسع وتمويل أكبر بالإضافة إلى مشروعات التنمية المحلية التي قامت بها شركات النفط العاملة في المنطقة.²

لكن على الرغم من هذه التغييرات الإيجابية لتحقيق توزيع عادل لعوائد الثروة النفطية في دلتا النيجر، فإن مردود هذه التغييرات على الحياة اليومية لسكان الدلتا مازال غير ملموس، وذلك نتيجة السياق السياسي السائد في دلتا النيجر وفي نيجيريا كلها، وهو سياق يتسم بحالة من تبعية الدولة النيجيرية أقوى الهيمنة الغربية، وفساد النخبة المسيطرة وعدم كفاءتها على المستوى الاتحادي وفي الولايات، ونتيجة لهذا الفساد تذهب جهود التنمية سدى، إما نتيجة تبديد الموارد العامة في مشروعات لا طائل من ورائها، وإما نتيجة للاستيلاء على هذه الموارد وتحويلها للحسابات الخاصة لعناصر النخبة المسيطرة.³

الصراع مازال مستمرا في دلتا النيجر بين جماعات المنطقة وتنظيماتها من جهة، والحكومة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية من جهة أخرى، حيث تسعى

¹ أمير سعيد، (نيجيريا الخارطة، والبوصلة)، مجلة قراءات إفريقية، العدد5، جويلية2010، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص.ص74-77.

² قنصوة صبحي، مرجع سابق، ص33.

³ قنصوة صبحي، مرجع سابق، ص34.

جماعات الدلتا وتنظيماتها إلى توزيع أكثر عدلا للثروة والسلطة في دلتا النيجر، وعلى مستوى الاتحاد النيجيري كله، ولن يتوقف هذا الصراع دون تحقيق التوزيع العادل للثروة والسلطة، ومن هنا يمكن فهم مطالب جماعات دلتا النيجر، والتي لا تقتصر فقط على التوزيع العادل للثروة ولكن أيضا، وبدرجة لا تقل أهمية، ضرورة التوزيع العادل للسلطة في دلتا النيجر، وفي نيجيريا كلها، والتخلص من نمط سياسات القوة والقمع والاعتماد بدلا من ذلك على نمط من السياسات يقوم على مبدأ أن الحكومات خادمة لا حاكمة، تسعى إلى تحقيق مصالح شعوبها، وليس تحقيق المصالح الأنانية للنخب الحاكمة.¹

فحسب التقارير التي يقدمها البنك الدولي منذ عام 2001م إلى اليوم، فيما يخص الصيغة الفيدرالية لتقاسم الثروة النفطية النيجيرية، فهي تعكس حسب البنك الدولي تباين تقاسم تلك الثروة سواء في فترات الحكم العسكري أو المدني ومن ثم يقول البنك الدولي بأن صيغة 50/50 بين الحكومة المركزية والولايات هي الأنسب لإعطاء القدرة للحكومة المركزية للإنفاق على الولايات غير النفطية وتحقيق تنمية متوازنة.²

¹قنصوة صبحي، مرجع سابق، ص36.

² أبو فرحة السيد علي، (المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة)، مجلة قراءات إفريقية، العدد11، مارس 2012، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، ص45.

المبحث الثاني: التهديدات المجتمعية للتنمية في نيجيريا

غالب ما تعرضت نيجيريا لأزمات مختلفة ليس أولها الفساد السياسي ولا الصراعات القبلية، والتي تعد الصراعات بين المسلمين والمسيحيين أبرزها، وما بروز حركة إسلامية مسلحة كحركة بوكو حرام إلا صورة من صور العنف السياسي في نيجيريا كتهديد مجتمعي على التنمية¹، إضافة إلى تهديدات مجتمعية أخرى لا تقل أهمية مثل: الفقر، والبطالة وانتشار الأمراض، والتي تشكل بدورها متغير مهم في دراستنا على مدى انعكاس هذه التهديدات على التنمية في نيجيريا.

المطلب الأول: الفقر، البطالة والأوبئة والتنمية في نيجيريا

لم تفلح الحكومة النيجيرية من خلال سياستها الاقتصادية، في معالجة مشكلة الفقر والبطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وهو ما أدى إلى:

1/ انتشار الفقر والتفاوت الطبقي: حيث تحتل نيجيريا المرتبة 151 من بين

174 دولة في مؤشر التنمية البشرية، والمرتبة 22 من بين 45 دولة إفريقية، فارتفاع نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم، والتي تقدر بأكثر من 50%، وقد تصل إلى 70% من السكان منهم 35% يعيشون تحت خط الفقر، ومن أسباب انتشار الفقر في نيجيريا تأتي السياسات الزراعية التي أدت إلى تقليص عدد الفلاحين، من خلال توزيع الأراضي على غير مستحقيها، كما عرف القطاع الصناعي ركودا مما أدى إلى تسريع العمال وتضخيم معدل البطالة².

أشار استقصاء مستويات المعيشة في نيجيريا للفترة 2007-2012 إلى أن الولايات الواقعة في منطقة الساحل السوداني سجلت أعلى مستوى لانتشار الفقر، إذ بلغت نسبة المصنفين في فئة الفقراء نحو 80% من السكان، وشهدت منطقة دلتا نهر النيجر تنامي الفقر طوال السنوات العشرين الماضية، يرجع ذلك في المقام الأول، إلى إهمال الحكومة، وفضلا عن ذلك فوض تدهور البيئة بفعل شركات النفط، قاعدة الموارد، لاسيما الأراضي والمياه، مما ضيق الخناق على تنمية الزراعة ومصايد

¹ محمد أحمد هيفاء، (ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر)، مجلة دراسات دولية، العدد 46، 2010، بغداد، العراق، ص95.

² شايب بشير، مرجع سابق، ص103.

الأسماك، وتفاقم هذا الموقف من جراء النزاعات الاجتماعية-الاقتصادية المتواصلة والاضطرابات بين الشباب، مما عرقل جهود التنمية وشكل تهديد الأمن السكان.¹

يعتبر تدني الإنتاجية وقلة الفرص المتاحة في نيجيريا من العوامل الرئيسية المسببة للفقر الريفي، حيث يفوض ضعف البنى الأساسية، بما في ذلك المياه وسوء الطرق الريفية وقتلها وقلة الطاقة لاسيما الكهرباء، والمدارس والمرافق الصحية وضعف الاتصالات، وسبل العيش الريفية ويعرقل الحصول غير الكافي على الأراضي وانتشار انعدام الأمن بشأن حيازة الأراضي على نطاق واسع التنمية الزراعية ويحد من استثمارات القطاع الخاص ومن القروض، كما أن فرص العمل البديلة المتاحة لفقراء الريف قليلة.²

للفقر الريفي في نيجيريا بعد آخر يتعلق بالتمايز بين الجنسين، فأغلب فقراء الريف من النساء، وهناك معوقات اجتماعية تعرقل حصول النساء على الأراضي والمياه الزراعية، حيث تقدر نسبة النساء اللاتي يملكن أرض بمقدار 10% فقط، وهذا ما انعكس سلبا على وضعية المرأة في نيجيريا حيث يبلغ معدل الخصوبة لدى النساء في نيجيريا بـ 2.38%، أي أنهن يضيفن إلى سكان نيجيريا سنويا قرابة 3.7 مليون مولود جديد يموت منهم 10% نتيجة الظروف الصحية للأم، أو الظروف المعيشية للعائلة، ويعاني 39% من الأطفال حديثي الولادة من سوء التغذية وانخفاض الوزن، ويبلغ متوسط عمر المرأة في نيجيريا 47 سنة.³

انعكاس الفقر على المجتمع النيجري والتنمية الاجتماعية بهذه الدولة يتجلى في الوضع المأساوي الذي تعيشه المرأة ووجود حالة من القلق الدائم داخل الأسرة، أمام تعليم الأطفال وتربيتهم، وهو ما يجعلهم أكثر ميلا إلى العنف في المستقبل، نتيجة القهر الذي عاشوه في طفولتهم، فكثير من النساء يتزوجن قبل البلوغ، ويحرمن من التعليم نتيجة للعادات والتقاليد المنتشرة في أغلب مناطق نيجيريا.⁴

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر، روما، إيطاليا، أبريل 2012، ص 7.

² المرجع نفسه، ص 10.

³ شايب بشير، مرجع سابق، ص 105.

⁴ المرجع نفسه، ص 106.

2/ البطالة وانهيار القيم الاجتماعية:

حيث يسود التشاؤم أوساط الفئات الشابة في نيجيريا، نتيجة لظروفهم الاقتصادية السيئة وانتشار البطالة في أوساطهم، وصعوبة الحصول على مناصب شغل نتيجة لتفشي الفساد والمحسوبية على نطاق واسع، وهذا الوضع المشين يجعل منهم فريسة للاستغلال في أغراض سيئة، كأن يجندهم زعيم قبلي، أو ديني أو رجل سياسة من أجل الضغط على منافسيه، مقابل بعض الأموال، أو الوعود التي غالبا ما لا تتحقق.¹

تأثير المتغير الأمني التهديد المجتمعية الفقر والبطالة على متغير التنمية في هذه الحالة يكمن في تراجع وانهيار القيم الاجتماعية، حيث يؤدي انتشار العنف في المجتمع النيجيري مع وجود الفقر والبطالة، وتفشي الفساد والشحن الطائفي، يؤدي إلى انهيار الكثير من القيم الاجتماعية، التي شكلت إلى وقت قريب ضمانة أخلاقية للسلوك القويم، وساهمت في خلق جو من التعايش في فترات معينة من التاريخ النيجيري²، لكن الأحداث التي عاشتها وتعيشها نيجيريا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أدت إلى تراجع دور القيم التنشئة الاجتماعية، من جيل إلى جيل، وانتهت إلى حالة من الفوضى الأخلاقية انتقال الفساد من الطبقة الحكومية إلى المجتمع النيجيري، انعكست سلبا على الوطن والمواطن، فالسرقة مثلا كانت فعلا مدموما فيما مضى، لكنها تحولت إلى شكل من أشكال البطولة والنجاح حين يتعلق الأمر بالمال العام.³

تتضافر عوامل عدة في تحقق مؤشرات نيجيريا الاجتماعية الضعيفة، حيث تعتمد هذه الدولة اعتمادا مفرطا على النفط والغاز وتفتقر إدارة هذا القطاع إلى الشفافية، إضافة إلى إهمالها الزراعة والاقتصاد الريفي، فأصبحت نيجيريا تستورد الأغذية بعد أن كانت تصدرها، ورغم انتقال السلطة بنجاح من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، لم تتحقق بعد التحسينات المرتقبة في التسيير والإدارة للتغلب على الفساد.⁴

¹ غابرييل أومو، (شباب نيجيريا العاطل عن العمل)، جانفي 2015، من الموقع الإلكتروني

<http://www.vanguardngr.com.youthunemploymentnigeria-50-mekinsey>.

² شايب بشير، مرجع سابق، ص 107.

³ شايب بشير، مرجع سابق، ص 108.

⁴ فاكودي تمبيسا، (العهد الجديد في السياسة النيجيرية)، تر: محمد النما الشيخ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،

(د.ب.ن)، أبريل 2015، ص 4.

3/ تشمل أسباب الفقر والبطالة الرئيسية التي يجب أن تعالجها السياسات وبرامج التنمية في نيجيريا ما يلي:

أ/ ضعف التسيير والإدارة والفساد وهي عوامل قللت تأثير أنشطة الحد من الفقر، وأضعفت قدرة الأفراد والأعمال التجارية على اغتنام الفرص الاقتصادية.

ب/ النزاعات الاجتماعية التي لم تؤد إلى فقدان الأرواح فحسب، بل عرقلت الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ج/ قصور الابتكارات التكنولوجية الذي أعاق الإنتاجية وقوض العمالة، إضافة إلى العوامل البيئية التي لا يزال لها ضلع كبير في الفقر، مع وجود التأثيرات المثبطة الناجمة عن إصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز، والسل والملاريا.

د/ قصور البنى الأساسية الريفية، لاسيما الطرق، ونظام ملكية الأراضي الذي يعرقل الاستثمار في الزراعة.

هـ/ قلة الحصول على القروض والخدمات المالية الريفية، مع ضعف فرص الدخول إلى الأسواق وإقامة صلات معها¹.

4/ تتجلى انعكاسات الفقر والبطالة، وذلك رغم التقدم المحقق في الآونة الأخيرة في النمو الاقتصادي نيجيريا، حيث تواجه الحكومة تحديات إنمائية رئيسية، كما يتضح من المؤشرات الاجتماعية الضعيفة نسبيا، وتحتل نيجيريا المرتبة 158 من أصل 177 بلدا في مؤشر التنمية البشرية، والمرتبة 80 من أصل 108 بلدا في مؤشر الفقر، وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار 64%، ويبلغ وفيات الأطفال دون سن الخامسة 197 وفاة في كل 1000 مولود في الوقت الراهن².

كما يبلغ مؤشر التنمية للتمايز بين الجنسين 0.456 أو المرتبة 139 من أصل 157 بلدا، وتقدر نسبة معرفة القراءة والكتابة ب 64% 2012، بينما يبلغ عدد

¹ مهدي محمد عاشور، (جنوب إفريقيا ونيجيريا. أدوار إقليمية جديدة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، 2007، القاهرة، مصر، ص 64.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، مرجع سابق، ص 12.

الأميين بين الكبار 22 مليون شخص مما يضع نيجيريا ضمن بلدان العالم العشرة التي يفوق فيها عدد الأميين من الكبار 10 ملايين شخص، ويتفاوت الدخل تفاوتاً كبيراً بمعامل Gini قدره 0.49 بينما بلغ معدل وفيات الأمهات بسبب الفقر وسوء المعيشة والأمراض 800 حالة وفاة في كل 100.000 شخص في عام 2010 و 2012م¹.

5/ تتفاقم حالة انعدام الأمن في شمال نيجيريا، يرافقها احتمال زيادة العنف والنزوح وتدهور الخدمات الصحية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن الخدمات الصحية في هذه المنطقة غير كافية، والاستجابة لتفشي الأمراض مثل: الإيدز والسيدا ومؤخراً إيبولا سنة 2014 تكون محدودة.

والأزمات الغذائية متكررة ففي ولاية جيجاوا مثلاً توفر منظمة أطباء بلا حدود الخدمات الصحية نتيجة عجز الحكومة النيجيرية على ذلك، حيث قدمت مساعدة لنحو 6.800 امرأة على الولادة عام 2012 بمستشفى "جاهون"².

وقد استمرت الأوبئة والأمراض الإيدز والسيدا، في الانتشار طوال العقد الماضي، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك منها:

- الموقع الجغرافي لنيجيريا، حيث أنه تجاور العديد من الدول الإفريقية التي بها معدلات انتشار عالية.

- حالة عدم الاستقرار في منطقة شرق ووسط وغرب إفريقيا.

- الحركة السكانية الواسعة للمواطنين داخل نيجيريا بسبب: الكوارث الطبيعية، العوامل الاقتصادية، الهجرة للعمل والدراسة بالخارج، والسلوك الجنسي غير المنضبط خارج الأطر الشرعية، وكل هذه العوامل ساعدت على انتشار الأمراض والأوبئة، وبدا ذلك واضحاً في ازدياد عدد المرضى بالمستشفيات وازدياد عدد الحالات الموجبة في زجاجات الدم المتبرع بها، وكذلك زيادة الحالات الموجبة

¹ المرجع نفسه، ص15.

² دينقديت أيوك، (إفريقيا والأوبئة الفتاكة، الإيدز والإيبولا)، 2015/02/11، من الموقع الإلكتروني:

وسط المتقدمين لإكمال إجراءات سفرهم للعمل خارج نيجيريا وتمثل المجموعات المتحركة كالنازحين، واللاجئين، والقوات النظامية، والشباب عامة أهم مجموعات انتشار أمراض السيدا والإيدز¹.

وقد تم بذل العديد من الجهود لمكافحة مرض السيدا والإيدز في نيجيريا، وارتفعت أصوات العديد من المختصين منبهة إلى خطورة المرض وسرعة انتشاره، إلا أن عدم وجود إحصائيات دقيقة عن حجم المشكلة وسياسة التعميم حالة دون اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة المرض².

16/ إستراتيجية الحكومة النيجيرية للحد من التهديدات المجتمعية:

اعتمدت نيجيريا على إستراتيجية التمكين الاقتصادي والتنمية" للفترة 2008-2013 مع وجود وثيقة أخرى لاستكمال هذه الإستراتيجية تتمثل في إستراتيجية الولاية للتمكين الاقتصادي والتنمية، وتتمثل الرؤية في تحويل نيجيريا في بلد يحتل المرتبة الـ 41 بين أكبر الاقتصاديات العالمية في عام 2007 ليصبح ضمن أقوى 20 اقتصاد بحلول 2020، وتحقيقا لهذا الهدف، يستهدف تحقيق معدل نمو وطني سنوي قدره 10-13 في المائة، ومن المقرر أن تحقق هذه الرؤية عبر جدول أعمال يتضمن سبعة بنود تستهدف الزراعة وتطوير البنى المادية ورأس المال البشري وإصلاح ملكية الأراضي والأمن الغذائي والصحي والأمن البشري، وسيادة حكم القانون فضلا عن تسوية الأزمة الناشئة في الوقت الحالي في منطقة دلتا النيجر³.

¹دينقديت أبوك، مرجع سابق.

²المرجع نفسه.

³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، مرجع سابق، ص 14.

وترد أدناه الملامح العامة لإستراتيجية الحكومة النيجيرية لحماية المجموعات الضعيفة وإقامة مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذلك في الجدول التالي:

المجموعة	الأدوات والأنشطة التي توفرها الحكومة
فقراء الريف والمجموعات الريفية	الحصول على القروض والأراضي، المشاركة في اتخاذ القرارات، تعزيز الشركات التقليدية للتوفير والإقراض، المرافق الصحية، تشجيع الأعمال التجارية غير الزراعية، المياه الطرق الريفية، الكهرباء، المدارس
النساء	إجراءات مناصرة زيادة تمثيل المرأة إلى 30% على الأقل في جميع البرامج، وخاصة التعليم، الحصول على القروض، صحة الأمومة والطفولة.
الشباب	التعليم، الحصول على القروض، والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز، والأمراض المنقولة جنسيا وضبطها، تطوير قدرات الأعمال التجارية.
الأطفال	بسط عدالة الأحداث، التعليم العام الأساسي، تعليم الفتيات، رعاية اليتامى والأطفال المصابين، فيروس الإيدز، والوقاية من الأمراض الطفولة وعلاجها.

المصدر: IFAD، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية: تمكين السكان

الريفيين الفقراء على الفقر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، 2013، ص15.

المطلب الثاني: جماعة بوكوحرام واشكالية التنمية في نيجيريا

تعددت التفسيرات من الكتاب والإعلاميين حول "بوكوحرام"، إلا أن زعيمها الراحل "محمد يوسف"، بين في محاضراته التي كان يلقيها على طلبته في ولاية "يوبي Yobe"، إذ أشار إلى أن المقصود "بتحريم بوكو"، هو أن الدراسة في المدارس التي أسسها حسب تعبيره "المنصرون" حرام، ويشمل ذلك المناهج الدراسية المقررة منذ الابتدائية مرورا بالثانوية والمعاهد إلى الخدمة الوطنية حتى العمل¹.

¹ مرتضى أحمد، (جماعة بوكوحرام...نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا)، مجلة قراءات إفريقية، العدد12، جوان2012، ص13.

1/ مراحل العلاقة بين بوكو حرام والحكومة النيجيرية:

وقد مرت العلاقة بين حركة بوكو حرام والحكومة النيجيرية بمرحلتين:

أ/ المرحلة الأولى:

اتسمت تلك المرحلة بالإنكفاء على الذات البناء والتشكل على الرغم من تجدد المواجهات المسلحة مع الحكومة النيجيرية بشكل متقطع في فترات مختلفة، إذ سعت الحركة منذ تأسيسها في عام 2002 وحتى عام 2009 إلى العمل على فك الارتباط رسمياً مع مؤسسات الدولة النيجيرية على كافة المستويات، وتأسيس ذراع إعلامي للجماعة، وتأسيس هياكل مؤسسة إسلامية في كافة المجالات لخدمة أعضائها، فضلاً عن اعتماد ترتيب هرمي للإدارة عبر تعيين أمراء يدينون بالولاء والطاعة لأمير الجماعة وذلك في الولايات الشمالية في نيجيريا وبعض دول الجوار الجغرافي كتشاد والنيجر¹.

ب/ المرحلة الثانية: بدأت منذ عام 2009، وقد عدت الأكثر تأثيراً في المستوى

المحلي والدولي، إذ استمتت بمرحلة المواجهة والصدام المسلح مع الحكومة النيجيرية، لاسيما بعد مقتل مؤسس الحركة "محمد يوسف"، عقب اعتقاله في أحد مراكز الشرطة النيجيرية في جويلية 2009، إذا أعلنت الحركة عقب مقتل زعيمها في أوت 2009، عن عزمها على مواصلة العنف المسلح ضد الدولة، وأنها سوف تلتحق بتنظيم القاعدة -وهو ما أكد الناطق الرسمي باسم الحركة "موسى تنكو" في النشرة الهوساوية بإذاعة BBC ن انضمام بوكو حرام إلى تنظيم القاعدة، وأنها تنوي شن سلسلة من الهجمات ضد الأهداف الحكومية والمصالح الغربية في مختلف ربوع نيجيريا².

مع مطلع عام 2012، وسعت "بوكو حرام" من نطاق عملها كما وكيفا وأصدرت تحذيرات للمسيحيين الموجودين في شمال نيجيريا، بأخلاء الشمال كلياً، لاسيما بعد وصول "غودلاك جوناتان" إلى رئاسة البلاد في أبريل 2011، فقد أثار

¹ النداوي مهند عبد الواحد، مرجع سابق، ص 38.

² النداوي مهند عبد الواحد، مرجع سابق، ص 39.

انتخابه إستياء الحركة، على أساس أن "غول دلاك" مسيحي الديانة وقد جاء خلفاً للرئيس السابق المسلم (عمر يرادوا) حسب تعبيرهم¹.

12 انعكاس التهديد بالسلاح وأعمال العنف التي تقوم بها حركة "بوكو حرام" يتجلى من خلال الآثار السلبية على الواقع والمجتمع النيجيري، حيث قدر المراقبون أنه منذ عام 2009، خلفت الهجمات التي قامت بها الحركة، أكثر من 1500 قتيل، ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام التي رصدتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى أنه قتل أكثر من 815 شخصاً خلال الأشهر التسعة الأولى في عام 2012، وذلك في نحو 275 هجمة المشتبه في قيام الجماعة بها، في حين قدرت مجموعة الأزمات الدولية، إلى أن عدد الذين قتلوا على يد هذه الجماعة أصبح يتعدى 4 آلاف شخص في نيجيريا منذ أن بدأت الحركة تمرداً في عام 2009 وحتى عام 2013².

أقدمت الحركة في 14 أبريل من عام 2014، على اختطاف 234 طالبة من مدرسة ثانوية في بلدة شيبوك الواقعة في الشمال الشرقي من نيجيريا، وصرح زعيم الحركة "أبو بكر شيكاو" إلى أنه خطف الطالبات "لأن التربية الغربية يجب أن تتوقف، وأن الفتيات ترك المدرسة والزواج"³.

أثارت موجة الاختطاف سنة 2014 للفتيات، الرأي العام العالمي، ونددت أغلب دول العالم بالحادثة، وفي ذلك صرح كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة:

"ينتابك شعور أحياناً أن المجتمع الدولي والقوى الكبرى يركزون على أزمة واحدة فقط في وقت ما انتقلنا من سوريا إلى أوكرانيا...، لكن الأزمة الوحيدة التي نالت قدراً من الاهتمام ونجحت في كسر الهيمنة الأوكرانية هي اختطاف جماعة "بوكو حرام" لفتيات من نيجيريا"⁴، في حين أشار "ادواتي كويي" المدير الإداري

¹ النداوي مهند عبد الواحد، مرجع سابق، ص 40.

² وولف لورين، (الفتيات المفقودات وظاهرة استغلال النساء)، صحيفة الصباح، العدد 311، يوم 2014/05/15، بغداد، العراق، ص 12.

³ النداوي مهند عبد الواحد، مرجع سابق، ص 41.

⁴ جونز سام، (العالم يعيش مرحلة إفراط الكوارث)، صحيفة الصباح، العدد 3218، يوم 2014/10/01، بغداد، العراق، ص 10.

العلاقات الحكومية في منظمة العفو الدولية، إلى أنها حركة من "بوكو حرام" في خضم الصراع الدائر في نيجيريا، قصدت منها تعزيز نفوذها في بلد يحاول تجاهل هذه الجماعة المسلحة ويتمنى الخلاص منها، وأضاف:

"لقد أكسبت عملية الاختطاف "بوكو حرام" بانها الأكثر وحشية وإثارة للعرب، لأن هناك تنافس بين الجماعات المسلحة لإثبات من هي الجماعة الأقدر على ترويع الناس إرهابهم¹.

عملت الحركة، لاسيما بعد مقتل زعيمها في عام 2009، إلى زيادة استخدام العنف المسلح ضد الأهداف الحكومية والمدنية معا، في محاولة منها إلى إثارة الرعب في صفوف الحكومة والشعب النيجيري على السواء، وإثبات قدرتها على فرض سياسة الأمر الواقع، ومؤخرا أضافت الجماعة وسيلة السطو على البنوك إلى مصادر تمويل نشاطاتها المختلفة المتمثلة في مساعدة الفقراء ورعاية أرامل رجالها الذين سقطوا في "الجهاد"، وكذلك تقديم الصدقات "ربيع الزكاة" للفقراء والمحتاجين، إضافة إلى مواصلة الجهاد وغيره².

3/ نتائج المواجهات بين "بوكو حرام" والنظام النيجيري على الأمن والتنمية:

أ/ عمد بعض الأحزاب والشخصيات السياسية، إلى استغلال أحداث العنف المسلح من قبل "بوكو حرام"، من خلال تصفية خصومها السياسيين، مما سيؤثر ذلك في المستقبل على الاستقرار السياسي لنيجيريا، وقد تبين ذلك من تصريح الرئيس النيجيري "غودلاك جوناتان" سابقا سنة 2012، وذلك إثر مشاركته بقداس في

العاصمة النيجيرية أبوجا، أنه بوجود متعاطفين داخل حكومته، وفي الأجهزة الأمني مع جماعة "بوكو حرام"³.

هناك عوامل أخرى كثيرة تستهدف خلف هذا الصراع وتحركه أبرزها العوامل الإثنية والاقتصادية، فكما أشرنا فيما سبق، فإن نيجيريا تتكون من عدد كبير جدا من

¹ وولف لورين، مرجع سابق، ص12.

² فريدم أونوها، (بوكو حرام وتجليات العنف الديني في نيجيريا)، 2012/09/27، من الموقع الإلكتروني:

Studies.aljazeera.net

³ عمرو أحمد، (بوكو حرام.. الواقع والمآلات)، 2013/11/18، من الموقع

الإلكتروني: www.qiraatafrican.com

المجموعات القبلية والإثنية، ويستخدم السياسيون غالبا هذه العصيات القبلية والإثنية في تحقيق مآربهم السياسية لسياساتهم الخاصة، فضلا عن ان القدرات الاقتصادية الهائلة لنيجيريا تركز في يد قلة قليلة من المسؤولين، ولا تنعكس على الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين، إذ لا يزال أكثر من 7% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ويمثل الصراع في دلتا النيجر خير مثال على القتال من أجل الحصول على الحقوق الاقتصادية، كما ينتشر الفساد بصورة كبيرة في مؤسسات الدولة وبين المسؤولين الحكوميين، إذ يسعى أغلبهم للحصول على المناصب السياسية لأنها تمثل الطريق الآمن للحصول والاستحواذ على الثروة مما يفجر صراعا طبقيًا نتيجة لسوء توزيع الثروات، لاسيما عائدات النفط¹.

ب/ تعطل المصالح العامة، حيث فرض خراب التجوال في بعض المدن، فتوقفت البنوك والأسواق عن العمل، وأغلقت المدارس، وتجمدت المجالس والمعاهد العلمية لعدم توافر الأمن، ودخل الشعب النيجيري، وبخاصة الشماليون، في معاناة ورعب من الأوضاع المتأزمة، وما يخيفهم الجيش ورجال البوليس الموزعين على الشوارع والسكك، حيث يعاملون الناس معاملة خسنة بالتخويف والضرب وأخذ الرشاوي.

ج/ ظهور أصوات تنادي بتقسيم الدولة، فقد بدأت بعض القبائل تنادي بتقسيم دولة نيجيريا إلى دولتين في الجنوب والشمال، وكانت قبيلة "إيبو" على مقدمة المناشدين لهذا التشقيق، وقد شجب هذه الدعوة بعض زعماء القبيلة، وكثير من كبار الشماليين، ولكن ظهرت أحداث خطيرة تمثلت أساسا في هجوم بعض الجنوبيين على المساجد بالتحريق والهدم².

د/ انتشار الفساد في الحياة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية، حتى قطع شوطا بعيد المدى في نيجيريا، وقد استطاع بعض المحتالين -وسط هذا الخضم- أن يلفقوا الأكاذيب والحيل لأكل الأموال باسم الحركة، حيث كانت عواقب تمرد جماع بوكو حرام كبيرة جدا، ومن ابرز ملامح هذه العواقب هو الخسائر الكبيرة في الأرواح، والنزوح الداخلي للسكان، والتدمير المتعمد للممتلكات، وتمزيق الأسر، ورد الاستثمارات المحلية والخارجية³.

¹ النداوي مهني عبد الواحد، مرجع سابق، ص 41.

² مرتضى أحمد، مرجع سابق، ص 19.

³ فريدم أوناه، مرجع سابق.

تعد إذا جماعة بوكوحرام من ضمن الحركات المسلحة التي عملت على استخدام العنف المسلح، من خلال تفجير العديد من المقرات الحكومية، وإعدام كل من يثبت تعامله مع الحكومة، فضلا عن استخدام أسلوب خطف الأطفال وزجهم في الصراعات وغير من الأعمال المنافية للدين الإسلامي وقيمه، والتي تعد من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، لاسيما منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من أجل تحقيق أهدافها وسياساتها في نيجيريا¹.

لابد أن تعمل الحكومة النيجيرية إلى القضاء على تحدي بوكوحرام من خلال التفاعل الإيجابي مع القوى الإسلامية المعتدلة في البلاد، واتخاذ العديد من الخطوات، من بينها:

تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، والقضاء على المحسوبية والمنسوبية والفساد المستشري، والعمل على تحسين الواقع المعاشي للعوائل الفقيرة، واستخدام لغة الحوار في مواجهة الأفكار المتطرفة، وتحشيد الشعب النيجيري للوقوف اتجاه أي جهة تحاول زعزعة استقرار نيجيريا².

¹ النداوي مهني عبد الواحد، مرجع سابق، ص45.

² المرجع نفسه، ص46.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضت نيجيريا منذ استقلالها لحالة من عدم الاستقرار، خاصة مع بروز العديد من التهديدات الدولاتية (النزاعات الداخلية)، والمجتمعية (الفقر والبطالة وحركة بوكو حرام)، ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة التي أعاقت تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نيجيريا، ومنعتها من أخذ موقعها المناسب في إفريقيا والعالم، وكان هناك أسباب عدة لعدم الاستقرار منها الصراع الديني والقبلي والتهميش لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية وكذلك بسبب الصراع بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية التي فرضت تدخلها في الحياة السياسية النيجيرية، إلا أن أبرز الأزمات تأثيرا هي أزمة دلتا النيجر التي اندلعت بصورة ظاهرة للعيان عام 2004 وأدت لإعاقة جهود التنمية في نيجيريا وأضررت بصناعة النفط المورد الأبرز لمدخلات البلاد، وكانت نتيجة من نتائج التهميش التي تعرضت لها مناطق نيجيريا المختلفة ومنها منطقة دلتا النيجر.

وأثبتت الأحداث أن من ضمن التحديات الأمنية التي ستواجه الدولة النيجيرية في المستقبل هو تحدي جماعة بوكو حرام، ومن الممكن أن تعمل الحكومة النيجيرية على الحد منه من خلال تنفيذ إستراتيجية واضحة وشاملة لمكافحة التشدد وتعالج المظالم والشعور بالتهميش الذي يستغله المتشددون في التجنيد ونشر الأفكار العنيفة والمعارضة للعلمانية في نيجيريا، وتبقى حالة الاستقرار في هذه الدولة الإفريقية مهم جدا، إذا ما أرادت أن تأخذ موقعها في العالم، إلا أن آفاق الاستقرار والنهوض بالتنمية يبقى محدودا في حالة نيجيريا في ظل استمرار أسباب الأزمات الداخلية وعدم التوجه الفعال لحلها.

الخصائصة

إن الأمن والتنمية متغيران تضبطهما علاقة خضوع متبادل. فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها ، والمؤكد على استقرارها ، ازدهارها وديمومتها، ولهذا يعتبر الأمن من أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة، فهي تسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقه. تؤكد دراستنا أن الأمن هو المحرك الأساسي لازدهار الدولة وتحقيقها معدلات التنمية والنمو المرتفعة. فالأمن يعمل على حماية كيان الدولة الإفريقية ونظامها السياسي والمحافظة على ممتلكاتها الاقتصادية، الاجتماعية، الحضارية والثقافية، وكلها عناصر مهمة و مقومات أساسية للإقلاع التنموي.

إن التهديدات الدولاتية والتهديدات المجتمعية في إفريقيا، أو فيما يسمى ظاهرة اللأمن هي من أكبر المشاكل التي تعيق وتكبح التطور الاقتصادي والاجتماعي في القارة الإفريقية، فهي تعاني من العديد من الأزمات والنزاعات السياسية والمسلحة، وتفاقم ظاهرة الإرهاب، والجريمة الدولية و التي تتجلى في المتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات.. الخ. فحالات النزاع في إفريقيا تكبد خزينة الدولة تكاليف غير محتملة ، و هي تنقص و تضعف من مقوماتها الاقتصادية ، المالية ، مواردها البشرية و الاجتماعية و الهوياتية . كما أنها تحول دون تطور الديمقراطية وحقوق الإنسان، و التوزيع العادل للثروات. فانعدام الأمن يعيق سيرورة التنمية، والذي بدورها تزيد من تأزم الوضع الأمني. فالأوضاع الاقتصادية الهشة لحالات كثيرة من الدول الإفريقية، ومن بينها كما رأينا حالة نيجيريا، تؤدي إلى فسح المجال لظهور النزاعات ، و تأصل حالة اللأمن. لقد بقيت مسألة تأمين الدولة وحماية ترابها ومؤسساتها وممتلكاتها، قضايا مهمة في أفريقيا، بذات الأهمية التي أصبحت للتهديدات الأمنية الجديدة. فالإنسان الأفريقي بصفة عامة هو أيضا في أمس الحاجة إلى الحماية من الرعب، الأمراض ، الكوارث الطبيعية ، التهديدات الجسدية والمعنوية، السياسية، الاجتماعية ، الاقتصادية و الهوياتية.

إن دراستنا لحالة نيجيريا كنموذج لدولة أفريقية تواجه التهديد الأمني كعقبة أساسية للتنمية ، أكدت ضرورة الجمع بين التهديدات الدولاتية و المجتمعية في وضع و بناء

وأيضاً رسم برنامج أمني متكامل يحرر قوى التنمية في الدولة. فبروز تهديد الحركة الإرهابية بوكو حرام ، و التي تعتبر من التهديدات الجديدة، و زيادة و أيضاً تكيف نشاطها في الفترة الممتدة مند وصول الرئيس غول دلاك ، وهو مسيحي إلى الحكم في أفريل 2011 ، و رغم الصدى الإعلامي الذي جعل من القضية الحركة تأخذ أولوية أمنية، غير أن الرسم العقلاني للسياسات الأمنية في الدولة، يؤكد ضرورة عدم إهمال القضايا الأمنية الخامة، لما تتضمنه من صراع أو أزمات موقوتة، كما هو الحال في إقليم دلتا النيجر و كذا المشكلة الأثنية في الدولة.

إن العلاقة بن التهديد الأمني و مسار التنمية في حالة نيجريا ، يؤكد أن القارة الإفريقية اليوم أمام تحد كبير في ظل تصاعد واستمرار مختلف التهديدات الأمنية، بما يستدعي التخلي عن الحلول الجزئية وتبني مقاربة شاملة للأزمات و التهديدات الأمنية التي تعرفها. فتشعب مشكلات الدول الإفريقية وتعقد القضايا الأمنية العالقة و الجديدة في أجندها، يستدعي اعتماد مقاربة شاملة ودقيقة، تكون في مستوى التحدي الذي تضعه في الحاضر أو المستقبل القريب و البعيد أمام صناع القرار الأفريقي. تبرز ملامح ، عناصر و المكونات القاعدية لهذه المقاربة الشاملة لاستئصال المعوقات الأمنية للتنمية فيما يلي :

- مزاجية الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إن الحل الأمني على أهميته لا يكفي لوحده ولن يكون ناجحاً إذا لم يصاحبه تبني حلول وخيارات أخرى، كبعث مشاريع التنمية، والقضاء على البطالة، وتحسين وتوفير ترقية الفرص في كل الاتجاهات وعلى كل المستويات، إطلاق الحريات، فتح المجال أمام المشاركة السياسية... الخ.

- تجسيد وتفعيل مشروع إنشاء قوة مشتركة مكونة من دول إفريقية فقط وتنشيطها في إطار الاتحاد الإفريقي، مع إمكانية وضع فرق إقليمية للأمن تقوم بإجراء تفتيشات ورصد الحواجز المزيفة على الطرقات والقضاء عليها مع وضع دراسة حول

عمليات نزع السلاح وعلاقتها بالتنمية في إفريقيا، حيث وجب العناية بفرض الضريبة على مبيعات الأسلحة وتخصيص النفقات العسكرية، وإيلاء أهمية للتنمية التي تبقى عاملا هاما في هذه الدراسة.

- إن تسوية المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية هي الشرط الذي يجب تطبيقه لإنجاز هذه المهمة الصعبة، غير أنه يتعذر على الاتحاد الذي يجب تطبيقه لإنجاز هذه المهمة الصعبة، غير أنه يتعذر على الاتحاد الإفريقي تعزيز السلم في إفريقيا إذا لم تقم البلدان الإفريقية بترقية الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الرشوة والنزاعات الإقليمية وترقية الثقافة المحلية بدلا من استبعادها، وهي عوامل تشكل مخرجا للانتقال إلى مرحلة جديدة للشعوب الإفريقية والسعي نحو إيجاد مقاربة إفريقية لتحسين الإدماج الإقليمي وذلك ضمن الآفاق المستقبلية للأمن والتنمية في القارة الإفريقية.

قائمة

المراجع

1. أبو زيد أحمد محمد ، الأمن والتنمية : ارتباطات نظرية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دبي، الإمارات العربية المتحدة ، 2012.
2. أبو عامود محمد سعد، الأمن والتنمية : أمن التنمية وتنمية الأمن، مركز الإعلام الأمني، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، (د. ت. ن).
3. جندلي عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
4. روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1970.
5. الزبيدي حسن لطيف كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، بيروت ، 2007.
6. زمام نور الدين ، القوى السياسية والتنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.
7. زيروا جيتاشو، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في إفريقيا، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلام، جامعة أديس أبابا، 2013
8. سالم صلاح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، مصر ، 2003.
9. سعودي محمد عبد الغني، إفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1998.
10. شراب ناجي صادق ، التنمية السياسية ، دراسة في النظريات والقضايا ط2 ، مكتبة دار المنارة غزة ، العراق ، 2001.
11. شعباني إسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، ط3، دار **هومة** للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د. ت. ن).
12. شما بنت محمد بن خالد آل نهيان ، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية ، دار العين للنشر ، الإسكندرية ، مصر، 2003.
13. عاشور محمد، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، مصر، 2005.
14. عبد الحميد نسرين ، الجريمة المنظمة العبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2006.
15. عبد الهادي محمد والي ، التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الاسكندرية ، مصر ، 1988.

16. علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2004.
 17. علي رعد عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل التغيير ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2002.
 18. كامل ممدوح شوقي مصطفى ، الأمن القومي والأمن الجماعي . دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1985.
 19. كوركيس يوسف داوود، الجريمة المنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
 20. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2011.
 21. محمد خاتمي ، التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية والأمن ، تر: سرمد الطائي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، 2002.
 22. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر، (د.ت.ن).
 23. المخادمي عبد القادر رزيق ، النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
 24. مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان ، قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر، 1985.
- 2- باللغة الأجنبية:

1. Efevrhobo Davis and Mgbonye Bivoke Charles , The concept of security operation in Nigeria, Nigeria defense academy annual conference .delta state, nigeria,2012.
2. Light Margout and Groom A.J.R ,International Relations : Ahand book of current theory ,Frances pinter (publishers)London,UK-
3. Joseph Nye and Robert Keohane ,power and interdependence ;world politics,Boston little,boston,usa,1977.
4. Morgenthau ,Hans ,Politics Among Nations, Alfred Knopf, Fourth edition ,New York(U.S),1967.
5. Philippe sébille- Lopez, Hydro carbures et Géopolitique 'au Nigéria،géopolia، Sao Paulo،septembre 2013.
6. Rebert kaplan, (the coming anarchy), the Atlantic monthly, number non, men tined, may1993.

7. Robert keohane, After Hegemony : cooperation and Discord in the world political economy ,(New Jersey :Princeton university press),1984.

8. Thelma aware, « progress against poverty in Africa », united nations development program, new york, USA.

9. Vinod Thames et Autres, Qualité de la croissance, De Boeck Université Ed, la banque Mondiale, Belgique, 2002.

ثانيا/المجلات والمقالات والصحف:

1 المجلات:

1. أبو فرحة السيد علي، (المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، مارس 2012 أمير سعيد، (نيجيريا الخارطة، والبوصلة)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 5، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، جويلية 2010.

2. برقوق محند، (المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري)، مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، مديرية الإعلام و الاتصال والتوجيه، الجزائر. العقيد محمد، (إفريقيا والكفاءات المهاجرة)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، جوان 2014م.

3. بورز يكي عبدالنبي، (هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد " يوتوبيا")، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

4. بوزيد عمار وآيت عميرات مليكة، (إفريقيا عندما يعيق اللا أمن مسار التنمية)، مجلة الجيش الوطني الشعبي، عدد 561، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر. أبريل 2010.

5. ثابت هالة جمال، (الفقر في إفريقيا: خصوصيته وإستراتيجية اختزاله)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 2، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، سبتمبر 2005 .

6. حسن حمدي عبد الرحمن، (الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، - (د.د.ن)، (د.ب.ن)، أكتوبر 2004.

7. السلماني بسام، العقيد محمد أحمد وآخرون، (الفيروس القاتل... الإيبولا يهدد من القارة السمراء)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 23، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، مارس 2015.
8. شبانة أيمن السيد، (الصراعات الإثنية في إفريقيا)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 6، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، سبتمبر 2010 .
9. عباس خالد صالح ، (مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات)، مجلة جامعة بابل ، المجلد 21، العدد 2، العلوم الإنسانية ، كلية الطب ، جامعة بابل ، 2013.
10. عبد الخالق عبد الله، (البعد السياسي للتنمية البشرية : حالة دول مجلس التعاون الخليجي) ، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2003.
11. عبد الخالق عبد الله، (البعد السياسي للتنمية البشرية : حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2003.
12. عليم موسى فتحي موسى، (سكان إفريقيا..... إلى أين؟)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 9، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، سبتمبر 2011م.
13. قنصوة صبحي، (النفط و السياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، (د،د،ن)، (د،ب،ن)،، مارس 2012.
14. محمد أحمد هيفاء، (ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر)، مجلة دراسات دولية، العدد 46، 2010، بغداد، العراق.
15. مرتضى أحمد، (جماعة بوكو حرام... نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 12، جوان 2012.
16. المرسي السيد حجازي ، (التكاليف الاجتماعية للفساد)، مجلة المستقبل العربي ، عدد 266: أبريل 2001.
17. مشهور إبراهيم أحمد، (هجرة الكفاءات وأثارها السياسية والاقتصادية على الدول النامية)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، (د.د.ن)، (د.ب.ن). جوان 2014م،

18. مهدي محمد عاشور، (جنوب إفريقيا ونيجيريا. أدوار إقليمية جديدة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، 2007، القاهرة، مصر.
19. النداوي مهند عبد الواحد، (مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا: بوكو حرام نموذجا)، مجلة الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 1، الجزائر، جانفي 2015.
20. هالة جمال ثابت ، (الفقر في افريقيا واستراتيجية اختزاله) ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد الثاني ، سبتمبر 2005

2- المقالات:

باللغة الاجنبية:

- 1- David Baldwin, (The concept of security), Review of International studies, Vol23, N01 (January 1997).

3- الصحف:

1. جونز سام، (العالم يعيش مرحلة إفراط الكوارث)، صحيفة الصباح، العدد 3218، يوم 2014/10/01، بغداد، العراق.
2. وولف لورين، (الفتيات المفقودات وظاهرة استغلال النساء)، صحيفة الصباح، العدد 311، يوم 2014/05/15، بغداد، العراق.

ثالثا/ الدراسات غير المنشورة:

1. عمار حسين ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
2. نوبصر بلقاسم ، التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر.

رابعا/ المذكرات والبحوث:

1- باللغة العربية:

أ- المذكرات:

1. شايب بشير، مستقبل الدولة الفيدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا، مذكرة ماجستير العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2011.

2. ليلى لعجال ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق ،جامعة متنوري،قسنطينة، الجزائر،2010 .

ب- البحوث:

1. نصر محمد عارف ،(نحو مشروع نهضوي عربي)، ورقة عمل ضمن ندوة فكرية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان، ديسمبر 2001.

2-باللغة الأجنبية:

- 1.-Helen sjursen, security and Defense, university of Oslo :Advanced Research of Europeanization of the Nation-state (Arena),Working paper ,October ,2003.
- 2.Gary Moser and toshihiro ichida, (economic growth and poverty reduction in sub- Saharan Africa), IMF working paper, august 2001.

خامسا/ التقارير:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.
2. فاكوديتمبيسا، (العهد الجديد في السياسة النيجيرية)، تر: محمد النما الشيخ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، (د.ب.ن)، أبريل 2015.

سادسا/ الملتقيات:

1- باللغة العربية:

1. سارة بركات وزايدي حسبية ،(الملتقى الوطني حول : حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ، ماي 2012.

2-باللغة الأجنبية:

1. Geiser Christian, (Approche Théorique sur les conflits ethniques et les réfugiés) .communications présentées lors d'une table ronde tenue le 19 novembre 1998 sous l'égide de la chaine télé globe Raoul-Dandaurand en étude stratégique et diplomatiques. indépendances de droit et science politique,2008.

2. Maurice cusson, (Traité de sécurité intérieure), presse polytechnique et universitaire romandes,,(Séminaire, Justice et état de droit en Afrique et) ,Faculté Giberly-Mouanda.

سابعا/ المواقع الالكترونية:
1-باللغة العربية:

1- غالب عمر، نيجيريا، (ما بين شبح الحرب الأصلية و تفشي الفساد)،
2013/12/04، من الموقع الإلكتروني:

Mair. Islammessage.com/default.aspx.

2- أبو بكر محمد سعد، (العنف في نيجيريا تحركه دواع سياسية) ،2012/05/10/ من
الموقع الإلكتروني:

http://www.cnnarabic.com.

3- زكزي إبراهيم، (صراعات في نيجيريا صراعات سياسية و ليست
دينية)،2012/04/13، من الموقع الإلكتروني:

http://www.alalam.ir/detail.aspx?id.

4- الخضر عبد الباقي محمد، (المواجهات في نيجيريا ، الأسباب و الحلول المقترحة)،
مركز الجزيرة للدراسات 2012/02/13، على الموقع الإلكتروني:

http ;aljazeera.net

5- فريدم أونوها، (بوكو حرام وتجليات العنف الديني في نيجيريا)، 2012/09/27، من
الموقع الإلكتروني:

Studies.aljazeera.net

6- عمرو أحمد، (بوكو حرام ..الواقع والمآلات)، 2013/11/18، من الموقع الإلكتروني:

www.qiraatafrican.com

7- ساهر عبد الكاظم مهدي، (الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة)، على
الموقع الإلكتروني :

.http://www.nazaha.iq

8- عبد المعطي لطفي، (تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية)، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.cipe-arabia.org>

9- غابرييل أومو، (شباب نيجيريا العاطل عن العمل)، جانفي 2015، من الموقع الإلكتروني:

[http://www.vanguardngr.com.youthunemploymentnigeria-50-mekinsey.](http://www.vanguardngr.com.youthunemploymentnigeria-50-mekinsey)

10- نبيل جعفر عبد الرضا ، (جدلية الأمن والتنمية في العراق)، الحوار المتمدن 2012-3670 على الموقع الإلكتروني :

www.aheewr.org

11- مزيان نجيم ، (أزمات التنمية السياسية)، من الموقع الإلكتروني :

<http://www.nadorcity.com>

12- منظمة الشفافية الدولية ، بيان صحفي : (الرشاوي إلى الأحزاب السياسية هي تهديدات متزايدة للديمقراطية) ، 2002 ، من الموقع الإلكتروني :

[http://www.transparency .orge/pressés archive ,2000.](http://www.transparency.org/pressés archive ,2000)

13- دينقديت أيوك، (إفريقيا والأوبئة الفتاكة، الإيدز والإيبولا)، 2015/02/11، من الموقع الإلكتروني:

www.almaugif.com

14- راوية توفيق، (هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع)، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.gnipartyradio.com>

15- تاكايوكي يامامورا، (مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية)، تر: عادلزقاغ، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IRhtml>

16- عاشور محمد (الألماس يشد صراعات إفريقيا)، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.oristam.net/arabic/newsanalysis/news reports>

2- باللغة الاجنبية:

1– Ainalemtabeje and brain drain, capacity building in Africa,

<http://www.idre.ca>

2– babatomiwa Moses Owojaiye , (Factors Responsible for Muslim-Christian un reste Im Nigéria):

<http://pente costal mouvement wordpress.com>

3– priyes. Torulagha ,(The Niger Delta oil and western strategic interests:the need for an Under standing):

<http://nmonline Nigeria.com/templates/?@+8500 z - 17>

فهرس

الأشكال

والجداول

فهرس الأشكال و الجداول

الصفحة

1- الأشكال:

- الشكل رقم (01): العلاقة التفاعلية بين الأمن والتنمية.....21
- الشكل رقم (02) : الجريمة المنظمة و التنمية الاقتصادية.....27
- الشكل رقم (03) : العلاقة بين صراع دولتين حول الموارد
وتأثيره على التنمية42
- الشكل رقم (04): نسبة الإنفاق العسكري من GDP لدى بعض
الحكومات الأفريقية.....43
- الشكل رقم (05): علاقة النزاعات الداخلية بالتنمية في نيجيريا.....72

2- الجداول :

- الجدول رقم (01) :تكاليف الصراعات في بعض البلدان الإفريقية.....44
- الجدول رقم (02):العنف و التنمية في إفريقيا.....55
- الجدول رقم (03) : إستراتيجية الحكومة النيجيرية لمكافحة الفقر.....87

المأخض

المعيقات الأمنية للتنمية في إفريقيا (دراسة حالة نيجيريا 2012-2014)

تشكل التهديدات الدولية كالنزاعات الداخلية والإثنية، إضافة إلى التهديدات المجتمعية كالجريمة، الفقر، البطالة والحركات الإرهابية، تحديات أمنية تقف وراء عرقلة مسار ومستوى التنمية الداخلي الذي تريد تحقيقه معظم الدول في إفريقيا والمرتبطة أساسا بحيز ونطاق أمنها الكلي، إذ أن الأمن والتنمية يشكلان علاقة ترابطية باعتبار الأمن جزء من التركيب المجتمعي للدولة ومؤسساتها.

تثبت حالة نيجيريا ذلك، إذ فرضت كثرة التوترات والنزاعات العنيفة (المسلحة)، إضافة إلى التهديدات المجتمعية التي تثيرها جماعة بوكو حرام، بداية توجه هذه الدولة نحو الاهتمام أكثر بموضوع الأمن الإنساني الشديد الصلة بالتنمية وقد خلصت الدراسة إلى:

تدهور مستويات التنمية بسبب استمرار الصراعات والتوترات، إضافة على التهديدات المجتمعية يعتبر نتيجة حتمية، أي أن التنمية في هذه الحالة ترتبط أشد الارتباط بمدى قدرة الدولة في الحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التهديدات الدولية، التهديدات المجتمعية، التنمية.

Résumé

Les entraves de sécurité pour le développement en Afrique –l'étude d'état de Nigéria 2012–2014–

Résumé:

Tous les délabrements étatiques consiste a provoqué les conflits ethniques en outre les menaces- sociales ainsi que la délinquance, la pauvreté, le chômage et les mouvements- terroristes, sont tous des défis de sécurité qui en pêche l'insu d'entravé, le sillage et le niveau du développement intérieure convoité par toutes les payés d'Afrique, cette dernière elle es tissé fondamentalement par l'incommensurable sécurité territoriale. En item que la sécurité et le développement se recouvre des relations de connécités, que la sécurité se considère comme un fragment du constitution sociale d'état et ses organismes.

Cette argumentation déterminé l'impidement l'état du Nigeria globalement, via tous les fondements et toutes les tourmentes voraces armées du groupe BOKO-HARAME, qui induit l'insécurité social ainsi- son développement, le Nigeria s'occupe des lors a accroitre au sujet de la sauvegarde de humaniste dans toutes les relations du développement et l'épanouissement sociales.

-J'ai conclu mon diagnostique concernant les déficiences du développement il es causé par les effondrements et les tremblements constamment lancinante, qu'elle es inéluctable, dans ce cas le développement elle est relative par la potentialité d'état a sauvegardé la sécurité et sa stabilité interne.

Résumé

-les mots clés : sécurité, les menaces étatiques, les menaces sociales, le développement.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة

مقدمة.....	أ،ب،ت،ث،ج،ح
الفصل الأول: التهديدات الأمنية وعلاقتها بالتنمية	8-37
تمهيد:.....	8
المبحث الأول: مكانة التنمية في النظريات الأمنية.....	8-22
المطلب الأول: التنمية في المفهوم الواقعي للأمن	8-14
المطلب الثاني: التنمية في المفهوم البنوي للأمن.....	14-19
المطلب الثالث: التنمية في المفهوم التعددي للأمن.....	19-22
المبحث الثاني: إنعكاسات التهديدات الأمنية على التنمية	22-36
المطلب الأول: التهديدات الأمنية و التنمية الإقتصادية.....	23-28
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية و التنمية الإجتماعية و الثقافية.....	28-31
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية و التنمية السياسية.....	31-33
المطلب الرابع: التهديدات الأمنية و التنمية البشرية.....	34-36
خلاصة الفصل:	37

الفصل الثاني: التحديات الأمنية للتنمية في إفريقيا 65-39

المبحث الأول: التنمية في إفريقيا و التهديدات الدولاتية..... 52-40

المطلب الأول: التنمية و النزاعات ما بين الدول في إفريقيا..... 45-40

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية و تأثيرها على التنمية في إفريقيا..... 50-45

المطلب الثالث: خصخصة قطاع الأمن في الدول الإفريقية..... 53-50

المبحث الثاني: التنمية في إفريقيا و التهديدات المجتمعية..... 65-54

المطلب الأول: الجريمة الدولية،الحركات الإرهابية و التنمية في إفريقيا.. 58-53

المطلب الثاني: الهجرة الدولية و التنمية في إفريقيا..... 61-58

المطلب الثالث: الأوبئة الدولية و التنمية في إفريقيا..... 65-61

الفصل الثالث: التحديات الأمنية للتنمية في نيجيريا..... 93-67

المبحث الأول: التهديدات الدولاتية (النزاعات) و التنمية في نيجيريا..... 78-67

المطلب الأول: النزاعات الداخلية و التنمية في نيجيريا 74-67

المطلب الثاني: صراع الموارد و التنمية في دلتا النيجر 79-74

المبحث الثاني : التهديدات المجتمعية للتنمية في نيجيريا..... 91-81

المطلب الأول : الفقر، البطالة و الأوبئة و التنمية في نيجيريا..... 86-81

المطلب الثاني : جماعة بوكو حرام و اشكالية التنمية في نيجيريا..... 92-87

93.....:خلاصة الفصل

97-95..... خاتمة:

107-99..... قائمة المراجع:

109..... فهرس الأشكال و الجداول:

113-111..... ملخص